



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أكلي محند اولحاج -البويرة-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الموضوع:

التحليل المالي و اهمية تحليل المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية
- دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن - بالأخصرية -
ولاية البويرة

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية المؤسسة

تحت إشراف:

_ أ.د أوعيل ميلود

من إعداد الطالبتين:

- قاسي إيمان

- قالية سعاد

لجنة المناقشة

د. قاشي يوسف رئيسا

د. أوعيل ميلود مقرا

أ. مصباح بلقاسم مناقشا

السنة الجامعية : 2014 - 2015





كلمة شكر

قال تعالى: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ سورة النمل: [الآية: 19].

الحمد و الشكر و المنة لله تعالى أولا و أخيرا على نعمة التوفيق،

و سداد الخطى في الطريق.

ثم نتوجه بالشكر، و العرفان،

للأستاذ المشرف أوعيل ميلود، على ما قدمه من توجيهات، وإرشادات

ونصائح جزاه الله عنا كل خير.

وندين بالشكر أيضا إلى كل عمال المؤسسة الوطنية للدهن بالا حضرية وعلى رأسهم المؤطر:

عمار مهدي

كما نتقدم بالشكر أيضا إلى جميع أساتذة وأداري وعمال جامعة أكلي محند أوالحاج بالبويرة.

وعلى رأسهم الدكتور الفاضل قاشي يوسف

وفي الأخير نشكر كل من ساعدنا على ظهور هذا العمل بنصيحة أو بكلمة طيبة

إلى كل هؤلاء نقدم

جزيل شكرنا وعظيم امتناننا.

الإهداء

إلهي لا يطيب اليوم إلا بشكرك و لا تطيب اللحظات إلا بذكرك و لا تطيب الآخرة إلا
بعفوك و لا تطيب الجنة إلا برؤية وجهك الكريم
إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة و نصح الأمة إلى نبي الرحمة سيدنا محمد صلى الله عليه
وسلم

إلى من أرى في رضاهم غايتي إلى من كان دعاؤهم سر نجاحي وحنانه بلسم جراحي إلى من
كللهم الله بالحبّة و الوقار، أرجو من الله أن يمد في عمرهما ليروا ثمارا قد حان قطافها بعد طول

انتظار إلى أعلى من في الوجود : **أبي وأمي**

إلى من اظهروا لي ما هو أجمل من الحياة إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات إلى ينابيع
الصدق الصافي إخوتي: عبد الوهاب كريم كمال زين الدين شهيرة محمد رابح ونجمي.

إلى رفيق دربي وأنيسي في الحياة: رضوان

إلى زوج أختي وزوجات إخوتي و الكتاكت هبة أية دعاد أسامة إسحاق أشرف

إلى من تحلو بالإخاء و تميزوا بالوفاء إلى جميع الأصدقاء

إلى كل أفراد عائلة قاسي مجوط قالية بلعيش وعلى رأسهم جدي ريحة

إلى روح الغوالي الذي شاء المولى أن يتوفاهم و نرجو أن يسكنهم فسيح جنانه جدي عمر

ورمضان وجدي عزيزة

إلى من سهرت الليالي من اجل إنجاح هذا العمل وتحلت بروح الأمل رفيقتي سعاد

إلى كل الدفعة

إلى كل من تسعهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي .

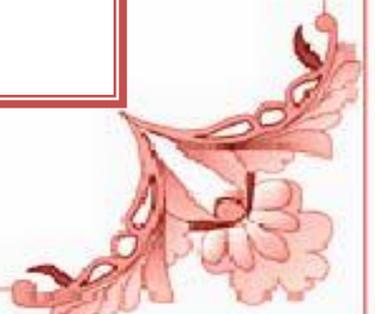
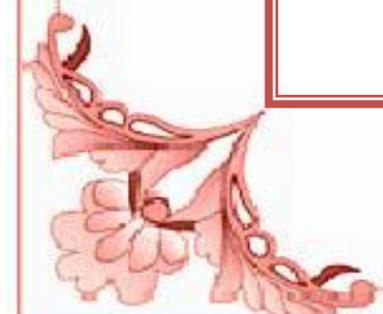
إيمان



الإهداء

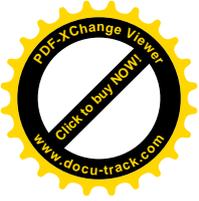
إلهي لا تطيب اليوم إلا بشكرك و لا تطيب اللحظات إلا بذكرك و لا تطيب الآخرة إلا بعفوك و لا تطيب الجنة إلا برؤية وجهك الكريم
إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة و نصح الأمة إلى نبي الرحمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم
إلى من حملتني وربتني إلى من سهرت الليالي و شجعتني في حياتي و دراستي إلى أمي الغالية
إلى نبع العطاء الذي زرع بداخلي الأخلاق و علمني طرق الارتقاء إلى والدي الغالي
إلى رجال البيت، مراد، بدري، فاتح .
إلى ربيع قلبي و قرة عيني، خنساء، زهرة، سلوى،
وإلى زوجها عمار .
إلى كل من يحمل لقب قالية و يفتخر .
إلى ملاكي وروحي و أشرف البشر صديقتي و أختي إيمان و إلى كل عائلة قاسي .
وإلى كل من تحب سعاد .

سعاد





الفهرس



الفهرس

البسمة

كلمة شكر

الإهداء

قائمة الجداول والأشكال

مقدمة عامة أ- هـ

الفصل الأول: المداخل النظرية للمؤسسة الاقتصادية والتحليل المالي.

02..... تمهيد الفصل

03..... المبحث الأول: المؤسسة الاقتصادية والوظائف المتعلقة بها.

03 المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الاقتصادية.

03..... المطلب الثاني: خصائص وأهداف المؤسسة الاقتصادية.

05..... المطلب الثالث: وظائف المؤسسة الاقتصادية.

07..... المطلب الرابع: تصنيف المؤسسات الاقتصادية.

09..... المبحث الثاني: ماهية التحليل المالي

10..... المطلب الأول: نشأة التحليل المالي وتعريفه.

11..... المطلب الثاني: أهمية التحليل المالي وبعده الاستراتيجي.

15..... المطلب الثالث: أهداف التحليل المالي.

18..... المطلب الرابع: أنواع التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه.

24..... المبحث الثالث: مصادر المعلومات والتحليل المالي في ظل IAS/ IFRS و SCF.

24..... المطلب الأول: مصادر المعلومات.

26..... المطلب الثاني: مقومات التحليل المالي ومحدداته.

28..... المطلب الثالث: التحليل المالي في ظل IAS/ IFRS و SCF.

33..... خلاصة الفصل



الفصل الثاني: القوائم المالية والمؤشرات المالية.

- 35.....تمهيد الفصل
- المبحث الأول: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي
- 36.....
- المطلب الأول: قائمة الميزانية.....
- 40.....المطلب الثاني: قائمة الدخل
- 45.....المطلب الثالث: قائمة تدفقات الخزينة.....
- 49.....المطلب الرابع: قائمة التغير في الحقوق الملكية وكشف الملحق
- المبحث الثاني : مؤشرات التوازن المالي.....
- 52.....
- المطلب الأول : تحليل رأس المال العامل.....
- 52.....
- المطلب الثاني: تحليل احتياجات رأس المال العامل.....
- 56
- المطلب الثالث :تحليل الخزينة.....
- 58.....
- المبحث الثالث: التحليل بالنسب المالية.....
- 61.....
- المطلب الأول:تحليل مؤشرات السيولة والهيكلة.....
- 61.....
- المطلب الثاني:تحليل نسب الربحية.....
- 66.....
- المطلب الثالث: تحليل نسب النشاط.....
- 70.....
- المطلب الرابع:تحليل نسب السوق ونسب الرفع.....
- 73.....
- 78.....خلاصة الفصل



الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن بالأخضرية – البويرة-

- 81.....تمهيد الفصل
- 82.....المبحث الأول: تقديم المؤسسة الوطنية للدهن
- 82.....المطلب الأول: نشأة وتعريف المؤسسة الوطنية للدهن
- 82.....المطلب الثاني: مهام و أهداف المؤسسة الوطنية للدهن
- 83.....المطلب الثالث: الإمكانيات المتاحة للمؤسسة الوطنية للدهن
- 84.....المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للدهن
- 87.....المبحث الثاني: عرض القوائم المالية للمؤسسة الوطنية للدهن
- 87.....المطلب الأول: الميزانية
- 92.....المطلب الثاني: حسابات النتائج
- 94.....المطلب الثالث: جدول تدفقات الخزينة
- 95.....المبحث الثالث: تحليل مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية للمؤسسة الوطنية للدهن
- 95.....المطلب الأول: تحليل رأس المال العامل للمؤسسة الوطنية للدهن
- 96.....المطلب الثاني: تحليل رأس المال العامل للمؤسسة الوطنية للدهن
- 99.....المطلب الثالث: تحليل خزينة المؤسسة الوطنية للدهن
- 102.....المطلب الرابع: تحليل النسب المالية للمؤسسة الوطنية للدهن
- 115.....خلاصة الفصل
- 117.....خاتمة عامة
- 122.....قائمة المراجع
- 128.....الملاحق



قائمة الجداول والأشكال



قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول والأشكال:

أولاً: قائمة الجداول.

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	نموذج تحليل البيئة للأداء الداخلي .	14
(2-1)	خطوات منهجية التحليل المالي .	17
(1-2)	قائمة الميزانية.	38
(2-2)	قائمة الدخل حسب الوظيفة.	44
(3-2)	قائمة الدخل حسب الطبيعة.	45
(4-2)	قائمة تدفقات الخزينة الطريقة المباشرة.	47
(5-2)	قائمة تدفقات الخزينة الطريقة الغير مباشرة.	48
(6-2)	قائمة التغير في حقوق الملكية.	51
(7-2)	موارد واحتياجات الاستغلال.	56
(8-2)	موارد واحتياجات خارج الاستغلال.	57
(1-3)	عدد العمال حول المستويات في المؤسسة الوطنية للدهن.	83
(2-3)	الميزانية المالية المفصلة للمؤسسة الوطنية للدهن 2011-2012-2013 .	88
(3-3)	الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة الوطنية للدهن 2011-2012-2013.	90
(4-3)	جدول حسابات النتائج 2011-2012-2013 .	93
(5-3)	حساب مختلف رؤوس الأموال العاملة 2011-2012-2013.	96



98	حساب احتياجات رأس المال العامل 2011-2012-2013.	(6-3)
100	حساب الخزينة الصافية 2011-2012-2013.	(7-3)
102	حساب نسب سيولة 2011-2012-2013.	(8-3)
105	حساب نسب هيكل التمويل 2011-2012-2013.	(9-3)
107	حساب نسب النشاط 2011-2012-2013.	(10-3)
110	حساب نسب الربحية 2011-2012-2013.	(11-3)

ثانيا: قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الأشكال
52	رأس المال العامل	(1-2)
86	الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للدهن	(1-3)
91	التمثيل البياني للميزانية المالية المختصرة 2011-2012-2013.	(2-3)
94	التمثيل البياني لجدول حسابات النتائج 2011-2012-2013.	(3-3)
97	تمثيل البياني لمختلف رؤوس الأموال العاملة 2011-2012-2013.	(4-3)
99	التمثيل البياني لاحتياجات رأس المال العامل 2011-2012-2013.	(5-3)
100	التمثيل البياني للخزينة 2011-2012-2013.	(6-3)
101	التمثيل البياني لرأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل والخزينة.	(7-3)
103	التمثيل البياني لنسب السيولة.	(8-3)
109	التمثيل البياني لنسب هيكل التمويل.	(9-3)
108	التمثيل البياني لمختلف نسب النشاط.	(10-3)
111	التمثيل البياني لمختلف نسب الربحية.	(11-3)





مقدمة عامة

مقدمة عامة

تواجه المؤسسات ظروف متغيرة، فهي تعمل في ظل أوضاع متقلبة وتعرضها معوقات وتحديات تجعل تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها أمر غير مؤكد، فالتحديات التي يشهدها العالم في جميع المجالات السياسية، الاجتماعية والثقافية والتطورات العلمية والتكنولوجية والنهضة الشاملة في تكنولوجيا المعلومات أدت إلى توجهات مغايرة عن طريق ظهور الشركات متعددة الجنسيات وتلاشي الحواجز السياسية، الجغرافية والاقتصادية بين الدول وتقارب الأسواق لتشكيل سوقا عالميا موحدًا بين مختلف دول العالم ، الأمر الذي زاد من شدة المنافسة بين هذه المؤسسات في استحوادها على هذه السوق.

وبالتالي زادت شدة المنافسة لذا فقد وجدت المؤسسة نفسها مجبرة على مسايرة هذه التحديات الجديدة والبحث عن السبل الكفيلة لتحقيق بقائها واستمراريتها، وفي هذا المجال يأتي دور الوظيفة المالية داخل المؤسسة الاقتصادية التي تعد وظيفة في غاية الأهمية والحساسية، كونها تمثل العصب الأساسي في المؤسسة حيث يعود إليها الدور الأساسي في مواجهة المنافسة، وتهيئة المناخ المناسب لترشيد القرارات المالي .

وهذا من خلال عملياتها الأساسية التي تتركز على البحث في الاحتياجات المالية اليومية للمؤسسة والبحث في المصادر التمويلية بالكمية المناسبة والتكلفة الملائمة والسهر على إنفاقها بالطريقة الأحسن، وكذا مشاركة الإدارة العليا في قراراتها الخاصة منها قرارات اختيار الاستثمارات وتمويلها و لجوئها إلى القروض وذلك باستخدام كل الطرق والأدوات المتاحة لها من التنبؤ التخطيط والتحليل... الخ.

وقد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية والأزمة الاقتصادية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي، حيث أظهر المصرفيون و المقرضون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم بصفة دقيقة، ومع تطور المؤسسات و وسائل التمويل وتزايد حجم العمليات وتحسن نوعيتها وتبني معايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي في العديد من البلدان، وتطبيق ذلك في المؤسسات، كان له تأثير مباشر على مهنة المحلل المالي، والتي تتناول محتوى القوائم المالية، وإعادة تقييم عناصر الأصول و عناصر الخصوم، وكيفية تصنيف هذه العناصر إلى عناصر طويلة، كل هذا ساهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي حيث تحول من تحليل ساكن (لفترة معينة أو سنة) إلى تحليل ديناميكي لدراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة أقلها ثلاث سنوات، و المقارنة بين نتائجها و استنتاج تطوير سير المؤسسة المالية، و أدى تعميم التحليل المالي في المؤسسات إلى تطور نشاطاتها وتحقيقها إلى قفزات جد مهمة في الإنتاج والإنتاجية كما أضحت التحليل المالي وسيلة مهمة لتفادي لمخاطر المالي كالإفلاس الذي يهدد المؤسسات وإمكانيات التنبؤ بها واتخاذ قرارات وقائية تحول دون الوقوع فيها.

ولكون المؤسسة الاقتصادية الجزائرية جزء لا يتجزأ من الخارطة الاقتصادية للعالم، شهدت هي الأخرى تحولا في بيئتها الاقتصادية الداخلية ، مما جعلها تتحول من المخطط المحاسبي الوطني إلي النظام المالي المحاسبي عند عرضها لقوائمها المالية تعد هذه الأخيرة المصدر الأساسي الذي تستخرج منه المعلومات المستخدمة في عملية التحليل المالي قصد معالجتها

مقدمة عامة

والوصول إلى مؤشرات تساعد في تفسير الأحداث التي تلم بأنشطة المؤسسة وذلك من اجل تقييم الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية من اجل معرفة نقاط القوة لتعزيزها ومواطن الضعف للحد منها من اجل ضمان بقائها في السوق. لكن بالرغم من أهمية تحليل المؤشرات والنسب إلا أنها تبقى غير كافية لمواجهة متطلبات التسيير في ظل المنافسة، فألاهم ليس تحقيق الربح فحسب ولكن الاستمرار في السوق، وضمان هذا لا يمكن أن يكون دون نظرة جديدة إستراتيجية على كل مستويات التسيير والنظرة الإستراتيجية للتحليل المالي تتطلب اعتماد التحليل الديناميكي الشامل.

أهمية البحث:

تتضح أهمية البحث من خلال:

- كثرة الدراسات حوله حيث يعتبر من أكثر المواضيع التي لقيت ومازالت تلاقي اهتمام كبيرا في ميدان التسيير والإدارة المالية.
- يتعرض لموضوع مهم بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية التي تتأهب للدخول في نمط اقتصادية جديد، والذي يتطلب روح تسييرية جديدة، تمكن المؤسسة الجزائرية من رفع التحديات التي ستواجهها، بفعل الجوّ التنافسي الذي تعهده والذي يدعوها لضرورة اعتماد طرق تسيير الحديثة، وتكييف مختلف النشاطات التسييرية مع ما هو جار على المستوى العالمي.
- يعتبر موضوع التحليل المالي من أهم مواضيع المؤسسات الحديثة، حيث انه يكتسي أهمية كبيرة كونه عملا مهم في تحديد المركز المالي للمؤسسة وتوجيهها نحو تحقيق أهدافها، حيث يعتبر وسيلة لتحقيق الأداء الناجح، وخاصة في ظل النظام المحاسبي المالي الذي ساهم في تبسيط وتسهيل عمليات التحليل المالي، لما أتى به من قوانين سوءا تعلق الأمر بكيفية عرض القوائم المالية أو كيفية تحديد القيمة للمختلف أصول وخصوم المؤسسة، وبالتالي التحليل المالي وسيلة حيوية لما يمكن أن يقوم به من دور بالغ في ترشيد قرارات المؤسسة.

أهداف البحث:

- تهدف الدراسة إلى التوصل للحقائق التي تسهم في تطوير الوضع المالي للمؤسسات الاقتصادية بالإضافة إلى:
- معرفة التحليل المالي وأهمية تحليل المؤشرات المالية بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية.
 - التعرف على الأدوات المستخدمة في التحليل المالي قصد تقييم أداء المؤسسة.
 - التعرف على مدى مساهمة المؤشرات في توضيح حالات الفائض والعجز من اجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة.
 - الاحتكاك المباشر للميدان العلمي بالمؤسسة.
 - إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء، ودوره في ترشيد القرارات المالية بالمؤسسة.
 - التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة الوطنية للدهن.

مقدمة عامة

إشكالية البحث

من خلال ما تقدم تتضح معالم الإشكالية لهذا البحث والتي يمكن صياغتها في شكل سؤال تدور حوله الدراسة

وهو كالتالي:

ما أهمية التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية ؟

قصد تسهيل الدراسة والإجابة على إشكالية البحث قمنا بطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما مفهوم التحليل المالي؟
2. ما ذا نقصد بالمؤشرات المالية؟
3. ما أهمية تحليل المؤشرات المالية بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية؟

فرضيات البحث:

للإجابة على إشكالية هذا البحث يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات وهي:

1. التحليل المالي هو الركيزة الأساسية لبقاء المؤسسة وتطورها، واتخاذ القرارات الرشيدة من طرف المسيرين لا يكون إلا عن طريق معطيات التحليل المالي.
2. مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية هي علاقة بين عنصرين أو أكثر تقدم معلومات ذات مصداقية عن الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية.
3. يساعد التحليل المالي و تحليل المؤشرات المالية في معرفة وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الوطنية للدهن.

حدود البحث:

من اجل الإحاطة بإشكالية البحث وفهم جوانبها المختلفة حددنا مجال دراستنا كما يلي:

- الحدود الموضوعية :

نحاول أن نتعرف من خلال هذه الدراسة على أهم الأفكار التي حاولت تحديد مفهوم التحليل المالي وكيفية تأثيره على المركز المالي بالإضافة إلى محاولة التعرف على مدى مساهمة المؤشرات المالية على تحليل الوضع المالي للمؤسسة إضافة إلى ذلك نحاول أن نسقط بعض ما جاء في الجانب النظري على الجانب التطبيقي.

- الحدود المكانية :

سوف يتم إسقاط الجانب النظري لهذه البحث على المؤسسة الوطنية للدهن بالأخضرية ولاية البويرة.

- الحدود الزمنية :

مقدمة عامة

بغية الإحاطة بإشكالية البحث والوصول إلى نتائج واستنتاجات تثبت أو تنفي صحة الفرضيات المقترحة ارتأينا إلى دراسة وتحليل الفترة الزمنية المقدرة بثلاث سنوات الأخيرة من عمر المؤسسة المختارة.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك مجموعة من العوامل التي ساهمت في اختيار هذا الموضوع نذكر منها:

- الموضوع جدير بالدراسة وينسجم مع تخصص مالية المؤسسة.
- تحسيس المؤسسات بأهمية التحليل المالي في رفع مستوى الأداء وتحسين المركز المالي للمؤسسات.
- إفادة المؤسسات بأكبر قدر من الدراسات والأبحاث المفيدة والواقعية من اجل التحسين ولفت انتباهها لأنه لا يمكن تحقيق أهدافها بدون اهتمامها بالتحليل المالي.

منهج البحث ووسائل الدراسة:

فرضت علينا الدراسة استخدام المناهج التالية:

- للإجابة على التساؤل الوارد في الإشكالية، ومن أجل تحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي في الفصلين الأول والثاني، القائم على جمع البيانات والمعلومات المرتبطة بالموضوع محل الدراسة، بينما تم الاعتماد في الفصل الثالث على المنهج التحليلي والتاريخي الذي تم فيه دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن حيث تم تحليل الوثائق المتعلقة بالوظيفة المالية للمؤسسة وتشخيص وضعيتها المالية. واعتمدنا في ذلك على مجموعة من الوسائل تتمثل في:

الجانب النظري: تم الاعتماد على:

- الكتب.
- الجرائد الرسمية .
- المذكرات.
- مختلف الوثائق التي لها صلة بالموضوع.

الجانب التطبيقي: تم الاعتماد على :

- الوثائق الخاصة بالمؤسسة الوطنية للدهن محل الدراسة.
- المقابلات الشخصية ببعض المسؤولين الذين لديهم صلة بالجانب المالي والمحاسبي في المؤسسة.

مقدمة عامة

صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي عمل نقوم به من الصعوبات والعوائق ومن أهم هذه الصعوبات التي واجهها خلال فترة هذا البحث

ما يلي

- صعوبة الموضوع بحد ذاته باعتباره يندرج ضمن المواضيع الاقتصادية التي تدرس تحليل وتفسير مدلول المؤشرات مما يجعل الدراسة فيه معقدة وتحتاج إلى دراية كبيرة والإلمام بمواضيع عدة من اجل التشخيص الجيد المالية للمؤسسة الاقتصادية.

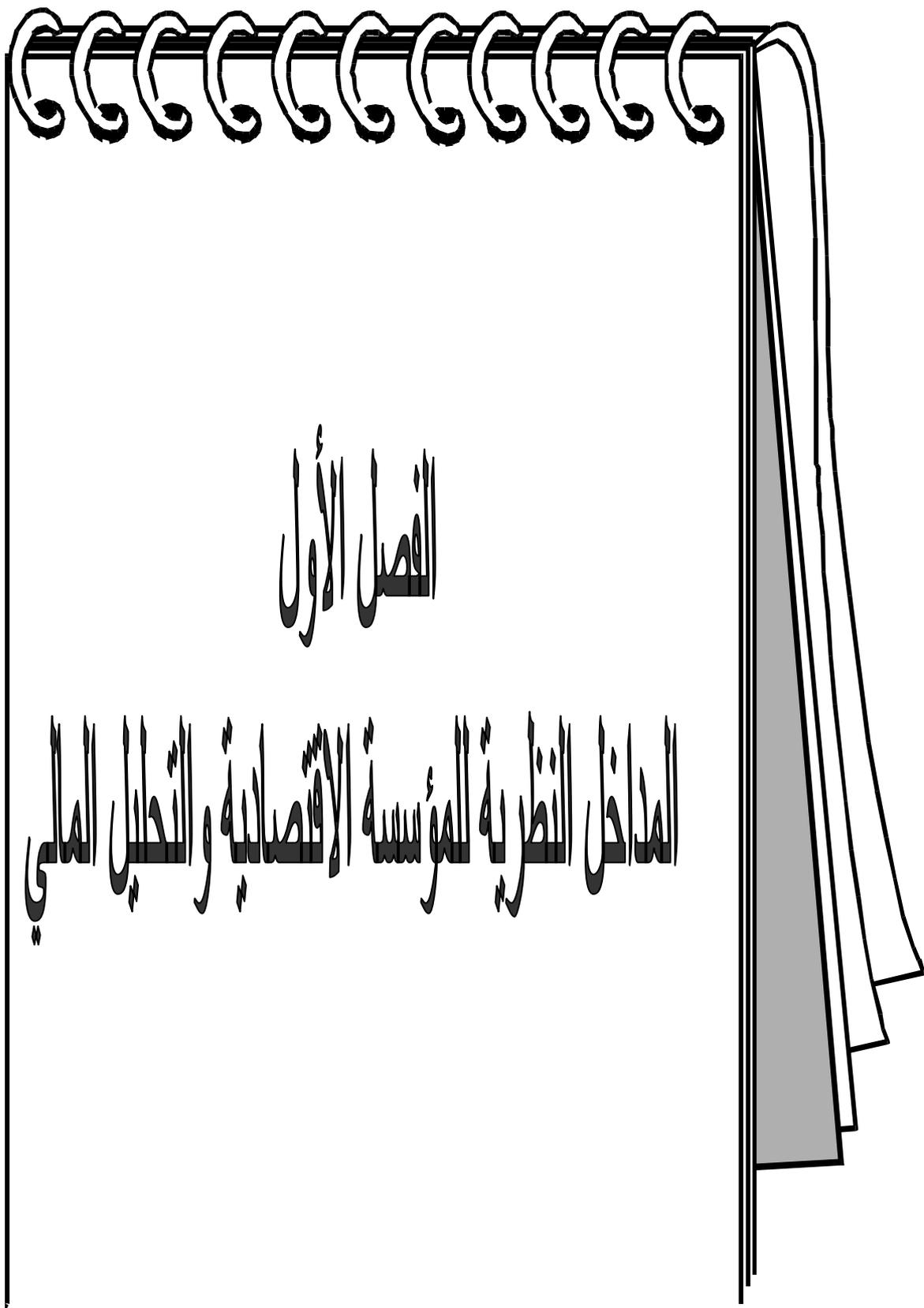
- التحفظ الذي واجهناه من بعض المسؤولين عندما كنا نطلب بعض المعلومات والبيانات الأزمنة للبحث .

هيكل البحث:

للإجابة عن الإشكالية قمنا بتقسيم دراستنا إلى مقدمة عامة وثلاث فصول الفصل الأول والثاني تناولنا فيه مختلف الجوانب النظرية للتحليل المالي والمؤشرات المالية للمؤسسة الاقتصادية أما الفصل الثالث فكان لتطبيق الجانب النظري على الواقع العملي.

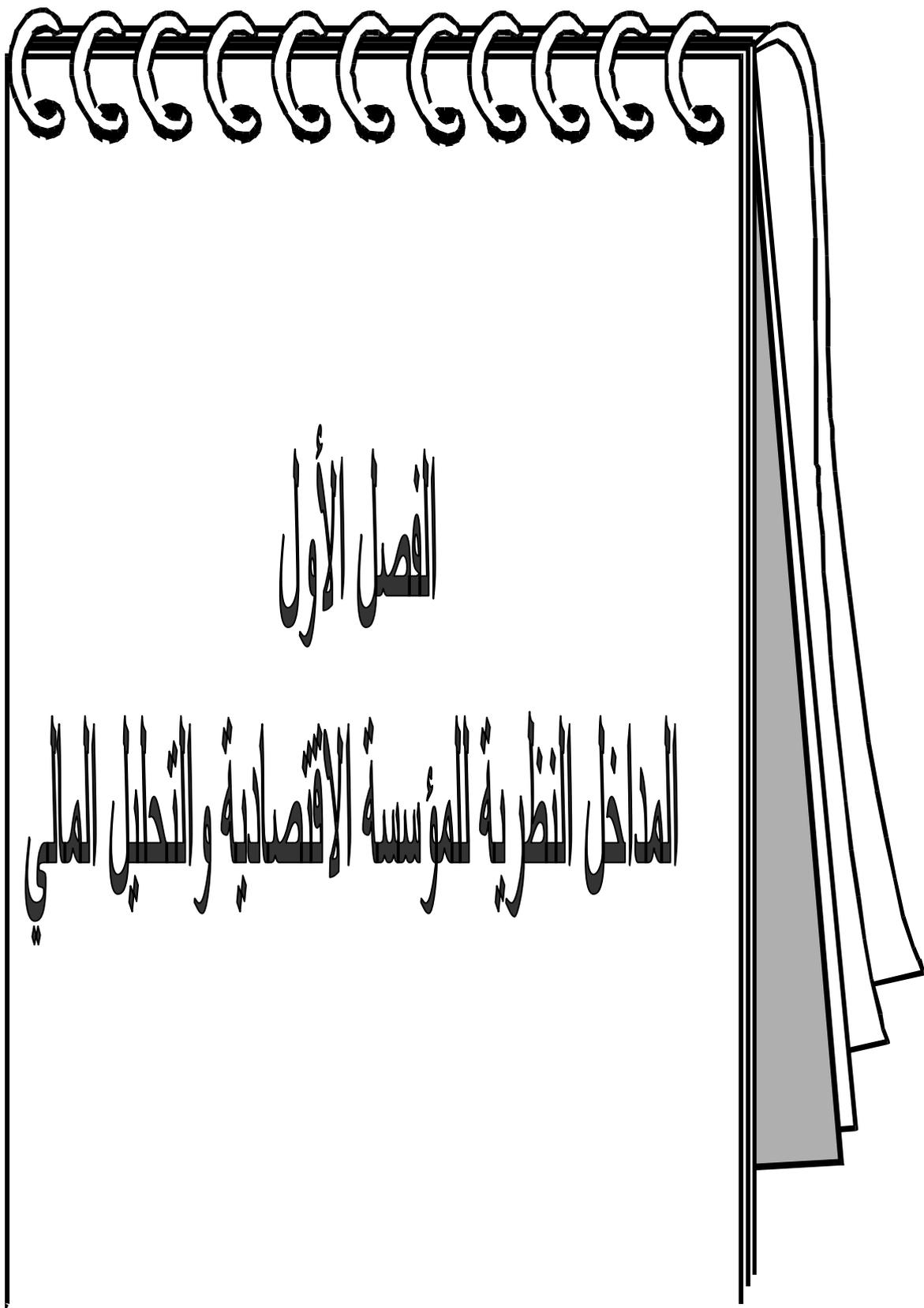
فتناول الفصل الأول المداخل النظرية للمؤسسة الاقتصادية والتحليل المالي، تطرقنا فيه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول كان لدراسة المؤسسة الاقتصادية والوظائف المالية المتعلقة بها، أما المبحث الثاني فكان لماهية التحليل المالي، وأخيرا المبحث الثالث ضم مصادر المعلومات والتحليل المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية والمخطط المالي المحاسبي. أما الفصل الثاني فخصصناه لدراسة القوائم المالية والمؤشرات المالية، تطرقنا فيه إلى مفهوم القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي كمبحث أول، بالإضافة إلى مؤشرات التوازن المالي كمبحث الثاني، وفيما يخص المبحث الثالث تناولنا فيه التحليل بواسطة النسب المالية.

وأخيرا الفصل الثالث تناولنا في دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن بالا خضرية، فالمبحث الأول خصصناه للتعريف بالمؤسسة، أما المبحث الثاني والثالث فكان محاولة إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي.



الفصل الأول

المداخل النظرية المؤسسة الاقتصادية والتحليل المالي



الفصل الأول

المداخل النظرية المؤسسة الاقتصادية والتحليل المالي

تمهيد

تسعى المؤسسة الاقتصادية لتحقيق أهداف ومن بين هذه الأهداف تقوية وضعها المالي بشكل عام ووضعها النقدي بشكل خاص من الوسائل التي تضمن هذا الهدف هي وسيلة التحليل المالي، فتحقيق المؤسسة لهذا الهدف يؤمن لها استمرارية في تأدية نشاطها الاستغلالي على أحسن وجه وبالتالي يمكن للمؤسسة تنفيذ إستراتيجيتها كما يضمن لها سلامة قراراتها الاستثمارية بالإضافة إلى الوفاء بالتزاماتها المالية، وبالتالي يعتبر التحليل المالي تشخيصاً لحالة مالية في المؤسسة خلال دورة إنتاجية أو خلال عدة دورات، وهذا لمن لهم علاقة بالمؤسسة كرجال الأعمال، بنوك، مستثمرون بهدف إظهار كلّ التغييرات التي تطرأ على الحالة المالية وبالتالي الحكم على السياسة المالية المتبعة واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

حيث أضحى التحليل المالي منذ بداية القرن الماضي أحد أهم مجالات المعرفة ولتبسيط المدخل المختلفة لكلّ

من المؤسسة الاقتصادية والتحليل المالي ارتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية:

المبحث الأول: خصصناه لدراسة المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الثاني: تناولنا فيه ماهية التحليل المالي.

أما المبحث الثالث: قمنا فيه بدراسة مصادر المعلومات والتحليل المالي في ظل IAS/IFRS و SCF.

المبحث الأول: المؤسسة الاقتصادية والوظائف المالية المتعلقة بها.

تعتبر المؤسسات الاقتصادية بمثابة النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي كما أنها تعبر عن العلاقات الاجتماعية لأنّ العملية الإنتاجية تتضمن مجموعة من العناصر البشرية من جهة، والعناصر المادية من جهة وعناصر أخرى معنوية من جهة ثانية، كما يشمل تعاملها مع المحيط ولقد اتخذت المؤسسات الاقتصادية عدة أشكال مختلفة وبالأخص في القرن العشرين، حيث شهدت المؤسسات الاقتصادية تطورات كبيرة.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الاقتصادية.

هناك عدة تعاريف نذكر منها ما يلي:

1- التعريف الأول: تعرف المؤسسة على أنّها مجموعة عناصر الإنتاج البشرية والمادية التي تستخدم وتسير وتنظم بهدف إنتاج سلع أو خدمات موجهة للبيع وهكذا بكيفية فعالة تضمنها مراقبة التسيير بواسطة وسائل مختلفة كتسيير الموازنات وتقنية المحاسبة التحليلية⁽¹⁾... الخ.

2- التعريف الثاني: هي منظمة تقوم بمزج مختلف الوسائل المادية والمالية والبشرية تستخدم بطريقة مثلى بهدف تحقيق أقصى ربح ممكن.⁽²⁾

3- التعريف الثالث: تعرف المؤسسة كمنظمة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما، تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية المالية والمادية والإعلامية، بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق زمني ومكاني.⁽³⁾

4- التعريف الرابع: المؤسسة منظمة تختص في إنتاج، تبادل وتوزيع السلع والخدمات وتحتوي على إمكانيات مادية، مالية، بشرية، بحيث تعمل من أجل تحقيق الهدف الذي أنشأت من أجله.⁽⁴⁾

المطلب الثاني: خصائص وأهداف المؤسسة الاقتصادية.

تناولنا في هذا المطلب مجموعة من الخصائص التي تتميز بها المؤسسة الاقتصادية وكذا الأهداف التي تسعى لتحقيقها.

أولا: خصائص المؤسسة الاقتصادية:

تتميز المؤسسة الاقتصادية بمجموعة من الخصائص نذكر منها ما يلي:⁽⁵⁾

(1) العربي دحموش، محاضرات في اقتصاد المؤسسة، مطبوعات جامعة منتوري، الجزائر، 2001، ص3.
(2) عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2006، ص 15.
(3) عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد وتسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص19.
(4) صالح مرازقة، محاضرات في مقياس المحاسبة العامة، مطبوعات جامعة منتوري، الجزائر، 1998-1999، ص2.
(5) عمر صخري، مرجع سابق، ص25-27.

- تتميز المؤسسة بشخصية معنوية مستقلة من حيث امتلاكها لحقوق وصلاحيات، أو من حيث واجباتها ومسئولياتها.
- وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع الاقتصادي.
- تعتبر المؤسسة الاقتصادية بمثابة مركز قرار اقتصادي أي أنّ كلّ القرارات المتعلقة بسير المؤسسة يتم اتخاذها من طرف القائمين على إدارتها.
- هي وحدة اقتصادية تتمتع باستقلالية تحصل على مختلف مواردها لتقوم بعملية الإنتاج للحصول على الدخل يوزع جزء منه على العمال في شكل أجور.
- هي هيئة منظمة من أجل تحقيق أهداف معينة عادة ما تظهر في الهيكل الوظيفي بمعنى تحدث في مختلف الوظائف والمؤسسات، كما تتمتع المؤسسة الاقتصادية بالاستقلالية في اتخاذها لمختلف القرارات المتعلقة بها.
- القدرة على الإنتاج وأداء الوظيفة التي وجدت من أجلها.
- ضمان الموارد لكي تستمر عملياتها ويكون ذلك إما عن طريق الاعتمادات وإما عن طريق الإيرادات الكلية أو عن طريق القروض أو الجمع بين هذه العناصر كلها أو بعضها حسب الظروف.

ثانيا: أهداف المؤسسة الاقتصادية:

- يسعى منشئو المؤسسات الاقتصادية العمومية منها والخاصة إلى تحقيق عدة أهداف تختلف وتتعدد حسب اختلاف أصحاب المؤسسات وطبيعة وميدان نشاطها، وعليه يمكن تلخيص أهداف المؤسسة في النقاط التالية: ⁽¹⁾
- 1- الأهداف الاقتصادية:** يمكن جمع عدد من الأهداف التي تدخل ضمن هذا النوع كما يلي:
 - أ- تحقيق الربح:** إنّ استمرار المؤسسة في الوجود لا يمكن أن يتم إلا إذا استطاعت أن تحقق المستوى الأدنى من الربح يضمن لها إمكانية رفع رأسمالها وبالتالي توسيع نشاطها للصمود أمام المؤسسات الأخرى.
 - ب- تحقيق متطلبات المجتمع:** إنّ تحقيق المؤسسة لنتائجها يمر عبر عملية تصريف أو بيع إنتاجها المادي أو المعنوي وتغطية تكاليفها، وعند القيام بعملية البيع فهي تغطي طلبات المجتمع الموجودة به سواءً على المستوى الوطني والدولي.

⁽¹⁾ ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة للطلبة الجامعيين، دار المحمدية، طبعة 02، الجزائر، 1998، ص 17.

2- الأهداف الاجتماعية: من بين الأهداف العامة للمؤسسة الأهداف الاجتماعية التي تتمثل فيما يلي:

أ- ضمان مستوى معيشة العمال: إنّ التطور السريع الذي تشهده المجتمعات في الميدان التكنولوجي يجعل العمال أكثر حاجة إلى تلبية رغبات المتزايدة باستمرار.

ب- ضمان مستوى مقبول من الأجور: يعتبر العمال في المؤسسة من بين المستفيدين الأوائل من نشاطها، حيث يتقاضون أجور مقابل عملهم بها، ويعتبر هذا المقابل مضموناً قانوناً، شرعاً، وعرفاً.

ج- الدعوة إلى تنظيم وتماسك العمال: تتوفر داخل المؤسسة علاقات مهنية واجتماعية بين أشخاص قد تختلف مستوياتهم العلمية، وانتماءاتهم الاجتماعية والسياسية، إلا أنّ دعوتهم إلى التماسك والتفاهم هو الوسيلة الوحيدة لضمان الحركة المستمرة للمؤسسة وتحقيق أهدافها.

د- توفير تأمينات ومرافق للعمال: تعمل المؤسسات على توفير بعض التأمينات مثل التأمين الصحي، والتأمين ضد حوادث العمل وكذلك التقاعد، كما أنها تخصص مساكن بالإضافة إلى المرافق العامة.

3. الأهداف الثقافية والترفيهية: تتمثل فيما يلي:

أ- توفر وسائل ترفيهية وثقافية: تعمل المؤسسات خاصة على اعتياد عمالها على الاستفادة من وسائل الترفيه والثقافة التي توفرها لهم ولأولادهم من مسرح مكتبات ورحلات، نظراً لما لهذا الجانب من تأثير على مستوى العامل الفكري والرضا بتحسين مستواه لما يحسه من نتائج وذلك في معاملاته مع الأفراد.

ب- تدريب العمال المبتدئين ورسكلة القدامى: مع التطور السريع الذي تشهده وسائل الإنتاج وزيادة تعقيدها فإنّ المؤسسة مجبرة على تدريب عمالها الجدد تدريباً كفيلاً بإعطائهم إمكانية استعمال هذه الوسائل بشكل يسمح باستغلالها استغلالاً عقلاً، كما أنّ عمالها القدامى يجدون صعوبة في تحريك هذه الوسائل مما يضطر بالمؤسسة إلى إعادة تدريبهم عليها، أو على الطرق الحديثة في الإنتاج والتوزيع وهو ما يدعى بالرسكلة وكلّ هذا يؤدي إلى تحسين مردودية المؤسسة.

4. الأهداف التكنولوجية: بالإضافة إلى ما سبق تؤدي المؤسسة الاقتصادية دوراً هاماً في الميدان التكنولوجي.

- البحث والتنمية: وهذا من خلال التنسيق بين العديد من الجهات مثل مؤسسات وهيئات البحث العلمي، الجامعات والمؤسسات الاقتصادية وكذا هيئات التخطيط الأخرى.

المطلب الثالث: وظائف المؤسسة الاقتصادية.

يمكن تصنيف الوظائف المتعلقة بالمؤسسات الاقتصادية إلى: (1)

(1) ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 14 - 19.

- 1- **الوظيفة الإنتاجية:** تتضمن الأنشطة المتعلقة بإنتاج المنتجات، حيث تقوم بتحديد أساليب الإنتاج وتقنياته بهدف صنع منتجات وتوجيهها إلى السوق لبيعها.
- 2- **الوظيفة التجارية:** تتعلق هذه الأخيرة بالأنشطة الخاصة بعمليات الشراء والبيع وخدمات ما بعد البيع، ويتمثل دور هذه الأخيرة في العمل على تصريف منتجات المؤسسة بواسطة استعمال أساليب تسويقية محكمة.
- 3- **الوظيفة التسويقية:** المتعلقة بشؤون الوقت المناسب لتصريف المنتج والسياسات التسويقية المناسبة، ويفضل هذه الوظيفة تتمكن المؤسسة من تكثيف منتجاتها حسب رغبات الزبائن واكتشاف حاجات الزبائن من أجل إشباعها.
- 4- **الوظيفة الاجتماعية:** وتعنى هذه الأخيرة بتنمية قدرات ومهارات ومواهب العاملين أي الاستخدام الأمثل للموارد البشرية على جميع المستويات من أجل تحقيق أهداف المؤسسة المسطرة.
- 5- **الوظيفة الإدارية:** تتضمن هذه الأخيرة عملية التخطيط والقيادة والتنظيم والرقابة.
- 6- **الوظيفة المحاسبية:** وهي المنظوية على مجموعة العمليات المحاسبية التي تترجم نشاط المؤسسة إلى أرقام مقومة بعملة البلد، كما تقوم بملاحظة وتسجيل التدفقات التي تنشأ نتيجة نشاط المؤسسة وقياس آثارها.
- 7- **الوظيفة المالية:** هي مجموع المهام والأنشطة التي تقوم بها عدد من المصالح والأقسام تهدف إلى إدارة التدفقات المالية والبحث عن الموارد المالية الضرورية، و الاستخدام الأمثل⁽¹⁾ وتتضمن الأنشطة المتعلقة باحتياجات المؤسسة من أموال ووسائل وتمويل وتسيير الأموال... الخ، وتعتبر من الوظائف الأساسية لقيام واستمرار النشاط الاقتصادي حيث تطور مفهوم هذه الوظيفة حتى وصل على ما هو عليه اليوم⁽²⁾ ولعل من أهم تلك الوظائف، الوظيفة المالية التي تعددت مفاهيمها، وفقا لاختلاف وجهات النظر حول جوهر ومهمة هذه الوظيفة في المؤسسة الاقتصادية⁽³⁾:
 - فمن وجهة نظر الجماعة النقدية : ينسب للوظيفة المالية كل عملية تأخذ مظهرها نقديا.
 - أما من وجهة نظر الجماعة الاستراتيجيين: فالوظيفة المالية يقع على عاتقها تهيئة وإعداد القرارات المؤمّنة لفعالية تحقيق الأهداف المنشودة، وكفاءة استخدام الوسائل المتاحة.
 - وأما من جهة النظر التشغيلية: فينحصر دور الوظيفة المالية في مواجهة وتجاوز المصاعب والعقبات المالية، من خلال تحسين مؤشرات التوازن المالي، ضمان الحد الأدنى من الربحية، والحفاظ على المستوى المعقول من السيولة واليسر المالي.

(1) الياس بن ساسي، يوسف قريش، التسيير المالي الإدارة المالية دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 33

(2) ناصر دادى عدون، مرجع سابق، ص 19.

(3) السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2000، ص 30.

من خلال هذه التعاريف يبدو أن التعريف الأول اقتصر على صفة "المالية" وهذا مفهوم ضيق للتوظيف المالية، فهي بالإضافة إلى قيامها بالعمليات ذات الطابع المالي تؤدي دورها في التخطيط المالي وإدارة الموجودات ومواجهة المشاكل الاستثنائية، وهذا ما يعكس الأهمية المتزايدة للتوظيف المالية في المؤسسة

دور التوظيف المالية (1):

يتمثل الدور الأساسي للتوظيف المالية في ما يلي:

- خدمة السياسة العامة للمؤسسة، وذلك عن طريق مد الوظائف الأخرى بكل الإمكانيات المالية التي تحتاجها لبلوغ أهدافها الخاصة، ومن ثم الوصول لأهداف المؤسسة.
- توقع ودراسة الأثر المالي للقرارات المتخذة وذلك من خلال وضع مخططات التمويل والموازنات، ومخطط للخزينة.
- ضمان التجانس في المؤسسة والعمل تحت قيد المردودية والحفاظ على فكرة التسديد.
- تنظيم الرقابة بمعنى أن التوظيف المالية تقوم بمراجعة وفحص الأهداف الأولية ومدى بلوغها، وذلك من خلال (التشخيص، قياس الانحرافات، وضع جدول قيادة)
- تبقى هذه الأدوار رغم أهميتها التقليدية، لكن ومع التطور الذي حدث ولا زال يحدث في محيط المؤسسة، أوكلت لهذه التوظيف أدوارا جديدة منها :
- تسيير المخاطر؛
- المشاركة بقدر واسع في سيرورة القرار الإستراتيجي، وذلك من خلال تقويم الخيارات الإستراتيجية الأكثر تعقيدا.
- التكيف مع العمل ضمن المجمعات والتأقلم مع المعطيات الجديدة لعملة المؤسسات وما تتطلبه من تقنيات جديدة للتقييم والرقابة.

المطلب الرابع: تصنيف المؤسسات الاقتصادية.

تصنف المؤسسات الاقتصادية وفق لعدد من المعايير ندرج منها ما يلي: (2)

- 1- معيار الحجم:** وفق هذا المعيار تصنف المؤسسات الاقتصادية إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة وأخرى كبيرة، أخذا بعين الاعتبار عدد العمال داخل المؤسسة الاقتصادية ورقم الأعمال.

(1) سليمان بلعور، اثر إستراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مجمع صيدال، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص75.

(2) أحمد لعبيدات وآخرون، الاقتصاد والمناجم والقانون، ديوان الوطني المطبوعات المدرسية، الجزائر، 2009، ص55-59.

ملاحظة: إنّ تحديد معيار عدد العمال وكذا تحديد رقم الأعمال يختلف باختلاف البلدان بسبب الاختلاف في المستوى التقني المتبع.

2- حسب معيار النشاط: وفق هذا المعيار يتم التمييز بين عدة أنواع نذكر منها:

أ. مؤسسة فلاحية: وهي مؤسسة يتم تنشيطها في النشاط الزراعي والحيواني.

ب. مؤسسة صناعية: وهي مؤسسات تقوم بتحويل المواد الأولية إلى منتجات صناعية.

ت. مؤسسات تجارية: وهي مؤسسات يتلخص نشاطها في تقديم خدمات سوقية بمقابل نقدي.

3- حسب المعيار القانوني: وفق لهذا المعيار يتم تصنيف المؤسسات على أساس طبيعة الملكية وتبعاً لذلك يمكن أن

نميز بين الأنواع التالية:

أ. مؤسسات خاصة: هي مؤسسات تعود ملكيتها لفرد واحد في حالة المؤسسة الفردية أو لمجموعة أشخاص في حالة شركات.

ب. مؤسسات العامة: وهي مؤسسات تعود ملكيتها للدولة.

ت. مؤسسات المختلطة: وهي مؤسسات يشترك في ملكيتها الخواص والدولة معاً.

كما تصنف حسب هذا الشكل، تبعاً لعدد من الأشخاص الذين يوظفون أموالهم فيها عادة ما تصنف إلى: (1)

- شركات أشخاص: مثل المؤسسات الفردية بشركة تضامن وشرك التوصية بالأسهم.

- شركة الأموال: مثل الشركات ذات المسؤولية المحدودة، وشركة الأسهم وشركة التوصية بالأسهم

فحسب عدد العمال تصنيف المؤسسات الاقتصادية إلى:

أ. المؤسسات الصغيرة: يتراوح عدد عمالها ما بين (01 - 10) وتعود ملكيتها غالباً لشخص واحد أو عائلة واحدة،

وتتمثل في المؤسسات الزراعية والتجارية والإنتاج الحرفي.

ب. المؤسسات المتوسطة: ويتراوح عدد عمالها (10 - 500) وهي نشطة فعالة في أغلب الأحيان وتتميز

بالابتكار والإبداع في نشاطها الإنتاجي وتساعد السلطات في الانتشار والترقية.

ج. المؤسسات الكبيرة: وهي المؤسسات الضخمة أي المجمع الوطني وتستخدم عدداً من العمال يكون كبيراً جداً

وكذلك الموارد المالية الضخمة وتعود ملكيتها في أغلب الأحيان إلى عدد كبير من الأشخاص.

(1) إسماعيل عرابجي، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1996، ص، ص 14 - 15.

المبحث الثاني: ماهية التحليل المالي:

ازدادت أهمية التحليل المالي في الآونة الأخيرة وتطورت استخداماته وكذا أساليبه باعتباره أحد الوسائل الرقابية والتخطيطية التي تلجأ لها المؤسسات.

تناولنا في هذا المبحث ثلاث مطالب خصصنا المطلب الأول لدراسة نشأة التحليل المالي ومفهومه، أما المطلب الثاني تناولنا فيه أهمية التحليل المالي وبعده الاستراتيجي وأخيرا المطلب الثالث درسنا فيه أهداف التحليل المالي ومنهجيته وذلك في بشكل مفصل سعيا للوصول إلى الإلمام بماهية التحليل المالي.

المطلب الأول: نشأة التحليل المالي وتعريفه.

يعتبر التحليل المالي موضوع هام من مواضيع الإدارة المالية وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم فيعتبر تشخيص لحالة المؤسسة في فترة معينة، ومن خلال هذا المطلب سنحاول الوصول إلى مفهوم التحليل المالي وكيف نشأ وتطور التحليل المالي.

أولاً: نشأة التحليل المالي.

إنّ أول بداية للتحليل كانت في نهاية القرن 19 م، حيث استعملته البنوك والمؤسسات المصرفية معتمدة على النسب المالية التي من خلالها يتم التعرف على مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها، وفي بداية العشرينات من القرن 20 م تطور نطاق استعمال النسب المالية للمقارنة بين المؤسسات، ثم تصنيف المؤسسات الاقتصادية حسب القطاعات والأنشطة التي تقوم بها وكذا موقعها الجغرافي في تسهيل المقارنة بين المؤسسات وبسهولة.

فكانت لازمة الاقتصادية 1929-1933 أثرا معتبرا في تطور تقنيات مراقبة التسيير وخاصة التحليل المالي ففي سنة 1933 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة أمن الصرف، وبدأت هذه الأخيرة تساهم في نشر التقديرات الزمنية للآلات بالمؤسسات كذلك الإحصائيات المتعلقة بالنسبة لكل قطاع، فقد عرف التحليل المالي تطورا بعد الحرب العالمية خاصة في فرنسا، حيث أظهر المصرفيون والمقرضون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم وبصفة أكثر دقة وعزم لتطوير المؤسسات وبالتالي وسائل التمويل اللازمة، ولقد تزايد حجم المعلومات وتحسنت نوعيتها بشكل ساهم في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي الذي تحول من التحليل ساكن أي من فترة لا تتعدى السنة إلى التحليل الديناميكي أي دراسة الحالة المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية طويلة أقلها 3 سنوات مما يسمح بالمقارنة بين نتائج السنوات لاستنتاج تطور سير المؤسسة ماليا.⁽¹⁾

(1) ناصر دادي عدون، مراقبة التسيير والتحليل المالي، دار المحمدية، الجزء الثاني، الجزائر، 2008، ص 14.

ثانيا: تعريف التحليل المالي:

هناك عدة تعريفات للتحليل المالي من بينها ما يلي:

التعريف الأول:

يهدف التحليل المالي إلى تحويل البيانات الواردة بالقوائم المالية والبيانات المحاسبية إلى معلومات تفيد في اتخاذ القرارات، والتحليل المالي هو دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية، وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصر ما والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية والتمويلية، وتقييم أداء هذه المؤسسة وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الإدارية السليمة.⁽¹⁾

التعريف الثاني:

هو عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات وكذلك في تشخيص أية مشكلة مالية موجودة وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل.⁽²⁾

التعريف الثالث:

التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال على الإدارة المشرفة، إذا يبين مدى كفاءتها في أداء وظيفتها، وهو أداء للتخطيط السليم، يعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أسباب النجاح والفشل، كما يعتبر أداة لكشف مواطن الضعف في المركز المالي للمؤسسات وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح، كما يمكن رسم خطة عمل واقعية للمستقبل كما يساعد على تقييم الأداء.⁽³⁾

التعريف الرابع:

التحليل المالي هو تشخيص دقيق لنقاط القوة والإحاطة بجوانب الضعف، كما تفرضه بيئة المؤسسة الداخلية وأيضا تحديد الفرص وبيان التهديدات والتي تجسد بيئة المؤسسة الخارجية فالتحليل المالي يعد أهم الوسائل التي يمكن من خلالها تحديد وتقييم البدائل الإستراتيجية المختلفة.⁽⁴⁾

(1) منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل لصناعة القرارات، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان 2005، ص 12.

(2) محمد مفلح عقل، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2006، ص 233.

(3) خلدون إبراهيم شريفان، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 93.

(4) الزبيدي حمزة محمود، الإدارة المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 168.

التعريف الخامس :

يعتبر التحليل المالي عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي والتي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المؤسسة بقصد اتخاذ القرارات.(1)

وبالرغم من تعدد تعريف التحليل المالي إلى أهم يتفقون جميعا في كونه إحدى المهام الأساسية للتوظيفية المالية ويتمثل موضعه في بيان وتشخيص الوظيفة المالية بهدف أخذ القرارات والتوصيات التي تهتم أساسا بالميدان المالي.
المطلب الثاني: أهمية التحليل المالي وبعده الاستراتيجي.

نحاول من خلال هذا المطلب التعرف على أهمية التحليل المالي وكذا البعد الاستراتيجي لهذا الأخير.

أولا: أهمية التحليل المالي والعوامل التي زادت من أهميته.

يكتسي التحليل المالي أهمية بالغة بالإضافة إلى وجود مجموعة من العوامل زادت من أهميته.

1- تتمثل أهمية التحليل المالي في النقاط التالية: (2)

- يساعد إدارة المؤسسة في رسم أهدافها وبالتالي إعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة النشاط الاقتصادي.
- يعتبر أداة فاعلة لزيادة فعالية عملية التدقيق.
- تشخيص الحالة المالية للمؤسسة.
- تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض والوفاء بديونها.
- الحكم على مدى صلاحية السياسة المالية داخل المؤسسة.
- يساعد بصورة دقيقة على ترشيد القرارات المتعلقة بتقييم الأداء أو تصحيح الأخطاء أي أنه يمكن الإدارة من تصحيح الانحراف حال حدوثها وذلك باتخاذ إجراءات تصحيحية لازمة.
- اكتشاف فرص استثمارية جديدة كما يمكن من اختيار فرص استثمار مثلى مستقبلا وذلك حسب إمكانيات المالية للمؤسسة.

(1) مطر محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتمان، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص3.

(2) محمد علي العامري، إدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2001، ص 21.

- تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من ناحية وتشغيلها من ناحية أخرى، كما تبين فعالية السياسات المؤسسة وقدرتها على النمو والمساعدة على التخطيط المالي.⁽¹⁾
- يمكن للإدارة استخدام النسب المالية كمؤشرات لتوجيه الأداء من فترة لأخرى، مع دراسة أي تغييرات غير متوقعة للحد من آثارها، ومنه يتضح أهمية التحليل المالي الذي يزود المدير بالأدوات التي تمكنه من المتابعة المستمرة للتغيرات والإجراءات التي تساعد على تصحيح الأوضاع.⁽²⁾
- كما أنّ للتحليل المالي أهمية كبيرة لإدارة المؤسسة حيث تهتم الإدارة بكل جوانب المركز المالي، خاصة وأنّها تعمل على مصلحة الملاك، والتي تتمثل في تعظيم قيمة حق الملكية وأيضا الدائنون من حيث التأكيد على سداد مستحقاتهم عندما يحين أجل الاستحقاق، ويعكس ذلك النسب المالية المستخلصة من القوائم المالية للمؤسسة وهي الجوانب التي يركز عليها المحلل المالي.⁽³⁾

2- العوامل التي زادت من أهمية التحليل المالي:

يمكن أن نلخص الأسباب التي أدت إلى زيادة أهمية التحليل المالي إلى ما يلي:⁽⁴⁾

1- الثورة الصناعية:

أظهرت الثورة الصناعي في أوروبا الحاجة إلى رأس مال ضخمة لإنشاء المصانع وتجهيزها وتمويل العملية الإنتاجية سعيا وراء تحقيق الأرباح وبذلك تطور حجم المشروع الاقتصادي من مؤسسة فردية صغيرة إلى شركة مساهمة كبيرة تجمع مدخرات آلاف المساهمين لاستثمارها على نطاق واسع، وقد اضطر هؤلاء المساهمين نظرا لنقص خبرتهم لتفويض سلطة إدارة المؤسسة إلى مجلس إدارة مستقل وأصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة أحوال المؤسسة ومدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تحليل هذه القوائم وتفسير النتائج، لتحديد مجالات قوة المؤسسة أي قوة مركزها المالي أو نقاط ضعفها وبالتالي تحديد نتيجة أعمالها.

2- التدخل الحكومي في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية:

لما كان نجاح واستمرار وجود مؤسسات المساهمة مرهون بثقة المساهمين، أدى ذلك إلى تدخل الحكومات من خلال إصدار التشريعات الخاصة بضرورة مراجعة حسابات هذه المؤسسات بواسطة مراقبة خارجية لكي تضمن حماية كلّ المساهمين، كما نصت هذه التشريعات أيضا بتحديد كيفية عرض البيانات بالقوائم المالية ومدى التفصيل المطلوب فيما

⁽¹⁾ فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، دون دار النشر، فلسطين، 2008، ص3.

⁽²⁾ عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص74.

⁽³⁾ محمد علي العامري، المرجع السابق، ص21.

⁽⁴⁾ حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي وتقسيم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص22-23.

لضمان إعطاء صورة للمساهمين عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، مما ساعد ذلك في الحاجة إلى تحليل تلك القوائم المالية.

3- الأسواق المالية:

تهتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية، فهم أكثر الأطراف الذين يحققون الأرباح نتيجة استثمارهم في الأوراق المالية، كما أنهم أكثر الأطراف الذين يتعرضون للمخاطرة ولذلك يحتاج المستثمرون الحاليون والمتوقعون إلى معلومات دقيقة عن واقع مؤسسات الأعمال التي تتداول أسهمها في السوق المالية، ولإرضاء هؤلاء المستثمرين نجد أنّ الأسواق المالية قد اهتمت بتحليل حسابات مؤسسات الأعمال مالياً لتحديد مدى قوة هذه المؤسسات أو ضعفها وعلى ضوء نتائج التحليل يتحرك الطلب والعرض للأوراق المالية في السوق.

4- القروض:

إنّ انتشار أسلوب التمويل قصير الأجل ولفترات لا تتجاوز السنة قد دفع بالمصارف التجارية إلى ضرورة تقسيم سلامة المركز المالي والنقدي للمؤسسات الطالبة لهذا النوع من الائتمان ولذلك قد ظهرت الحاجة إلى القوائم المالية، وعلى ضوء نتائجها تمنح المصارف التسهيلات الائتمانية المختلفة أو ترفض منحها لنوع من المؤسسات ولهذا فقد أنشأت الكثير من المصارف وحدات خاصة مهمتها إجراء التحليل المالي للمؤسسات الطالبة كمساعدة المصارف.

ثانياً: البعد الاستراتيجي للتحليل المالي:

التحليل المالي يعد من أهم الوسائل التي يمكن من خلالها تحديد وتقييم البدائل الإستراتيجية المختلفة ولذلك يتمكن الإدارة من استغلال الفرص المتاحة وتجنب التهديدات التي تواجهها وبذلك تأثير مباشر في خيار المؤسسة الإستراتيجية، ومثل هذه التحليلات لا يمكن النظر فيها عن تقييم جوانب القوة وتحديد مناطق الضعف مما يعكس قوة التحليل المالي - كوسيلة - في إمكانية الربط بين متغيرات البيئة الخارجية (الفرص والتهديدات) مع عناصر البيئة الداخلية (جوانب القوة والضعف)، أي الوصول إلى ما يسمى بتحليل حقيقية التحليل الإستراتيجي إذ تحتوي هذه الحقيقية على جوانب القوة (Strength) ونقاط القوة (Weakness) والفرص (Opportunities) والتهديدات (Threats) والمعرفة في الفكر الإداري الاستراتيجي (S.W.O.T)، أهمية التحليل المالي تتجسد من خلالها قدرته في بناء ما يعرف بنموذج التحليل الرباعي أو ما يسمى بالنموذج لبيئة الأداء الذي يصور الجدول التالي: ⁽¹⁾

(1) الزبيدي حمزة محمود، سياسات الإدارة المالية، مؤسسة الوراق، عمان، 2001، ص34.

الجدول رقم (1-1): نموذج التحليل لدمج البيئة بالأداء الداخلي.

ثانيا تقييم الأداء الداخلي		
أولاً: تقييم الأداء الخارجي	ضع هنا أهم نقاط القوة.....	ضع هنا أهم نقاط الضعف.....
ضع هنا أهم الفرص.....	المطلوب: 1) عدم استغلال الفرص. 2) عظم نقاط القوة. فما هو التصريف المناسب؟	المطلوب: 1) عظم استغلال الفرص. 2) قلة استخدام نقاط الضعف. فما هو التصريف المناسب؟
ضع هنا أهم التهديدات.....	المطلوب: 1) قلة التهديدات. 2) عظم استخدام نقاط القوة. فما هو التصريف المناسب؟	المطلوب: 1) قلة التهديدات. 2) قلة نقاط الضعف. فما هو التصريف المناسب؟

المصدر: أحمد ماهر، الإدارة الإستراتيجية، الدار الجامعة، القاهرة، 1999.

يقدم هذا الشكل التفاعلات التي تحدث فيها بين المتغيرات المختلفة متغيرات البيئة الداخلية (القوة والضعف)، متغيرات البيئة الخارجية (الفرص والتهديد) وهذه التفاعلات هي:

1- الفرص: نقاط القوة: إذا كانت المؤسسة تقع ضمن هذا المربع فهي مؤسسة محضوة لأنها أمام فرص ساخنة، ولديها نقاط قوة كبيرة وعليه فإن دور الإدارة المالية هنا هو في اتجاه تعظيم الفرص الساخنة وتعظيم استخدام نقاط القوة التي تتمتع بها المؤسسة داخليا.

2- الفرص: نقاط الضعف: إذا وقعت المؤسسة ضمن المربع فيجب أن يكون أدائها مركزا على قليل نقاط الضعف الداخلة مع استغلال الفرص الساخنة في البيئة الخارجية للمؤسسة والمشكلة التي تظهر هنا أن نقاط الضعف قد تمنع المؤسسة من اقتناص الفرص الساخنة.

3- التهديدات: نقاط القوة: لو كان موقع المؤسسة ضمن هذا المربع فإن توجه إدارتها المالية يركز حول كيفية استغلال نقاط القوة الداخلية إلى أقصى حد ممكن ذلك لمواجهة التهديدات الخارجية المحيطة بها.

4- التهديدات : نقاط الضعف: إذا كان موقع المؤسسة ضمن هذا المربع فإن الإدارة المالية تكون في وضع لا تحسد عليه، حيث توجهها عادة نحو تقليل الضعف وكذلك التهديدات وعليه فإن الإدارة يجب أن تحارب من أجل البقاء. أن التحليل الثنائي SWOT كما هو معروف يتناول فحص واستكشاف بيئتين تحكمان عمل المؤسسات هما البيئة الداخلية والبيئة الخارجية، فهو من جانب يحاول فحص المنظومة الداخلية للمؤسسة لتحديد نقاط القوة التي تتميز بها نظم المؤسسة المختلفة ونقاط الضعف التي تعاني منها تلك النظم⁽¹⁾.

إن أحد أهم وسائل خلق الاندماج وضمان التفاعل فيما بين المتغيرات الأربع أعلاه هو التحليل المالي، إذا من خلاله تستطيع الإدارة المالية أن تخلق نوع من التفاعل بين واحد من متغيرات الأداء الداخلي (القوة والضعف)، مع واحد من متغيرات البيئة الخارجية (الفرص والتهديدات) ولهذا الربط يمكن القول أن التحليل المالي يمد الإدارة المالية بوسيلة مهمة لتقييم الموقف الاستراتيجي⁽²⁾.

المطلب الثالث: أهداف التحليل المالي ومنهجيته.

سعيًا لتحقيق أهداف التحليل المالي يستوجب إتباع طريقة أو منهجية تكون مدخلا عاما للتحليل المالي وذلك عن طريق وضع بعض المبادئ العامة لتكون أساس لمدخل التحليل المالي.

أولاً: أهداف التحليل المالي.

بشكل عام يهدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات التالية:⁽³⁾

- معرفة وضع المؤسسة في قطاعها.
- تعرف حقيقة الوضع المالي للمؤسسة.
- تعرف الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة.
- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة.
- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة.
- تحديد قدرة المؤسسة على خدمة دينها وقدرتها على الاقتراض.
- الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم.

¹أنفال حدة خبيزة، تأثير الهيكل المالي على إستراتيجية المؤسسة الصناعية، دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012، ص73.

²حزرة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 34-35.

³أيمن الشنطي، أحمد شقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البديعة ناشرون موزعون، عمان، 2007، ص129.

- الحكم على مدى كفاءة الإدارة.

- المساعدة في التعرف على مواطن القوة في وضع المؤسسة لتعزيزها و على مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها، وذلك من خلال الاطلاع على القوائم المالية المنشورة، بالإضافة إلى الاستعانة بالمعلومات المتاحة عن أسعار الأسهم.⁽¹⁾

ثانيا: منهجية التحليل المالي.

بالرغم من أنّ طريقة التحليل المالي تترك تفصيلا لرأي المحلل نفسه ليكون في استطاعته التعامل مع مختلف الحالات التي يمكن أن تواجهه، وعليه يمكن القول أنه هناك ثلاث خطوات رئيسية للتحليل المالي هي التصنيف والمقارنة والاستنتاج⁽²⁾، إلا أنّ ذلك لا يمنع من وضع بعض المبادئ العامة لتكون أساسا مدخل عام لمنهجية التحليل المالي ومن هذه الأسس العامة ما يلي:⁽³⁾

1- تحديد الهدف الذي يسعى إليه المحلل: لأنّه يجب المحلل العمل غير اللازم ويمكنه من قصر جهده على العمل الذي يخدم هذا الهدف مباشرة.

2- تحديد الفترة التي سيشملها تحليل القوائم المالية: من المناسب استعمال قوائم مالية لفترات عديدة إذ كنا نسعى لتوخي المزيد من الدقة في تحليل وتعرف الاتجاه الذي يتخذه أداء المؤسسة موضع التحليل، لأنّ القوائم المالية الخاصة بسنة واحدة لا تكون معبرة عن الاتحاد العام للأداء.

3- تحديد المعلومات التي يحتاجها المحلل للوصول إلى غايته: لأنّ رغبة العميل بالوفاء تعتمد على أدبياته، والمعلومات عن هذا العنصر خارج حدود الميزانيات، أما المعلومات المتعلقة بقدرته على الوفاء فيمكن الحصول عليها من خلال احتساب سيولته.

4- اختيار أسلوب وأداة التحليل الأنسب قدرة للتعامل مع المشكلة موضع البحث: لأنّ المشكلة موضع البحث هي السبيلة لذا تستعمل الأدوات التحليلية المعبرة عن هذه النسبة.

5- استعمال المعلومات والمقاييس التي تجمعت لدى المحلل لاتخاذ القرار أو الإجراءات المطلوبة: وتعتبر هذه الخطوة الأصعب والأكثر أهمية، وتحتاج إلى استعمال مقدار كبير من العمل الذهني والحكمة والمهارات والجهد لتقييم ما بقي خلف الأرقام من حقائق.

6- اختيار المعيار المناسب لقياس النتائج عليه ولا مانع من استعمال أكثر من معيار.

(1) وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة، دار الوراق، الأردن، 2004، ص 23.

(2) جميل احمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، لبنان، دون سنة نشر ص 112.

(3) مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتب المجتمع العربي، طبعة 2، الأردن، 2009، ص 240 241.

7- تحديد الانحراف عن المعيار المقاس عليه: للوقوف على أهمية الانحراف بالأرقام المطلقة والنسبية.

8- تحليل أسباب الانحراف وتحديددها.

9- وضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل.

بعد ذكر خطوات منهجية التحليل يمكننا تلخيصها في الشكل التالي:

الشكل رقم (1 - 1) : خطوات منهجية التحليل المالي.

3-التقييم.

2- الحساب والتفسير.

1- التهيئة.

<p>3-التقييم.</p> <ul style="list-style-type: none"> - مقارنة نتائج التحليل المالي بالمعايير المعتمدة. - تحليل المؤشرات التي يتم التوصل إليها لمعرفة اتجاهها مستقبلا. - كتابة الاستنتاجات والتوصيات 	<p>2- الحساب والتفسير.</p> <ul style="list-style-type: none"> - تحديد أساليب التحليل وأدواته المناسبة للوصول إلى أفضل النتائج وبأسرع وقت ممكن. - تفسير البيانات بالاعتماد على الأدوات المستعملة. 	<p>1- التهيئة.</p> <ul style="list-style-type: none"> - تحديد الغاية والهدف من التحليل. - جمع المعلومات المرتبطة بشكل مباشر بالهدف من التحليل.
--	--	--

المصدر: من إعداد الطلبة بعد الإطلاع على عدة مراجع⁽¹⁾.

ومن النادر أن يحتاج المحلل جميع الحقائق عن الحالة التي يقوم بتحليلها، لذا نجد معظم المحللين يعملون في ظل ظروف غير مؤكدة بسبب عدم كفاية المعلومات، وفي مثل هذه الظروف لا يكون دور التحليل المالي إلا التقليل من حالة عدم التأكد وليس إلغاءها كليا.

وعند كتابة المحلل لتقريره عليه أن يراعي ترتيب أفكاره وتسلسل منطقته، كما أنّ عليه مراعاة طريقة عرضه على القارئ، بحيث يكون التقرير بشكل واضح وذلك ليتمكن القارئ من متابعة المنطق الذي اتبعه المحلل في الوصول إلى استنتاجاته وليتمكن من إبداء رأيه إذا اختلف مع المحلل.

هذا ومن المناسب أن يتضمن المحلل تقريره البنود التالية: ⁽²⁾

- معلومات عن خلفية المشروع، التحليل، الصناعة التي ينتمي إليها المحيط الاقتصادي الذي يعمل فيه.

¹ محمد احمد الكايد ، الإدارة المالية الدولية والعالمية تحليل المالي والاقتصادي ، دار الكنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009 ص162.

² محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، دار المريخ للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، المملكة العربية السعودية ،دون سنة نشر، ص ص 29-

32.

⁽²⁾ أيمن الشنطي، أحمد شقر، مرجع سابق، ص136.

- المعلومات المالية وغير المالية المستعملة في التحليل.
 - الافتراضات الخاصة بالظروف الاقتصادية والظروف الأخرى التي وضعت استنادا إليها التقديرات الخاصة بالتحليل.
 - تحديد الإيجابيات والسلبيات الكمية والنوعية التي يراها المحلل في عناصر التحليل الأساسية.
 - الاستنتاج الذي يخرج به المحلل نتيجة العمل التحليلي الذي يقوم به.
- المطلب الرابع: أنواع التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه.**
- سنتناول في هذا المطلب كل من أنواع التحليل المالي والذي يشمل التحليل العمودي والتحليل الأفقي والتحليل بالمؤشرات المالية، وكذلك سنتطرق للأطراف المستفيدة من التحليل المالي.

أولا: أنواع التحليل المالي:

على العموم هناك ثلاثة أنواع من التحليل المالي يتمثلان في: (1)

التحليل العمودي " الرأسي، الثابت، الساكن "

التحليل الأفقي " المتغير، المتحرك "

والتحليل بالمؤشرات المالية.

أ- التحليل العمودي " الرأسي، الثابت، الساكن

بمعنى تحليل كل قائمة مالية بشكل مستقل عن غيرها كما يتم شكل رأسي لعناصر القائمة المالية، موضوع التحليل حيث ينسب كل عنصر من عناصرها إلى المجموع الإجمالي لهذه العناصر أو إلى مجموع مجموعة جزئية منها. أي أنّ هذا التحليل يمتاز بالسكون لانتفاء البعد الزمني عنه، حيث أنّ المقارنة تتم في نفس الفترة، لذا يطلق البعض على هذا التحليل بالتحليل الساكن أو الثابت. يسمى أيضا بالتحليل المطلق أو الرأسي لأنه يهتم بتقييم أداء المؤسسة في الوقت الحالي، فإن كانت المؤسسة تحقق خسائر فهذا مؤشر سيء وغير مريح، وإن كانت قيمة الالتزامات المتداولة تفوق الأصول المتداولة فهذا مؤشر غير مقبول، وإذا كان العائد على الاستثمار أقل من عائد البنك فهذا مؤشر سيء جدا. كما يطلق أيضا على هذا النوع من التحليل بالتوزيع النسبي لعناصر القوائم المالية، ويهتم التحليل الرأسي بقياس نسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية إلى قيمة أساسية في تلك القائمة، تستخدم كأساس لقياس التوزيع النسبي لعناصر القائمة المالية، وعلى سبيل المثال يمكن قياس نسبة الديون إلى إجمالي الخصوم أو المخزون السلعي إلى إجمالي الأصول، وبهذه الكيفية تتم حساب نسبة كل عنصر من عناصر الميزانية إلى إجمالي الميزانية، ويمكن بطبيعة الحال

¹زهرة حسن العامري، علي خلف الركابي، أهمية النسب المالية في تقييم الأداء (دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية)، العدد الثالث والستون 2007 ص113.

القيام بنوع آخر من التوزيع النسبي، وهو نسبة كل عنصر من عناصر الميزانية إلى إجمالي المجموعة التي ينتمي إليها العنصر مثل نسبة التقديرات إلى إجمالي الأصول المتداولة، والمخزون إلى إجمالي الأصول المتداولة، ومنه فإن التحليل الرأسي يهتم بقياس النسب المتوية لتوزيع عناصر القوائم المالية، ولا شك أن هذا يساعد مجلس الإدارة في فهم وقراءة مكونات القوائم المالية بطريقة أكثر سهولة، حيث أن الاعتماد على القيم النقدية المطلقة بتلك القوائم قد لا يساعد على فهم مغزى محتوى تلك القوائم⁽¹⁾.

هذا التحليل يعطينا فكرة عن أداء المؤسسة ولكنه لا يأخذ في الاعتبار تطورها وأدائها مع الزمن مقارنة بالمنافسين وتأثير طبيعة النشاط على بعض النسب المالية.

ب- التحليل الأفقي " المتغير، المتحرك " (2):

يهتم هذا التحليل بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية، وفي زمن متغير بمعنى متابعة حركة هذا العنصر زيادة أو نقصا عبر الفترات الزمنية، وخلافاً للتحليل الرأسي الذي يتصف بالسكون فإنّ هذا التحليل يتصف بالحركة لأنه يوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية محددة.

كما يمكن أن نسمي هذا الطريقة بالتحليل التاريخي لأنه يعني تحليل تطور أو تدهور أداء المؤسسة مع الزمن، فمثلاً إن كانت الأرباح تزداد مع الزمن فهذا مؤشر جيد والعكس صحيح، فقد تحقق المؤسسة أرباحاً ولكنها تقل كثيراً عن العام الماضي أو تكون نسبة العائد على حقوق المساهمين عالية ولكنها أقل من العام الماضي أو العكس، فتحليل الأرقام والنسب المالية لنفس المؤسسة لعدة سنوات متتالية يمكننا من معرفة ما إذا كانت هذه المؤسسة في تحسن ونمو أم في تدهور وانحدار.⁽³⁾

ج- التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية :

المؤشرات المالية هي علاقة بين رقمين وناتج هذه المقارنة لقيمة له إذا قورنت بنسبة أخرى مماثلة، وأيضاً بالنسبة المرجعية ويمكن تقييم الموقف على ضوء عملية المقارنة⁽⁴⁾ ويمكن تعريفها بأنها العلاقة القائمة بين عنصر أو عدة عناصر وعنصر آخر أو عدة عناصر أخرى، وتكون هذه العلاقة بشكل نسبة مئوية أو بشكل كسر بسيط أو كسر عشري.⁽⁵⁾

¹ شنوف شعيب، التحليل المالي الحديث طبقاً لمعايير الدولية للإبلاغ المالي، طبعة 3، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 50.

² وليد ناجي الحياي، مرجع سابق، ص 30.

⁽³⁾ شنوف شعيب، مرجع سابق، ص 49.

⁽⁴⁾ أيمن الشنطي، مرجع سابق، ص 150.

⁽⁵⁾ محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، الإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2010، ص 430.

وهذا ويمكن التعبير عن النسب المالية في اشكال وصيغ مختلفة ويمكن ان نوجزها فيما يلي: (1)

_النسب التقليدية :

والتي يمكن الحصول عليها ببساطة من خلال قسمة رقم على رقم اخر كما هو الحال عند قسمة الاصول المتداولة على الخصوم المتداولة

- المعدلات:

او ما يعرف بمعدلات الدوران وهي نسبة بين عددين حقيقيين خلال فترة من الزمن ويعبر هذا بالمرات كما هو الحال في معدلات دوران المخزون ودوران الذمم المدينة .

-النسب المؤوية :

وهي نسب يتم التعبير فيها عن العلاقة بين بندين مؤويين كالعلاقة بين مجمل الربح والمبيعات وصافي الربح والمبيعات.

- تصنيف النسب المالية:

تصنف النسب المالية على اسس مختلفة ومتعددة فقد تصنف حسب مصادر المعلومات التي تكونت منها النسب أو حسب الهدف من التحليل أو حسب الانشطة الاقتصادية للمؤسسة.

النسب المالية المصنفة حسب مصادر المعلومات (2): والقوائم المالية المستخرج منها النسب المالية وهو التصنيف الذي بموجبه يتم بموجبه تصنيف النسب الى ثلاثة اقسام هي:

- نسب قائمة الدخل.

- نسب قائمة الميزانية.

- نسب قائمة تدفقات الخزينة.

- تصنيف النسب المالية حسب الهدف من التحليل:

تصنف هنا حسب الجهات المستفيدة من التحليل واهدافهم كما يلي :

- **نسب الربحية:** وهي تقيس مدى تحقيق المؤسسة المستويات المتعلقة بأداء الانشطة، وهيكل التكلفة كما انها تعبر عن نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها المؤسسة فيما يتعلق بالسيولة (3).

(1) مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، طبعة 2، دار الميسرة، عمان، 2009، ص ص 127_128.

(2) محمد المبروك ابو زيد ، مرجع سابق، ص 128.

(3) محمد صالح الخناوي، جلال ابراهيم العبد، الإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2010، ص 451.

- نسب السيولة: وهي تقيس سيولة المؤسسة وقدرتها على سداد الديون قصيرة الاجل، مثلا نسب التداول ونسبة السيولة السريعة .
- نسب السوق: وهي النسب التي يسعى الى استخراجها المتعاملين في الاسواق المالية بهدف التعرف على خيارات الاستثمار المتاحة وهي نسبة عائد السهم العادي وريع السهم (1).
- النسب المالية المصنفة حسب النشاط الاقتصادي للمؤسسة (2)
- وهو التصنيف الأكثر استخداما وشيوعا في اوساط المستفيدين والمحللين الماليين حيث يتم بموجبه تقسيم النسب المالية الى خمسة اقسام هي :
- تحليل السيولة في الاجل القصير .
- تحليل قدرة على سداد الديون طويلة الاجل .
- تحليل الربحية .
- تحليل نسب السوق .
- تحليل نسب النشاط .

ثانيا: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي:

قبل أن نتطرق إلى الجهات المستفيدة يجب أن نتطرق إلى نطاق التحليل المالي لكي.

نطاق التحليل المالي: ينقسم نطاق التحليل المالي إلى تحليل مالي داخلي وتحليل مالي خارجي (3).

أ- التحليل المالي الداخلي: ونعني به أنه يقام من قبل شخص من داخل المؤسسة، ويتميز هذا النوع من التحليل بأنه تحليل شامل لكل الجوانب المالية للمؤسسة وتقل فيه أخطاء التقدير خاصة وأنّ القائم به يتوفر على معلومات متنوعة تجعل تحليله أكثر نجاعة ودقة وتفصيلا.

ب- التحليل المالي الخارجي: وهو التحليل الذي يقوم به شخص خارجي عن المؤسسة أو هيئة معينة تسعى إلى إعطاء نظرة حول الصحة المالية للمؤسسة، بإظهار الإيجابيات والسلبيات ثم إعطاء الحلول المناسبة ويتميز هذا التحليل بأنه لا يهتم إلا بجانب معين من جوانب الوضعية المالية للمؤسسة.

وعليه يمكن إدراج فائدة بعض الجهات من نتائج التحليل المالي كالاتي:

(1) عاطف جابر عبد الرحيم، مرجع سابق، ص60.

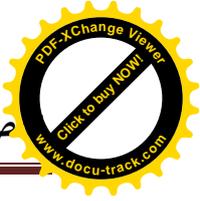
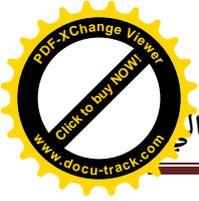
(2) مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص129.

(3) زغيب مليكة، بوشنقر ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2010، ص ص16-17.

- 1- إدارة المؤسسة: تساعد نتائج التحليل المالي في تحديد السياسة المالية وحتى السياسة العامة، وكذلك تمكنها من القيام بأعمال الرقابة والتخطيط وتقييم الأداء.
- 2- عمال المؤسسة: تهمهم نتائج التحليل المالي في التعرف على الأرباح المحققة خلال الدورة والجزء الذي سيعود عليهم من هذه الأرباح في شكل مكافآت أو خدمات اجتماعية أو في شكل زيادة في الأجور بالإضافة إلى الحكم على مدى إمكانية المؤسسة التي ينتمون إليها في ضمان مناصب عملهم مستقبلا خاصة إذا كانت هناك بوادر البطالة.
- 3- الدائنون: يعتبر الدائنون والبنوك من أحد المستفيدين من المعلومات حول المركز المالي للمؤسسة ومدى قدرة هذه الأخيرة على سداد التزاماتها على المدى القصير والطويل.
- 4- المساهمون: يستفيد المساهمون في تقدير درجة مكافئة مساهمتهم وخطر الخسارة التي يمكن التعرض لها، وبالتالي نصب اهتمامهم عند التحليل عادة على قدرة المؤسسة على خلق الأرباح حاليا ومستقبلا وكذا درجة نموها من سنة لأخرى.
- 5- الموردون: تتضح استفادتهم من حيث التأكد من سلامة المركز المالي للمؤسسة وتطور درجة المديونية وحسب النتائج المتوصل إليها يستطيع المورد أن يقرر الاستمرار في التعامل مع المؤسسة أو التقليل من ذلك أو إلغائه تماما.
- 6- الزبائن: تهمهم نتائج التحليل المالي للتأكد من قدرة المؤسسة على احترام العقود المبرمة معها، فإذا كانت المؤسسة في وضعية مالية غير مستقرة تتسبب في صعوبات لزبائنها من جراء عدم تسليمها للطلبات في مواعيدها مثلا.
- 7- المستثمرون: يهتم المستثمرون في الدرجة الأولى بسلامة استثماراتهم ومدى مناسبة عوائدها الحالية والمستقبلية للمخاطر التي قد تتعرض لها، لذلك يقومون بعملية التحليل قبل اتخاذ قراراتهم الاستثمارية للتوصل إلى معلومات عن مايلي⁽¹⁾:
 - أ- أداء المؤسسة على المدى القصير و الطويل وقدرتها على الاستمرار في تحقيق العوائد المناسبة على الاستثمارات .
 - ب- الاتجاه الذي اتخذته ربحية المؤسسة على مدى فترة معقولة من الزمن .
 - ت- سياسة توزيع الأرباح المتبعة و مدى ثباتها.
 - ث- الهيكل المالي للمؤسسة و نقاط الضعف فيه .
 - ج- نتيجة مقارنة أداء المؤسسة بالمؤسسات الأخرى المشابهة بالنشاط وكذلك أداء الصناعة التي تنتمي لها.
- 8- المنافسين: وهدفهم معرفة الخلل أو التمييز لدى المشروع لكي يصنعوا الخطط المقابلة والمنافسة لتحقيق أغراضهم.⁽²⁾

⁽¹⁾[www.tahasoft.books/266_mohssin_karam_dok_\(15/04/2015\). \(15:19\).](http://www.tahasoft.books/266_mohssin_karam_dok_(15/04/2015).(15:19).)

⁽²⁾ دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار الميسرة، الطبعة 2، عمان، 2009، ص 67.



9- **الدولة:** تهتم أجهزة الدولة بنتائج التحليل المالي وكذا أجهزة الرقابة في اختبار درجة صدق الحسابات ويمكن أن تتدخل السلطات العمومية كمساهم أو كوصي على سياسة مالية واقتصادية معينة، وكذا لمعرفة الوعاء الضريبي مما يساعدها في تحديد خططها التنموية.⁽¹⁾

10- **المجتمع:** يهتم المجتمع ككل بالآثار الاقتصادية والاجتماعية والصحية لوجود المؤسسة في المحيط الذي تزاول فيه نشاطها وكذا مسؤولياتها الاجتماعية اتجاه المجتمع والخدمات المقدمة له.⁽²⁾

⁽¹⁾ زغيب مليكة، بوشنقر ميلود، مرجع سابق، ص 17.

⁽²⁾ المرجع السابق، ص 17.

المبحث الثالث: مصادر المعلومات والتحليل المالي في ظل IAS/ IFRS و SCF:

أضحى التحليل المالي منذ بداية القرن الماضي أحد أهم مجالات المعرفة، وبرزت هذه الأهمية بعد أزمة الكساد العالمية في بداية الثلاثينات حيث شهدت تلك الفترة انخيار كثير من المؤسسات، مما أدى إلى ضرورة دراسة محتويات التقارير المالية للمؤسسات بشكل علمي حتى يتسنى للجهات المهتمة بالنشاطات الاقتصادية لهذه المؤسسات التعرف على أدائها الفعلي، والتنبؤ بمستقبلها الاقتصادي، وهو ما يمكن تحقيقها من خلال تحليل القوائم المالية.

المطلب الأول: مصادر المعلومات:

يمكن تصنيف هذه المعلومات حسب جهة الإصدار أو حسب نوعية المعلومات.

أولاً: حسب جهة الإصدار:

نجد في هذا التصنيف نوعين من المصادر داخلية وأخرى خارجية.⁽¹⁾

أ- المصادر الداخلية: وتشمل كافة البيانات والمعلومات المالية والإحصائية والإدارية التي يحصل عليها المحلل من المشروع نفسه سواء كانت هذه البيانات مكتوبة أو شفوية ويعتبر أهم مصدر ضمن المصادر الداخلية، القوائم المالية وبيانات السجلات المحاسبية.

ب- مصادر خارجية: وتمثل بجميع المصادر التي تكون خارج المؤسسة ولعل أبرزها أسواق المال ومكاتب السماسرة وهيئات البورصة والصحف المتخصصة والمجلات ودوائر الدولة المختلفة التي لها علاقة كوزارة التخطيط ووزارة الاقتصاد ووزارة المالية وأجهزة الإحصاء، بالإضافة إلى ذلك ينبغي التعرف على مستويات الربحية والأداء في القطاعات المختلفة كذلك القطاع الذي تعمل فيه المؤسسة المراد إجراء تحليل لها بالإضافة إلى بعض التشريعات التي تتعلق بالضرائب والرسوم الجمركية وسواها، كذلك ينبغي معرفة الظروف الاقتصادية من كساد وتضخم ورواج وغيرها.⁽²⁾

ثانياً: حسب نوعية المعلومة:

ويمكن تصنيف مصادر المعلومات كما يلي:⁽³⁾

1) المعلومات المالية: يحتوي كل من:

(1) وليد ناجي الحيايلى، مرجع سابق، ص 48.

(2) www.ao academy.org/docs/ali-khalaf-study.dok (18/04/2015)، (14:16).

(3) فايز سليم حداد، الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 03، 2010، ص ص 56-57.

أ- التقرير السنوي والحسابات الختامية: حيث يعتبر التقرير السنوي والحسابات الختامية المصدر الرئيسي للمعلومات المحاسبية عن المؤسسات المالية، فهي قائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية، قائم الدخل وهذه المعلومات غالبا ما يتم دعمها بملاحظات تعطي معلومات مفصلة بشكل أكبر.

ب- القوائم المحاسبية نصف السنوية: في الغالب تحتوي هذه القوائم نصف السنوية على بعض المعلومات عن المبيعات والأرباح والضرائب وتوزيعات الأرباح ونصيب السهم العادي الواحد من الأرباح المحققة، وتعتبر هذه القوائم غاية في الأهمية لأنها تسمح للمحللين الماليين من تعديل توقعاتهم وعلى أساس منتظم، كما تساعد هذه القوائم على أن يكون سعر سهم المؤسسة قريب من السعر عند نشر كامل المعلومات المحاسبية في نهاية الفترة، مما يضعف ردت فعل السوق عند نشر التقرير السنوي والحسابات الختامية.

ج- تقارير مفصلة رسمية: في بعض الدول مثل أمريكا يتم نشر معلومات عن المؤسسات عن طريق تقارير مفصلة حيث تحتوي هذه التقارير على كل المعلومات التي يحتاج المستثمر معرفتها عن المؤسسة.

د- المنشورات: ويتم نشرها وتوزيعها من قبل المؤسسات للمساهمين الحاليين والمتوقعين حيث تحتوي هذه المنشورات على معلومات معينة خاصة، عندما تنوي المؤسسة طرح أسهم جديدة وتريد تسويقها.

هـ- المعلومات المالية: المتعلقة بمستوى النشاط الاقتصادي العام والتي تصدر على شكل إحصاءات من قبل الحكومة أو المؤسسات التجارية المتخصصة في نشر المعلومات المالية.

و- معلومات عن مؤسسات معينة: تصدر عن طريق الهيئات الرسمية في الأسواق المالية وتعتبر هذه المعلومات قيمة جدا خاصة للمحللين الماليين.

ز- معلومات عن مؤشرات الأسواق المالية: والتي يمكن استخدامها للمقارنة عن أداء المؤسسات.

ح- معلومات غير كمية:⁽¹⁾

وتحتوي على معلومات مثل تقرير مدقق الحسابات، ورسالة رئيس مجلس الإدارة المنشورة في التقرير السنوي والمجلات الخاصة بالموظفين أو العاملين، وملاحظات الإدارة على موضوع معين، وملاحظات المحللين الماليين وتوصياتهم وسجل الاتفاقيات السابقة بين المؤسسات والمتعاملين معهم، وأخيرا الاتصالات الشخصية مع الإدارة وخاصة التقاء الإدارة مع المحللين الماليين حيث بينت الدراسات في هذا المجال تأثير هذه اللقاءات على التذبذب في أسعار الأسهم.

ط- معلومات غير مالية وكمية:⁽²⁾

⁽¹⁾ المرجع السابق، ص 58.

⁽²⁾ المرجع السابق، ص 59.

وتشمل هذه المعلومات إحصائية عن الإنتاج والطلب، والعمالة والتي قد تساعد المحلل المالي في عمله كذلك تتضمن هذه المعلومات الإحصائيات الاقتصادية الرسمية والتي تصدر عن الحكومة.

المطلب الثاني: مقومات التحليل المالي ومحدداته:

من خلال هذا المطلب سنحاول الوصول إلى الإلمام بقدر كاف من المقومات الأساسية للتحليل المالي كما سنتطرق إلى شرح وتوضيح أهم هذه المشاكل والمحددات لاستخدام التحليل المالي، وهذا ما يتطلب منا التعامل معها بكثير من الدقة والحذر.

أولاً: مقومات التحليل المالي:

التحليل المالي كأى فرع من فروع المعرفة الإنسانية يستند إلى مجموعة مقومات يهدف من خلالها تحقيق أغراضه النظرية والعملية ولعل أبرز هذه المقومات هي:⁽¹⁾

- التحديد الواضح لأهداف التحليل.
- تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل وتوفير بيانات مالية يكمن الاعتماد عليها.
- تحديد المؤشرات المناسبة للوصول أفضل النتائج بأسرع وقت.
- التفسير السليم لنتائج التحليل حتى يشار إلى استخدامها بصورة سليمة بمعنى أن يؤدي التحليل إلى نتيجة غير قابلة للتأويل أو إعطاء تفسيرات مناسبة.
- لتوفير غايات التحليل بدقة ومصداقية لا بد من توفير مداخلات دقيقة للعملية التحليلية أي أن نتائج العملية التحليلية ومقدار دقتها يتوقف على دقة البيانات التي اعتمدها عليها المحلل، لأنها تعد المادة الأولية للعملية التحليلية.
- القيام بتركيب النسبة بطريقة تعكس علاقات منطقية معينة كنسبة الدخل إلى الاستثمارات التي ساهمت في تحقيقها أو نسبة الدخل إلى حقوق الملكية.
- يتمتع المحلل المالي بالمعرفة والدراية الكافية بظروف المؤسسة الداخلية والخارجية قبل قيامه بتحليل بيانات المشروع بالإضافة إلى ذلك لا بد وان يكون مؤهلاً تأهيلاً علمياً وعملياً مناسباً، و يتميز بالخصائص المقدرة الديناميكية وقادراً على استخدام الأساليب والوسائل العلمية للتحليل المالي للوصول إلى غايات التحليل المالي وتفسير النتائج التي توصل إليها بالتنبؤ بالمستقبل.

⁽¹⁾ وليد ناجي الحيايلى، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، منشورات الأكاديمية المقترحة في الدانمارك، عمان، دون سنة نشر، ص23.

ثانيا: محددات التحليل المالي:

بالرغم من أنّ التحليل المالي يزودنا بمجموعة مختلفة من المعلومات المفيدة والتي تتعلق بعمليات المؤسسة وظروفها المالية إلا أنه يواجه مجموعة من المحددات أهمها:⁽¹⁾

- 1- تركيز اهتمام المحلل بجانب واحد من الوضع المالي للمؤسسة.
- 2- درجة اهتمام المحلل بالمؤسسة ومدى عمق التحليل المطلوب.
- 3- كمية ونوعية المعلومات المتاحة ذات الأثر المباشر على نتيجة التحليل.
- 4- دخول بعض الأحكام الذاتية في إعداد القوائم المالية مثل الأحكام المتعلقة بالاستهلاك وتقييم البضائع واحتياطي الديون المشكوك فيها.
- 5- مدى استمرارية استعمال الأساليب والقواعد المحاسبية إذ أنّ تغيير الأساليب سيؤدي إلى تغيير في النتائج.
- 6- اختصار البيانات المالية في القوائم المالية مما يحد من قدرة المحلل الخارجي على الاستنتاج الدقيق.
- 7- غياب الملاحظات حول الأساليب المحاسبية المتعلقة في إعداد البيانات المالية وبشكل خاص حول تقييم الصناعات والاستهلاك والانتقال من مبدأ محاسبي متعارف عليه إلى آخر.
- 8- تحميل الميزانيات بشكل يصعب على المحلل التعرف على كيفية استعماله مثل توقيت المؤسسة للحصول على قرض طويل الأجل قبل نهاية السنة واستعماله لغرضه المحدد بعد ذلك أي بعد أن يكون قد ظهر أثره في موجودات المتداولة عند إعداد الحسابات الختامية.
- 9- موقع المؤسسة ونوعها.
- 10- عدم إظهار القوائم المالية لنشاطات الإدارة وخطط التوسع والعلاقات مع الموردين والمقرضين.

كما يمكن الإشارة هنا إلى محددات استخدام التحليل بالنسبة المالية ومنها:

1. أن هناك العديد من المؤسسات الكبيرة والعملاقة التي تمتلك أقسام ومصانع في صناعات مختلفة، وفي مثل هذه الحالة فمن الصعب مقارنة أداء المؤسسة في متوسط القطاع كونها تنتمي إلى عدة قطاعات في آن واحد.
2. التغيرات الموسمية تؤثر أحيانا على دقة الأداء وفقا للنسب المالية فعلى سبيل المثال دوران المخزون للمؤسسة تعمل في حقل صناعة الأغذية المعلبة ستكون مختلفة كليا عند حسابها في بداية الموسم عنها في نهاية الموسم، وهذه المشكلة يمكن حلها من خلال حساب المتوسط الشهري للمخزون عند حساب دوران المخزون.

⁽¹⁾ اسعد حميد العلي، الإدارة المالية الأسس العملية والتطبيقية والتنظيمية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع الأردن، 2012، ص 65.

3. معظم المؤسسات ترغب أن تحقق نسب أداء مالي أفضل من المتوسط العام، ولكن تحقيق المؤسسة لنسب تماثل المتوسط العام لا يعني بالضرورة أن المؤسسة في وضع مثالي، بل يجب أن تسعى لمقارنة أداءها مع أداء أفضل المؤسسات في القطاع وعدم الاكتفاء بتحقيق المتوسط العام.

قد تقوم بعض المؤسسات بممارسات إدارية ومحاسبية بحيث تحسن من أداء المؤسسة في أحد الجوانب وبشكل مؤقت ثم بعد نشر القوائم تتراجع عن تلك الممارسات، وذلك بهدف أن تظهر قوائمها المالية نحسنا مؤقتا في إحدى جوانب الأداء.

وربما يحتاج تفسير النسب المالية تدقيقا ومراجعة، فليس هنالك حدود فاصلة بين الأداء الجيد والأداء الغير جيد.

المطلب الثالث: التحليل المالي في ظل معايير المحاسبة الدولية IAS/ IFRS و النظام المحاسبي المالي SCF.

من خلال هذا المطلب سنتناول أهم المعايير الدولية التي تؤثر على عملية التحليل المالي بالإضافة إلى التسهيلات

التي قدمها النظام المحاسبي المالي للمحلل المالي

أولاً: التحليل المالي في ظل IAS/ IFRS⁽¹⁾.

من خلال تبني المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي في العديد من البلدان ، وتطبيق ذلك في المؤسسات ، حاولنا تناول انعكاسات تطبيق هذه المعايير على التحليل المالي في المؤسسة ، ومنه سوف نتطرق الى أهم المعايير المحاسبية الدولية التي لها تأثير مباشر على مهنة المحلل المالي ، والتي تتناول محتوى القوائم المالية ، واعادة تقييم عناصر الأصول و عناصر الخصوم ، وكيفية تصنيف هذه العناصر الى عناصر طويلة المدى و أخرى قصيرة المدى.

1 - من خلال المعيار المحاسبي الدولي الأول:

إن تحليل القوائم المالية يكون أكثر ثراء ومصداقية مما كان عليه في السابق بحيث نجد الى جانب الميزانية التي تحتوي على معطيات السنة المالية الجارية نجد أرصدة السنة المالية السابقة، بالإضافة الى تصنيف الميزانية الى عناصر متداولة وغير متداولة، هذا التصنيف يخدم احتياجات المحلل المالي. كما نجد من خلال حسابات النتائج أن الأعياء تصنف حسب الطبيعة وحسب الوظائف، بالإضافة جدول تغيرات الأموال الخاصة.

2 - من خلال المعيار المحاسبي الدولي السابع:

نجد جدول تدفقات الخزينة الذي يمنح للمحلل المالي مؤشرات ونسب مالية جديدة لقياس جودة السيولة والربحية لم تكن متوفرة من خلال القوائم المالية السابقة، بالإضافة الى مؤشرات مالية مشتركة بين القوائم المالية الأخرى،

¹ شنوف شعيب، مرجع سابق، ص 20-27.

ونظرا لأهمية جدول تدفقات الخزينة للحكم على الوضعية المالية للمؤسسة، فإنه يمكن أن يساعد المحلل المالي في اتخاذ قرارات هامة.

3 - من خلال المعيار المحاسبي الدولي السادس عشر:

من خلال التحليل المالي الكلاسيكي يقوم المحلل المالي باعادة تقييم عناصر الميزانية طبقا للقيم الحقيقية أو السوقية نظر لعدم مسايرة القيم التاريخية للاقتصاد التضخمي.

وحسب المعايير المحاسبية الدولية ومن خلال محاسبة القيمة العادلة فإنه يجب اعادة تقييم القيم الثابتة المادية مرة على الأقل في السنة بالقيم العادلة عوضا للتكلفة التاريخية.

4 - من خلال المعيار المحاسبي الدولي الأربعون العقارات الاستثمارية:

يجب على المؤسسة التي اختارت محاسبة القيمة العادلة أن تقيس جميع عقاراتها الاستثمارية بالقيمة العادلة، كما ينبغي تضمين أي مكسب أو خسارة ناشئة من التغير في القيمة العادلة للعقار الاستثماري في صافي الربح أو الخسارة للفترة التي نشأت فيها.

5 - بالنسبة لسندات المساهمة والكفالات المدفوعة:

كان يجب اعادة تبويبها وتحويلها من الحقوق الى القيم الثابتة الأخرى، لكن حسب المعايير المحاسبية الدولية أصبحت تسجل في الميزانية المالية مباشرة في الأصول الثابتة.

يبقى المشكل في كيفية التعامل مع المخزون الدائم، والزبائن الذين يسددون ما عليهم خلال فترة تتجاوز السنة.

بالاضافة الى مصاريف البحث والتطوير التي يتناولها حساب 203 في النظام المحاسبي المالي اذا كانت لا تتوافق مع تعريف ومفهوم الأصول يجب ان تحذف من القيم الثابتة وبالمقابل تحذف من الأموال الخاصة، وهذا لتحديد الوضعية المالية الصافية للمؤسسة.

ثانيا: التحليل المالي في ظل SCF

جاء القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428- الموافق لـ 25 نوفمبر 2007 متضمن

النظام المحاسبي والمالي وتقرر تطبيقه في المؤسسات الجزائرية سنة 2009 ثم أجل إلى 2010، الشيء المميز في هذا

القانون هو: " يهدف هذا القانون إلى تحديد النظام المحاسبي المالي الذي يدعى في صلب النص " المحاسبة المالية" وكذا شروط وكيفيات تطبيقه ".⁽¹⁾

وهنا يمكن الإشارة إلى تسميته بالمحاسبة المالية، فهي تسمية ذات دلالة مهمة حيث أن المعايير المحاسبية الجديدة مرتبطة بالجانب المالي للمؤسسة أكثر من الجانب المحاسبي.

- المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها، وتسجيلها وعرض كشوفات تعكس صورة واضحة وصادقة عن الوضعية المالية وممتلكاتها المؤسسة ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية.⁽²⁾

كما تضمن قرارات متعلقة بنماذج القائمة الميزانية في شكلها الحديث الذي يتفق مع متطلبات الإفصاح الواردة بالمعايير المحاسبية الدولية، ويعتبر تحديد الأصول والخصوم إلى عناصر متداولة وغير متداولة من العناصر العامة للمعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية عند تحليلهم للمركز المالي للمؤسسة.

إنّ النسخة الجديدة للنظام المحاسبي والمالي (SCF) تعتبر في قطيعة تامة مع المخطط الوطني المحاسبي (PCN) وفي تناسق كبير مع المعايير الدولية.

ومن هنا سنبين أهمية التغيرات المحدثه والمهمة على التحليل المالي سواءً من مستوى المفاهيم والمبادئ أو على مستوى تقنيات المحاسبة ذاتها نذكر منها:⁽³⁾

على مستوى الصنف الأول:⁽⁴⁾

المخطط المحاسبي الوطني استخدم مصطلح الأموال الخاصة، بينما يستعمل النظام الجديد مصطلح رأس المال، وهذا ما يؤدي إلى تضمين هذا الصنف في المدونة الجديدة عناصر جديدة، الحساب 13 المنتوجات والأعباء المؤجلة خارج دورة الاستغلال والديون لأكثر من سنة، الحساب 16 الاقتراضات والديون المرتبطة بالمساهمات التي كانت تظهر في الصنف الخامس، حساب 52 من المخطط المحاسبي الوطني.

هذا سيعفي المحلل المالي مستقبلا من إجراء عمليات المعالجة الأولية التي كان يجربها سابقا بغرض إعداد الميزانية المالية.

⁽¹⁾قانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 - الموافق ل 25 نوفمبر 2007، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة ب15 ذي القعدة عام 1428 - الموافق ل 25 نوفمبر 2007 العدد 74، المادة الأولى.

⁽²⁾قانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 - الموافق ل 25 نوفمبر 2007، المرجع السابق، المادة 03.

⁽³⁾تودرت أكلي، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر مالية ونقود، 2008-2009 ص ص 120-124.

⁽⁴⁾المرجع السابق، ص 122.

على مستوى الصنف الثاني:⁽¹⁾

ويمكن تسجيل عدة معالجات جديدة في ظل النظام المالي الجديد (SCF) والتي يمكن تلخيصها في النقاط

التالية:

- تسجيل الحقوق المالية لأكثر من سنة ضمن حسابات التثبيتات.
- القيمة المحاسبية الصافية (VNC) تحدد بالنسبة للقيمة العادلة والقيمة القابلة للتحقيق.
- لا وجود لمصاريف إعدادية في هذا الصنف كونها تسجل مباشرة كمصاريف الدورة.
- لا يمكن توزيع مصاريف البحث والتطوير إلا إذا أثبت أنها متعلقة بنشاط الدورة القادمة وإمكانية تحقيقها لمنافع اقتصادية مستقبلية.

ويتضح من خلال هذا التقسيم للتثبيتات يكون أكثر واقعيًا وهذا ما كان يبحث المحلل المالي الذي كان يجري عدة معالجات للوصول إلى القيمة الحقيقية للأصول، وهذا ما تكفل به النظام المحاسبي المالي الجديد بصفة نهائية.

على مستوى الصنف الثالث:⁽²⁾

تقييم عناصر من الصنف يتم بالتكلفة العادية أو بالتكلفة المعيارية إن كانت قريبة من التكلفة العادية، والتكاليف الثابتة توزع حسب طريقة التحميل العقلاني، وفقدان القيمة يحسب بطريقة القيمة العادية. ونلاحظ كذلك في هذا الصنف إضفاء الصبغة الواقعية التي كثيرا ما كانت تخفى عن المحلل المالي والتي كان يحاول أن يخفف من أثرها قدر الإمكان.

على مستوى الصنف الرابع والخامس:⁽³⁾

هذان الصنفان يستقبلان العناصر الأقل من سنة ولم يعودا يصنفان حسب هيكلية المخطط المحاسبي الوطني فالديون القصيرة والحقوق القصيرة تظهر كلها في الصنف الرابع أما الحسابات المالية والخزينة الموجبة والسالبة تظهر في الصنف الخامس.

ويلاحظ هنا أنّ هذه الحسابات لم تعد تشمل سوى العناصر القصيرة الأجل مما لا يستدعي إعادة ترتيب بعض عناصرها كما كان الحال عليه في السابق.

⁽¹⁾ المرجع السابق، ص 122 - 123.

⁽²⁾ المرجع السابق، ص 123.

⁽³⁾ المرجع السابق، ص 124.

على مستوى الصنف السادس والسابع:⁽¹⁾

حسابات هذان الصنفان تستقبل ضرائب الدورة والضرائب المؤجلة الناتجة من التباين بين المحاسبة والنتيجة الجبائية وهذا عكس ما كان عليه الحال في المخطط المحاسبي الوطني.

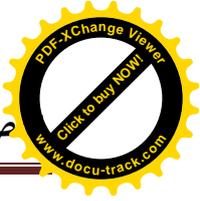
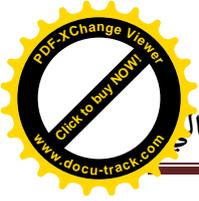
كما أن النظام المحاسبي المالي الجديد ينص على ضرورة تقديم حسابات النتائج حسب الطبيعة مع إمكانية تقديمه اختياريًا حسب الوظيفة.

والجديد كذلك في هذين الحسابين هو إدماج عناصر خارج الاستغلال ضمن النتيجة العمالية وذلك باستعمال الحسابات 65 الأعباء العمالية الأخرى، و75 للمنتوجات العمالية الأخرى وهذا ما قد يتطلب من المحلل المالي الذي سيستعين بمعلومات إضافية من الملاحق والجداول الأخرى عند قيامه بتقييم أداء المؤسسة من خلال النشاط الرئيسي لها كما أفرد العمليات الغير عادية المرتبط بظروف استثنائية بحسابات 67 العناصر غير عادية (الأعباء)، وحسابات 77 العناصر غير العادية (المنتوجات)، هذه العناصر لا تدخل في النتيجة العمالية ومستثناة من وعاء الضريبة على أرباح الشركات.

كما يمكن الإشارة إلى النظام المحاسبي و المالي وأهميته بالنسبة لتحليل المالي وذلك فيما يتعلق بالصورة العادية، حيث يجب أن تعطي القوائم المالية صورة صادقة حول الوظيفة المالية للمؤسسة، وحتى تتوفر هذه الصورة لابد من احترام القواعد والمبادئ المحاسبية وتكون القوائم المالية للمؤسسة قادرة على تقديم المعلومات ذات الصلة عن الوضع المالي والأداء والتغيرات في الوضع المالي لها، وإذا كانت هناك قاعدة أو مبدأ يؤثر سلبًا على هذه الصورة يجب حذفه وتبرير ذلك في الملحق.⁽²⁾

⁽¹⁾المرجع السابق، ص 124.

⁽²⁾لزر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة مالية، 2012/2011، جامعة منتوري، قسنطينة ص 40.



خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل يمكن استخلاص بأن المؤسسة الاقتصادية هي مجموعة من عناصر الإنتاج البشرية والمادية والمالية المتجانسة فيما بينها تسعى إلى تحقيق هدف معين أنشأت من أجله وهي نواة النشاط الاقتصادي والدافع الرئيسي بعجلة التنمية لأي بلد، ونظرا لضرورة المؤسسة الاقتصادية في النشاط الاقتصادي طرأت عليها عدة تغيرات وتطورات كبيرة وكل هذه الظروف المحيطة بالمؤسسة أدت إلى ظهور وظائف جديدة، من بينها الوظيفة المالية التي تعتبر من أهم الوظائف الحديثة والأساسية للمؤسسات الاقتصادية تعتمد أساسا على التحليل المالي الذي يعد من الدعائم الأساسية للمحللين الماليين من أجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة واتخاذ التدابير اللازمة عند وقوع أي انحراف، حيث يعتبر التحليل المالي قاعدة هامة لتوفير المعلومات لاتخاذ القرارات المالية سواء في مجال اختيار الاستثمارات أو البحث عن مصادر التمويل وذلك من أجل ضمان استمرارية المؤسسة وبقائها في ظل المنافسة.



الفصل الثاني

القوائم المالية والمؤشرات المالية

تمهيد

يهتم المحلل المالي بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة وإجراء التصنيف اللازم لها، ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينهما، فمثلا العلاقة بين الأصول المتداولة التي تمثل السيولة في المؤسسة وبين الخصوم المتداولة التي تشكل التزامات قصيرة الأجل على المؤسسة والعلاقة بين أموال الملكية و الالتزامات طويلة الأجل بالإضافة إلى العلاقة بين الإيرادات والمصروفات ومن ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها والبحث عن أسبابها وذلك لاكتشاف نقاط الضعف والقوة في الخطط والسياسات المالية.

وتنبع أهمية القوائم المالية من كونها المصدر الأساسي للمعلومات المالية التي تستخدم في حساب مختلف مؤشرات التوازن المالي وكذا النسب المالية من اجل تحليل الأداء المالي للمؤسسة والتنبؤ بالوضعية المستقبلية لها و رسم الأهداف المالية والاقتصادية للمؤسسة، وسعيا لتوضيح أكثر قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي.

أما المبحث الثاني فتناولنا فيه مؤشرات التوازن المالي.

وأخيرا المبحث الثالث فكان بعنوان تحليل النسب المالية.

المبحث الأول: القوائم المالية المستخدمة في التحليل المالي.

تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين:

القسم الأول: هو قوائم مالية أساسية ونذكر منها قائمة الميزانية، قائمة الدخل، وقائمة التدفق النقدي، وقائمة التغيير في حقوق الملكية، وهي قوائم يتعين على المؤسسات الاقتصادية إعدادها، أما القسم الثاني فهي قوائم مكملة وتعد بشكل اختياري مثل الملاحق، ومن خلال هذا المبحث سنتعرف على كل من هذه القوائم المالية بشيء من التفصيل.

المطلب الأول: قائمة الميزانية:

ويطلق عليها كذلك بقائمة المركز المالي وسنتعرف على مفهومها وكيفية تبويبها من خلال هذا المطلب.

أولاً: مفهوم الميزانية:

هي قائمة تتضمن أصول المؤسسة والتزاماتها وحقوق ملكيتها في تاريخ معين⁽¹⁾، حيث تعد صورة فوتوغرافية لوضعية الذمة المالية للمؤسسة في تاريخ ما، وتبين وضعية المركز المالي للمؤسسة⁽²⁾.

كما تعرف الميزانية بأنها كشف الموجودات والالتزامات وحق صاحب المشروع بتاريخ معين للتعرف على الوضع

المالي للمؤسسة⁽³⁾.

ثانياً: تبويب الميزانية:

للميزانية جانبين هما كالتالي:⁽⁴⁾

الجانب الأيمن: يحتوي على جميع بنود الأصول.

الجانب الأيسر: ويحتوي على جميع بنود الخصوم وحقوق الملكية.

1- الأصول: وتضم الأصول العناصر الأساسية التالية:⁽⁵⁾

أ. أصول غير جارية: ويضم ما يلي:

القيم الثابتة غير المادية.

القيم الثابتة المادية.

القيم الثابتة المالية.

(1) خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، IFRS/IAS، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 97.

(2) حواس صلاح، المحاسبة المالية حسب النظام المالي المحاسبي، دون دار نشر، الجزائر، 2001، ص 22.

(3) مفلح محمد عقل، طبعة 02، ص 256.

(4) أحمد محمد العداوي، التحليل المالي للقوائم المالية، مكتب المجتمع العربي، الأردن، 2011، ص 29.

(5) شبيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، مكتب الشركة الجزائرية، الجزائر، 2008، ص ص 77، 78.

ب. أصول جارية: وتضم العناصر التالية⁽¹⁾:

- النقدية: وتتكون النقدية من شيكات قابلة للإيداع في البنك وكذلك العمولات، حيث تكون متاحة للسحب الجاري.

- الاستثمارات قصيرة الأجل: وتمثل في أسهم وسندات تشتريها المؤسسة من سوق أوراق المالية من أجل استثمار المؤقت.

- المدينون وأوراق الدفع: ويشمل هذا البند مختلف معاملات المؤسسة مع عملائها، ويجب توقع الخسارة الناتجة عن عدم التحصيل وذلك في صورة مخصص للمدينون المشكوك فيها.

- المخزون السلعي: ويتكون المخزون من البضاعة المتاحة للبيع.

- العملاء: يطلق عليها أيضا الذمم، وتوضح حقوق المؤسسة لدى الغير.⁽²⁾

1- الخصوم: تمثل مصادر التمويل وتكون مبوبة على النحو التالي:⁽³⁾

أ. رؤوس الأموال .

ب. التزامات طويلة الأجل: وتكون مستحقة السداد لفترة زمنية أكثر من سنة مثل (القروض طويلة الأجل)⁽⁴⁾.

ج. التزامات قصيرة الأجل: وتكون مستحقة لفترة زمنية أقل من سنة مثل (الموردين، أوراق الدفع، المصروفات المستحقة).⁽⁵⁾

وعليه يكون شكل الميزانية بصورة مفصلة كالتالي:

(1) أحمد محمد العداسي، مرجع سابق، ص30.

(2) محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، مكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009، ص ص 119، 121.

(3) شنوف شعيب، مرجع سابق، ص78.

(4) محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، دار الحماد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص ص 78، 79.

(5) المرجع السابق، ص 79.

الجدول رقم (2-1): قائمة الميزانية:

أ- جانب الأصول

الأصول	ملاحظة	N إجمالي	N اهتلاك رصيد	N صافي	N-1 صافي
أصول غير جارية:					
- فارق بين الاقتناء - المنتج الايجابي أو السلبي.					
- تثبيطات معنوية.					
- تثبيطات عينية.					
- أراضي، مباني.					
- تثبيطات عينية أخرى.					
- تثبيطات ممنوح امتيازها.					
- تثبيطات يجري انجازها.					
- تثبيطات مالية.					
- سندات موضوعة موضع معادلة.					
- مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها.					
- سندات أخرى مثبتة.					
- قروض وأصول مالية أخرى غير جارية.					
- ضرائب مؤجلة على الأصل.					
مجموع الأصل غير الجاري.					
أصول جارية:					
- مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ.					
- حسابات دائنة واستخدامات مماثلة.					
- الزبائن.					
- المدينون الآخرون.					
- الضرائب وما شابهها.					
- حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة.					
- الموجودات وما شابهها.					
- الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى.					
- الخزينة.					
مجموع الأصول الجارية.					
المجموع العام للأصول.					

ب- جانب الخصوم:

N-1	N	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة. رأس مال تم إصداره. رأس مال غير مستعان به. علاوات واحتياطيات - احتياطيات مدمجة (1). فوارق إعادة التقييم. فارق المعادلة (1). نتيجة صافية/ (نتيجة صافية حجة المجمع (1)). رؤوس أموال خاصة أخرى/ ترحيل من جديد.
			حصة الشركة المدمجة (1).
			حصة ذوي الأقلية (1).
			المجموع 1
			الخصوم غير جارية. قروض وديون مالية. ضرائب (مؤجلة ومرصود لها). ديون أخرى غير جارية. مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا.
			مجموع الخصوم غير جارية (2)
			الخصوم الجارية - موردون وحسابات ملحقة. - ضرائب. - ديون أخرى. - خزينة سالية.
			مجموع الخصوم الجارية (3).
			مجموع عام للخصوم.

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدمجة.

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 هـ الموافق ل 26 يوليوسنة 2008 ، الجريدة الرسمية رقم 19 الصادرة بتاريخ 28 ربيع الأول 1430 هـ الموافق ل 25 مارس 2009، المادة 02، ص ص 28-29.

المطلب الثاني: قائمة الدخل:

سنتناول من خلال هذا المطلب تعريف قائمة الدخل وكذا عرض مكوناتها وذلك حسب ما أقرت به الجريدة الرسمية والتعرف على أهمية هذه القائمة.

أولاً: تعريف قائمة الدخل:

يمكن تعريفها على أنها قائمة من القوائم المالية التي يعتمد عليها في عملية التحليل المالي في المؤسسة فهي المصدر الرئيسي لاستخراج مؤشرات الربحية ومؤشرات نشاط المؤسسة،⁽¹⁾ وهي أكثر القوائم أهمية يتم فيها التقرير عن نتائج أعمال المؤسسة وتبيان قدرتها الكسبية عن فترة زمنية، و تعرض الإيرادات والمصروفات بشكل منظم مع المقابلة بينهما للوصول في نهاية المطاف لنتائج المؤسسة.⁽²⁾

كما تعرف على أنها قائمة توضح نتيجة أعمال المؤسسة عن فترة زمنية ماضية قد تكون سنة أو أقل فتصور الإيرادات والمصروفات عن تلك الفترة وتبين ما حققته من خسائر وأرباح.

وفي هذا السياق يعد حسابات النتائج بيان ملخص الأعباء و المنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بتميز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح أو الخسارة.⁽³⁾

ثانياً: مكونات قائمة الدخل:

تمثل قائمة الدخل عناصر الإيرادات والمصروفات أي أنها تعبر عن نتيجة أعمال المؤسسة (ربح أو خسارة)،⁴ ويمكن توضيح مكوناتها كما يلي:⁽⁵⁾

1- **الإيرادات:** وهي الزيادة في أصول المؤسسة نتيجة لقيام مؤسسة بيع أو تأدية الخدمات لعملائها حيث تقسم الإيرادات إلى قسمين وهما:

أ. **الإيرادات العادية:** وهي الإيرادات التي تحصل عليها المؤسسة من نشاطها الرئيسي مثل مؤسسة تجارية إيراداتها الرئيسية من المبيعات.

ب. **الإيرادات غير العادية:** هي الإيرادات التي تحصل عليها المؤسسة نتيجة خدمة ليست من ضمن نشاط المؤسسة مثل تعويض مالي عن حدث معين.

(1) خبراء الشركة العربية، الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة، الشركة العربية المتحدة للتوريد والتوريد، مصر، 2006، ص103.

(2) مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة، الطبعة الثالثة، عمان 2011، ص95.

(3) قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 هـ الموافق ل 26 يوليوسنة 2008، مرجع سابق، ص24.

(4) عدنان تايه العيمي، راشد فؤاد التميمي، التخطيط المالي اتجاهات معاصرة، البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن 2008، ص65.

(5) أحمد محمد العداسي، مرجع سابق، ص47.

2- المكاسب: وهي عبارة عن الزيادة في حقوق الملكية نتيجة التصرفات في أصول المؤسسة ومن أمثلة تلك المكاسب ما يلي:⁽¹⁾

- أ. مكاسب بيع الأصول الثابتة: وهي الناتجة عن بيع أصول الثابتة.
- ب. مكاسب بيع الاستثمارات في الأوراق المالية: وهي الناتجة عن تحويل العملة الأجنبية إلى العملة المحلية بأكثر من قيمتها في تاريخ الحصول عليها.⁽²⁾

3- المصروفات: وهي النفقات التي تم تسديدها بهدف تحقيق الإيرادات⁽³⁾، وهي تكاليف مرتبطة بالنشاط الرئيسي للمؤسسة وهي تتضمن ما يلي:⁽⁴⁾

- أ. تكلفة البضاعة المباعة.
- ب. المصروفات التشغيلية.
- ج. المصروفات التسويقية.
- د. مصروفات الإيرادات.

4- الخسائر⁽⁵⁾: وتمثل الانخفاض في المنافع الاقتصادية.

رابعا: أهمية قائمة الدخل:

من أهداف المحاسبة معرفة الدخل الصافي المتحقق من المؤسسة خلال فترة زمنية معينة لأن معرفة الدخل ضروري

في المجالات التالية:⁽⁶⁾

- 1- تمكين المالكين من معرفة استثماراتهم.
- 2- تسهيل مهمة الدائنين في الرقابة على سلامة أوضاع المؤسسة.
- 3- تمكين المحللين من تقييم بدائل الاستثمار في مختلف المؤسسات.

(1) محمد عباس بدوي، مرجع سابق، ص 59.

(2) محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، عمان 2007، ص 435.

(3) مرجع سابق، ص 45.

(4) مرجع سابق، ص 60.

(5) نوي الحاج، انعكاسات تطبيق التوحيد المحاسبي على القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة حسنية بن علي، الشلف، 2007-2008، ص 87.

(6) مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص 259.

ومن ناحية أخرى فإن قائمة الدخل تقدم المعلومات عن المكونات المختلفة للدخل (الإيرادات، المصروفات، المكاسب والخسائر) و تبرز العلاقة بين هذه المكونات المختلفة.⁽¹⁾

خامسا: أشكال قائمة الدخل:

هناك شكلان لإعداد قائمة الدخل متعارف عليهما عند المحاسبين وهما:

1- قائمة الدخل ذات المرحلة الواحدة:

ويتم تبويب عناصر الدخل في هذه المرحلة إلى⁽²⁾:

الإيرادات: مهما كان مصدرها سواء من النشاط الرئيسي للمؤسسة أو من المصادر الثانوية الأخرى.

المصروفات: مهما كان نوعها سواء المصروفات الخاصة بتكلفة البضاعة المباعة ، أو المصروفات الأخرى .

وابرز ما يتميز به هو البساطة ، حيث يتم إعدادها على جزئين فقط هما الإيرادات والمصروفات.³

2- قائمة الدخل ذات المرحلة المتعددة:

أساس هذا النموذج قائم على إعطاء صورة تفصيلية عن بنود الإيرادات والمصروفات لتوضح العلاقة بين البيانات

المكونة للعنصرين السابقين، وتأثيرها على النتيجة النهائية وصافي ربح أو خسارة⁽⁴⁾ ولتحقيق ذلك لا بد من⁽⁵⁾:

أ. تفرقة بين إيرادات الناتج عن النشاط الرئيسي للمؤسسة والإيرادات الناتجة عن أنشطة أخرى عرضية أو ثانوية.

ب. التفرقة بين المصروفات الخاصة بالنشاط الرئيسي للمؤسسة وبين المصروفات الأخرى الناتجة عن ظروف السياسية مالية معينة للمؤسسة .

سادسا: عرض قائمة الدخل

سيتم عرض محتوى قائمة الدخل حسب النظام المحاسبي المالي الجديد (SCF).

(1) أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 124.

(2) محمد قاسم خصاونة، أساسيات الإدارة المالية، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 33.

(3) محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 70.

(4) المرجع السابق، ص 71.

(5) محمد قاسم خصاونة، مرجع سابق، ص 30.

الجدول رقم (2-2): قائمة الدخل (حسب الطبيعة).

N+1	N	الملاحظة	البيان
			رقم الأعمال. تغير مخزون المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع. الإنتاج الثابت. إعانات الاستغلال.
			1- إنتاج السنة المالية.
			المشتريات المستهلكة. الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى.
			2- استهلاك السنة المالية.
			3- القيمة المضافة للأشغال (1- 2).
			أعباء المستخدمين. الضرائب والرسوم والمدفوعات المسبقة
			4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال.
			المنتجات العملية الأخرى. الأعباء العملية الأخرى. مخصصات الاهتلاكات والمؤنات.
			5- النتيجة العملية.
			المنتجات المالية. الأعباء المالية
			6- النتيجة المالية.
			7- النتيجة العادية قبل الضرائب 5+6
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية. مجموع أعباء الأنشطة العادية.
			8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية.
			العناصر غير العادية (المنتجات)، (يطلب بيانها). العناصر غير العادية (الأعباء) (يطلب بيانها).
			9- النتيجة غير العادية.
			10.. النتيجة الصافية للسنة المالية.

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429هـ الموافق ل 26 يوليوسنة 2008 ،مرجع سابق، ص30.

الجدول رقم (2-3): قائمة الدخل (حسب الوظيفة):

رقم الحساب	البيان	ملاحظة	N	N-1
	رقم الأعمال			
	كلفة المبيعات			
	هامش الربح الإجمالي:			
	منتجات أخرى			
	التكاليف التجارية			
	الأعباء الإدارية			
	أعباء أخرى عملياتية			
	النتيجة العملياتية			
	تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة			
	(مصاريف المستخدمين المخصصات الاهتلاكات)			
	منتجات مالية			
	الأعباء المالية			
	النتيجة العادية قبل الضريبة			
	الضرائب الواجبة على النتائج العادية			
	الضرائب المؤجلة على العادية (التغيرات)			
	النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
	الأعباء غير عادية			
	منتجات غير عادية			
	النتيجة الصافية للسنة المالية			
	حصة الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)			
	النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
	منها حصة ذوي الأقلية (1)			
	حصة المجموع (1)			

(1) لا تستعمل إلا لتقديم الكشوف المالية المدجة.

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 هـ الموافق ل 26 يوليوسنة 2008 ، مرجع سابق، ص31.

المطلب الثالث: قائمة التدفقات النقدية:

سنتناول من خلال هذا المطلب كل من تعريفها وكذا مكوناتها وبالإضافة إلى الغرض التي تعد من اجله هذه القائمة.

أولاً: تعريفها:

توضح قائمة التدفقات النقدية المركز النقدي للمؤسسة وكيفية تغير هذا المركز عبر مدة إعداد قائمة التدفقات النقدية، ولذلك تعتبر هذه القائمة مكملة لقائمة المركز المالي ولقائمة الدخل، علماً أن التغيرات في المركز النقدي للمؤسسة قد يكون نتيجة للعديد من الصفقات المختلفة التي تعقدتها المؤسسة.⁽¹⁾

إن قائمة التدفقات النقدية تعتمد في إعدادها على مصادر واستخدامات النقد وفقاً لمكوناتها الثلاثة الآتية:

1- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:

وهي التدفقات النقدية نسبة النشاط المؤسسة الأساسي وبالتالي فإنها تشمل صافي الربح وتغير قيمة المخزون والحسابات المدينة والدائنة وغيرها⁽²⁾.

2- التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:

وتتضمن تقديم القروض للغير وتحصيلها، اقتناء الاستثمارات والتخلص منها سواء الاستثمارات أو كذلك اقتناء الأصول الثابتة والتخلص منها⁽³⁾.

3- التدفقات النقدية من الأنشطة المالية والتمويلية:

هي أنشطة التي ينتج عنها في حجم ومكونات حقوق الملكية والقروض الخاصة بالمؤسسة ، والتي تشمل جميع الأموال الناتجة عن طريق بيع استثمار قصيرة المدى أو إصدار دين قصير المدى أو دين طويل المدى أو أسهم⁽⁴⁾، ومن أمثلة التدفقات الناتجة عن الأنشطة التمويلية ما يلي:⁽⁵⁾

أ. النقدية الناتجة عن إصدار أسهم أو غيرها من أدوات حقوق الملكية.

ب. المدفوعات النقدية للملاك في سبيل شراء أو استرداد أسهم سبق للمؤسسة إصدارها.

ت. المدفوعات النقدية لسداد المبالغ المقترضة.

(1) أسعد حميد العلي، مرجع سابق، ص ص 69 - 70.

(2) محمد قاسم خصاونة، مرجع سابق، ص 33.

(3) أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 138.

(4) أوجين بريجهام، الإدارة المالية، النظرية والتطبيق العلمي، دار المريخ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 188.

(5) نوي الحاج، مرجع سابق، ص 75.

ث. النقدية الناشئة عن السندات والقروض أو أي أداة من أدوات الاقتراض المالية الطويلة والقصيرة الأجل.

ثانيا : طرق عرض قائمة التدفقات النقدية

تعرض التدفقات المالية المتعلقة بالأنشطة التشغيلية باستعمال إحدى الطريقتين:

1- **الطريقة المباشرة⁽¹⁾**: حيث يتم عرض كل فئة من الفئات النقدية الإجمالية المستلمة والنقدية الإجمالية المدفوعة، وهو الأسلوب الأفضل لدى مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، حيث تتميز هذه الطريقة بإمكانية مقارنة صافي دخل المؤسسة المعد وفقا لأساس الاستحقاق وصافي التدفقات النقدية المعدة وفقا لأساس النقدي.

2- **طريقة الغير مباشرة⁽²⁾**: يتم وفق هذه الطريقة تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:
أ. أثار المعاملات من الاهتلاكات، تغيرات الزبائن و المخزونات، تغيرات الموردين دون التأثير في الخزينة.
ب. التفاوتات أو التسويات المتعلقة بالضرائب المؤجلة.

ت. تقدم التدفقات المالية الناتجة عن أنشطة الاستثمار والتمويل مثل قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة و غيرها كل على حدى.

ثالثا: مزايا الطريقتين⁽³⁾:

لكل من الطريقتين مزايا تقدمها لمستخدمي المعلومات المالية، إلا أنّ لجنة معايير المحاسبة الدولية تفضل استخدام الطريقة المباشرة.

1- مزايا الطريقة المباشرة:

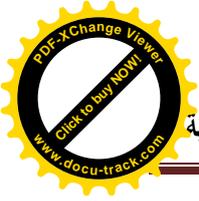
يمكن تحديدها فيما يلي:

- تبين كلا من المقبوضات (المتحصلات) النقدية والمدفوعات النقدية المرتبطة بأنشطة التشغيل، بمعنى أنها أكثر اتساقا مع الغرض من قائمة التدفقات النقدية، أي توفير المعلومات عن المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية.
- توفير معلومات عن المصادر الرئيسية للمقبوضات (المتحصلات) والمدفوعات النقدية المرتبطة بأنشطة التشغيل، عند تقييم مقدرة المؤسسة الاقتصادية، كتوفير نقدية كافية من أنشطة التشغيل لسداد ديونها وإعداد الاستثمار في عملياتها، و إجراء توزيعات للأرباح على أصحاب الملكية.

(1) خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص 132.

(2) بوقرومي فاطمة الزهرة، دور النظام المحاسبي المالي في تفعيل الإستراتيجية المالية للمؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة مؤسسة ميديتيرانيين فلوت قلاص، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم التجارية فرع محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية 2012 2013، ص ص 102-103.

(3) نوي الحاج، مرجع سابق ص ص 81-82.



2- مزايا الطريقة غير المباشرة:

يمكن حصرها فيما يلي:

- تركز على الفرق بين صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل.
- توفير حلقة ربط بين قائمة التدفقات النقدية وكلّ من جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل) والميزانية (قائمة المركز المالي).

رابعا: عرض قائمة التدفقات النقدية للطريقة المباشرة والغير المباشرة:

نحاول من خلال الجدولين استعراض قائمة التدفقات النقدية حسب الطريقة المباشرة والغير مباشرة وذلك حسب الشكل النموذجي الذي نصت عليه في الجريدة الرسمية.

الجدول رقم (2-4): جدول تدفقات النقدية الطريقة المباشرة:

الملاحظة	البيان
	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية - التحصيلات اي المقبوضات من عند الزبائن. - المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين - القواعد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة. - الضرائب عن النتائج المدفوعة. تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير عادية. تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها).
	صافي التدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ)
	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار. المستحقات عن اقتناء تسيّبات عينية أو معنوية. التحصيلات عن عمليات التنازل عن تسيّبات عينية أو معنوية. المسحوبات عن اقتناء تسيّبات مالية. التحصيلات عن عمليات التنازل عند تسيّبات مالية. الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية. الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة.
	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب).
	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل. - الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها. - التحصيلات المتأتية من القروض. - تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة.
	صافي تدفقات لأموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
	تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيوليات وشبه السيوليات.
	تغيير أموال الخزينة في الفترة أ. ب. ج.
	أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية. أموال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية. تغير أموال الخزينة خلال الفترة.
	المقارنة مع النتيجة المحاسبية.

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429، الموافق لـ 26 يوليو سنة 2008، مرجع سابق، ص 25.

الجدول رقم (2-5): جدول تدفقات النقدية للطريقة الغير مباشرة.

ملاحظة	البيان
	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية. صافي نتيجة السنة المالية. تصحيحات من أجل: - الامتلاكات والأرصدة. - تغيير الضرائب المؤجلة. - تغيير المخزونات. - تغيير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى. - تغيير المودين والديون الأخرى. - نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب.
	تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ).
	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار. مسحوبات المدفوعة للمساهمين. زيادة رأس المال النقدي. إصدار قروض. تسديد قروض.
	تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)
	تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج).
	أموال الخزينة عند الافتتاح. أموال الخزينة عند الإقفال. تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1).
	تغيير أموال الخزينة.

(1) يستعمل إلا في تقديم الكشوفات المالية المدججة.

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429، الموافق لـ 26 يوليو سنة 2008، مرجع سابق، ص 26.

خامسا: الغرض من قائمة التدفق النقدي: لديها غرضان أساسيين هما⁽¹⁾:

- تلخيص الأنشطة التمويلية والاستثمارية للمؤسسة التي تمارسها خلال الفترة المحاسبية.
- كما توفر معلومات مكملة لإفصاح عن التغيرات الحادثة في المركز المالي خلال الفترة المحاسبية.

سادسا: استخدام قائمة التدفقات النقدية في التحليل المالي⁽²⁾.

تعتبر قائمة التدفق همزة وصل بين قائمتي الدخل والميزانية العامة لذلك فإنها يمكن أن تكشف نقاط القوة والضعف في نشاط المؤسسة، كما أنّ المعلومات التي تتضمنها قائمة التدفق النقدي يمكن استخدامها في اشتقاق مجموعة من النسب المالية .

المطلب الرابع: قائمة التغير في الحقوق الملكية وملحق الكشوفات:

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى عرض كل من قائمة التغير في الحقوق الملكية ول ملحق الكشوفات.

أولا: قائمة التغير في حقوق الملكية:

يمكن تعريف قائمة التغير في حقوق الملكية كما هي⁽³⁾:

هي قائمة إضافية توضح قيمة المساهمين التراكمية وتفصيلات ذلك من رأس المال، بمعنى أنه كلما ازدادت القيمة التراكمية للأرباح المحتجزة كلما كان ذلك أفضل للمساهمين لأنه يعني أنّ حقوقهم تزداد بمعنى أنّ استثماراتهم تزداد.

ويجب على المؤسسة أن تعرض قائمة التغير في حقوق الملكية وتوضح في صلبها ما يلي⁽⁴⁾:

أ. النتيجة الصافية.

ب. حركة رأس المال.

ت. مكافآت رأس المال.

ث. نواتج وأعباء سجلت مباشرة في رأس المال.

أي تضم الربح والخسارة عن الفترة وكل من بنود الإيرادات والمصروفات والأرباح والخسائر والتي تم إثباتها مباشرة ضمن

حقوق الملكية⁽⁵⁾.

1- عرض قائمة التغير في حقوق الملكية:

(1) محمد مطر، طبعة 4، مرجع السابق، ص 483.

(2) محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008، ص 166-196.

(3) خصاونة محمد قاسم، مرجع سابق، ص 33.

(4) شنوف شعيب، مرجع سابق، ص 81.

(5) أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 103.

إنّ المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تكون متضمن في الجدول التالي:
الجدول رقم (2-6): جدول تغير حقوق الملكية.

البيان	ملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطات والنتيجة.
الرصيد في 3 ديسمبر N-2						
تغيير الطريقة المحاسبية . تصحيح الأخطاء الهامة. إعادة تقييم التثبيتات الأرباح، والخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج. الحصص المدفوعة. زيادة رأس المال. صافي نتيجة السنة المالية.						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
تغيير الطريقة المحاسبية. تصحيح الأخطاء الهامة. إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسارة غير الدرجة في الحسابات في حساب النتائج. الحصص المدفوعة زيادة رأس المال. صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

المصدر: قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429، الموافق لـ 26 يوليو، سنة 2008، مرجع سابق، ص 37.

2- مزايا قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

تحقق قائمة التغيرات في الحقوق الملكية المزايا التالية⁽¹⁾:

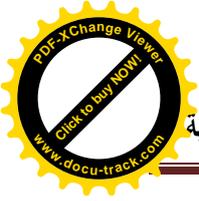
- التعرف على مقدار حقوق الملكية وبنودها وأي تفصيلات أخرى عنها.
- التعرف على التغيرات التي تحدث لحقوق الملكية خلال الفترة.
- التعرف على بنود المكاسب والخسائر التي تم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية، مثل المكاسب والخسائر والمتعلقة ببيع الاستثمارات المتاحة للبيع.

ثانيا: ملحق الكشوف المالية:

- يشتمل ملحق الكشوف المالية على معلومات تخص النقاط الآتية متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية⁽²⁾:
- القواعد و الطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية.
 - مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية وحساب النتائج.
 - المعلومات التي تخص المؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة والفروع، أو المؤسسة الأم كذلك المعاملات التي تتم عند الاقتضاء مع هذه المؤسسات أو مسيرتها.
 - المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفيه.
- وهناك قائمة بالمعلومات التي يجب ذكرها في الملحق و هي:
- تكون الملاحظات الملحقة بالكشوف المالية موضوع تقديم منظم.
 - إذا طرأت حوادث عقب تاريخ إقفال السنة المالية ولم تؤثر في وضع الأصل أو الخصم بالنسبة إلى الفترة السابقة للإقفال، فلا ضرورة لإجراء أي تصحيح غير أن هذه الحوادث تكون موضوع إعلام بما في الملحق إذا كانت ذات أهمية بحيث يمكن أن يؤثر إغفالها في القرارات التي يتخذها مستعملو الكشوف المالية وحينئذ فإن الإعلام يبين ما يأتي:
- طبيعة الحادث.
- تقدير التأثير المالي أو الأسباب التي تجعل التأثير المالي لا يمكن تقديره.
- تقدم المؤسسات التي تستعين بالادخار العمومي الذي يوفر المعلومات الخصوصية الضرورية كمستعملي الكشوف المالية من أجل:

(1) خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص 126.

(2) قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429هـ، الموافق لـ 26 يوليو 2008م، مرجع سابق، ص ص 27-28.



- فهم النجاعة الماضية.
- تقييم الأخطار مردودية المؤسسة وفي هذا الإطار تقدم على الخصوص استنادا إلى كشفها المالية المدججة معلومات
تخص:
- مختلف أنماط المنتجات و الخدمات التابعة لنشاط ما.
- مختلف المناطق الجغرافية التي تعمل فيها.
- يتعين على المؤسسات الملزمة بنشر كشوف مالية وسيطة أن تحترم في إعداد هذه الكشوف نفس طريقة التقديم في شكل مختصر عند الاقتضاء ونفس المضمون ونفس الطرق المحاسبية المقررة للكشوف المالية لآخر السنة المالية.

المبحث الثاني: مؤشرات التوازن المالي:

من خلال هذا المبحث سنتعرف على مؤشرات التوازن المالي وتفسير مدلولها وطرق قياسها وهي تتمثل في رأس المال العامل احتياجات رأس المال العامل والخزينة سنتطرق لأهميتها بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية.

المطلب الأول: تحليل رأس المال العامل:

يعتبر رأس المال العامل من المؤشرات الأساسية التي تستعين بها المؤسسة الاقتصادية في إبراز توازنها المالي.

أولاً: مفهوم رأس المال العامل.

رأس المال العامل هو هامش السيولة الذي يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقيق رأس مال عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمام يساعدها على مواجهة الصعوبات وضمان استمرار توازن هيكلها المالي⁽¹⁾.

كما يمكن تعريفه على أنه هامش أمان مستعمل من طرف المؤسسة لمواجهة دورة الاستغلال التي تمس السيولة، انخفاض دوران المخزون تحت تأثير الوضع الاقتصادي الغير ملائم، ذمم زبائن غير قابلة للتحويل... الخ⁽²⁾.

ثانياً: حساب رأس المال العامل (FR):

يتم حساب رأس المال العامل انطلاقاً من الميزانية المالية وذلك كما يلي: ⁽³⁾

1- من أعلى الميزانية⁽⁴⁾:

يعبر رأس المال العامل عن العلاقة بين الأموال الدائمة و الأصول الثابتة ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة.

وهناك ثلاث حالات يمكن أن يأخذها رأس المال العامل وهي:

أ. رأس المال العامل موجب:

وهي الحالة المفضلة و نعني أن الأصول ممولة بالأموال الدائمة و فائض هذه الأخيرة يستعمل في تمويل الأصول

المتداولة.

ب. رأس المال العامل سالب:

⁽¹⁾ سعادة اليمين، استخدام التحليل المالي، في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة سطيف، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، ص 59.

⁽²⁾ Nacer Eddine Sadi, **Analyse Financière d'entreprise méthodes et outils d'analyse et de diagnostic en normes françaises et internationales**, l'harmattan, France, 2009, p 125.

⁽³⁾ خميشي شيخة، التسيير المالي للمؤسسة، دروس ومسائل محلولة، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2010، ص ص 70-72.

⁽⁴⁾ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 68.

هذا يعني أن الأموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياطات المالية الثابتة حيث يلبي جزء من هذه الاحتياجات فقط مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.

ج. رأس المال العامل معدوم :

وهي حالة نادرة الحدوث إذ تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد والاستخدامات ويمثل الوضع الأمثل لتسيير عملية تمويل الاحتياجات المالية المؤسسة.

2- من أسفل الميزانية⁽¹⁾:

يعبر رأس المال العامل عن العلاقة بين الأصول المتداولة و الديون قصيرة الأجل ويمكن حسابه بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل .

ويأخذ (FR) من أدنى الميزانية على ثلاث حالات تكون كما يلي:

أ. رأس المال العامل موجب:

أي أن المؤسسة تستطيع مواجهة القروض قصيرة الأجل باستخدام أصولها متداولة و يتبقى فائض مالي يمثل هامش أمان وهو رأس المال العامل.

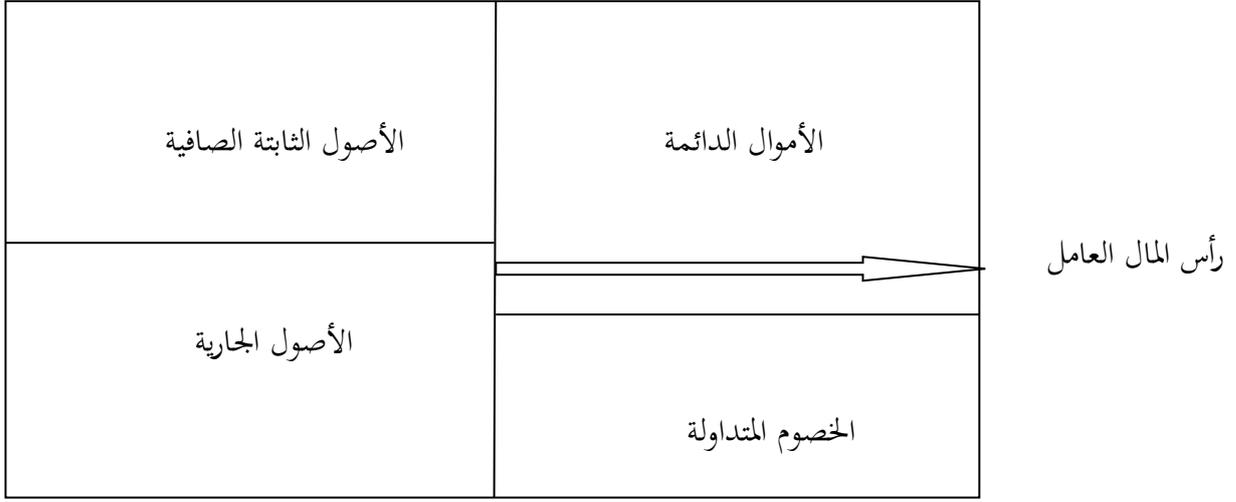
ب. رأس المال العامل سالب: تكون الأصول المتداولة القابلة للتحويل في الآجل القصيرة غير كافية لتغطية الاستحقاقات التي تسدد في الآجل القصيرة.

ج. رأس المال العامل معدوم: هي الحالة التي تتمكن المؤسسة من تغطية القروض قصيرة الأجل باستخدام أصول المتداولة دون تحقيق أي فائض أو عجز وهي الحالة مثلى ونادرة الحدوث.

ويمكن توضيح رأس المال العامل من خلال الشكل التالي:

(1) خميشي شيخة، مرجع سابق، ص72.

الشكل رقم (2-1): رأس المال العامل.



المصدر:

Alain Marion, **Analyse financière concepts et méthodes**. DUNOD, 3 édition, France, 2004, p 119.

ثالثاً: أنواع رأس المال العامل:

وينقسم إلى أربعة أنواع⁽¹⁾:

1- رأس المال العامل الإجمالي: ويعرف على أنه مجموع الموجودات المتداولة.

2- رأس المال العامل الصافي: هو هامش الضمان المتمثل في ذلك الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الموجودات المتداولة ويطلق عليه أحياناً رأس المال العامل فقط دون إضافة كلمة صافي اعتباراً أنّ النوع الأول لا يؤخذ به.

3- رأس المال العامل الخاص: هو ذلك الجزء من الأموال الخاصة المستعمل في تمويل الموجودات المتداولة بعد تمويل للموجودات الثابتة أي:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة.

4- رأس المال العامل الأجنبي: وهو جزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل الموجودات المتداولة أي:

رأس المال العامل الأجنبي = رأس مال عامل - رأس مال عامل خاص.

رأس المال العامل الأجنبي = الأموال الدائمة الأجنبية.

⁽¹⁾ شنوف شعيب، التحليل المالي الحديث، طبقاً للمعايير الدولية الإبلاغ المالي، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 125.

رابعاً: العوامل المؤثرة على رأس المال العامل:¹

- 1- دورة الاستغلال: فنجد أن حجم رأس المال العامل يتغير ويختلف باختلاف دورة الاستغلال، فكلما كانت هذه الدورة طويلة كلما تطلب وجود حجم كبير في الأموال الدائمة لتغطيتها والعكس صحيح، فمثلا المؤسسات التجارية دورة استغلالها قصيرة أما المؤسسات الصناعية فدورتها طويلة.
- 2- التغييرات الموسمية: بعض المؤسسات تتميز بنشاط موسمي فيتأثر نشاطها بالتغيرات الموسمية، كأن يرتفع سعر المواد الأولية في فترة معينة لهذا يجب أن تواجه هذه الحالة بتوفير المخزونات اللازمة (مخزون العمل).
- 3- حجم نشاط المؤسسة: فكلما كان حجم نشاطها كبير تحتاج إلى رأس مال كبير والعكس صحيح.
- 4- طبيعة نشاط المؤسسة: فرأس مال العامل مرتبط بنوعية وحجم التصريف المنتجات وبالتالي يجب تحديد طبيعة الإنتاج في المؤسسة.

المطلب الثاني: تحليل احتياجات رأس المال العامل:

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى تعريف احتياجات رأس المال العامل وكذا أنواعه

أولاً: تعريف احتياجات رأس المال العامل⁽²⁾:

الاحتياجات في رأس المال العامل يعرف على انه قسط أو جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة ارتباط مباشر بدورة الاستغلال.

ثانياً: أنواع احتياجات رأس المال العامل:

نميز بين نوعين من احتياجات رأس المال العامل⁽³⁾:

1- احتياجات رأس المال العامل للاستغلال:

تمثل احتياجات التمويل المتولدة عن دورة الاستغلال وسبب حدوث فارق زمني بين احتياجات الاستغلال وموارد الاستغلال حيث أنّ:

احتياجات الاستغلال: تتمثل في احتياجات التمويل بفعل سرعة دورة الاستغلال.

مصادر الاستغلال: تتمثل موارد التمويل بفعل الديون المقدمة من الموردين.

(1) الفوزي محمد بن لعور بوعلام، التسيير المحاسبي والمالي، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، الجزائر، 2013، ص ص 174 - 175.

(2) المرجع السابق، ص 175.

(3) بوربيعة غنية، محددات اختيار الهيكل المالي المناسب للمؤسسة، دراسة حالة مؤسسة الأشغال والتركيب الكهربائي فرع سونلغاز، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص ص 154-156.

جدول رقم (2-7): موارد واحتياجات الاستغلال:

احتياجات الاستغلال	موارد الاستغلال
المخزونات (القيمة الإجمالية). التسيقات والدفعات المقدمة على الطلبات للزبائن المدينة (القيمة الإجمالية). مصاريف مدفوعة مسبقاً مرتبطة بالاستغلال.	التسيقات و الدفعات على الطلبات. ديون الاستغلال. ديون الموردين. ديون جبائية. ديون أخرى. منتجات مدفوعة مسبقاً مرتبطة بالاستغلال.

المصدر: بوزريعة غنية، مرجع سابق ، ص 155.

وبحسب احتياجات رأس المال العامل للاستغلال بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل للاستغلال = قيم الاستغلال + قيم جاهزة- مجموع الديون قصيرة الأجل (غير السلفات المصرفية).

احتياجات رأس المال العامل للاستغلال = (الأصول المتداولة- قيم جاهزة) - (مجموع الديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية).

احتياجات رأس المال العامل للاستغلال = احتياجات الاستغلال الدورة- موارد الاستغلال الدورة.

2- احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال:

تمثل احتياجات التمويل المتولدة عن دورة خارج الاستغلال، بسبب حدوث فارق زمني بين احتياجات خارج الاستغلال (دائنون آخرون)، وموارد خارج الاستغلال ديون متنوعة، ويظهر الجدول التالي الموارد والاحتياجات خارج الاستغلال.

جدول رقم (2-8): موارد واحتياجات خارج الاستغلال.

الموارد خارج الاستغلال	الاحتياجات خارج الاستغلال
ديون متنوعة.	ذمم مدنية متنوعة (قيمة إجمالية).
ديون على الاستثمارات.	أقساط مدفوعة.
ديون جبائية.	حسابات جارية للشركاء.
ديون أخرى خارج الاستغلال.	دائنون على بيع التثبيات.
منتجات مدفوعة مسبقا خارج الاستغلال.	مصاريف مدفوعة مسبقا خارج الاستغلال.

المصدر: بوزريعة غنية، مرجع سابق ص 155.

ويحسب احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال بالعلاقات التالية:

احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال = احتياجات خارج الاستغلال الدورة - موارد خارج الاستغلال الدورة.
كما يمكن أن يحسب بالعلاقة التالية:

احتياجات رأس المال العامل خارج الاستغلال = ذمم مدنية متنوعة - ديون متنوعة.
ومنه احتياجات رأس المال الإجمالية:

احتياجات رأس المال الإجمالية = احتياجات رأس المال العامل للاستغلال + احتياجات رأس المال العامل خارج للاستغلال.

ثالثا: العوامل المؤثرة على احتياجات رأس المال العامل:¹

أ. طبيعة النشاط: يمكن أن يختلف الاحتياج في رأس المال العامل من مؤسسة لأخرى رغم تساوي رقم أعمال، أي حسب طبيعة النشاط الذي تمارسه المؤسسة.

ب. المؤسسات التي لها دورة إنتاج طويلة وقيمة مضافة يكون الاحتياج مرتفع ويكون مبلغ المخزونات مرتفع نتيجة طول دورة الإنتاج.

ت. الاستثمارات: فالمؤسسات التي لها دورة إنتاج قصيرة وقيمة مضافة ضعيفة يكون الاحتياج ضعيف و سلبي في بعض الأحيان.

(1)الفوزي محمد بن لعور بوعلام مرجع سابق، ص 177.

رابعا: التفسير المالي لاحتياجات رأس المال العامل: يأخذ احتياج رأس المال العامل الحالات التالية⁽¹⁾:

أ. احتياجات رأس المال العامل يساوي الصفر: $BFR=0$.

وهذا يعني أن احتياجات الدورة تساوي موارد الدورة، أي كل الموارد المتاحة في الآجل القصيرة تغطي الاحتياجات بمعنى حالة توازن للمؤسسة.

ب. احتياجات رأس المال العامل موجب: $BFR > 0$.

معناه أن احتياجات الدورة أقل من موارد الدورة فالمؤسسة في حاجة إلى رأس مال وإيجاد موارد خارج دورة الاستغلال المتمثلة في رأس المال العامل: فدورة الاستغلال لا تغطي كل احتياجاتها.

ج. احتياجات رأس المال العامل سالبة: $BFR < 0$.

هذا يعني أن احتياجات الدورة أكبر من موارد الدورة، بمعنى أن الموارد تغطي الاحتياجات ويبقى فائض للمؤسسة في شكل سيولة.

المطلب الثالث: تحليل الخزينة:

سنتناول من خلال هذا المطلب كل من تعريف الخزينة وكذا طرق حسابها و التفسير المالي لها.

أولا: تعريف الخزينة :

يعتبر تسيير الخزينة الصافية المحور الأساسي لتسيير السيولة، ويظهر التضارب بوضوح بين السيولة والربحية، فزيادة قيمة الخزينة تزيد من قدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة، ويتبدل معها مشكل وفاء المؤسسة بالتزاماتها نحو دائئيتها⁽²⁾.

ويمكن تعريفها أيضا على أنها تمثل فائض أو عجز في المواد الثابتة بعد تمويل التثبيتات، واحتياجات رأس المال العامل⁽³⁾.

ثانيا: طرق حساب الخزينة⁴.

الخزينة = رأس المال العامل = احتياجات رأس المال العامل.

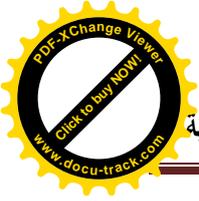
الخزينة = القيم الجاهزة = السلفات المصرفية.

⁽¹⁾ المرجع السابق، ص 178.

⁽²⁾ مبارك لسلوك، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 35.

⁽³⁾ Christian Hoarau, **maitriser le diagnostic financier**, groupe revue fiduciaire, 2 édition, paris, 2001, p61.

⁽⁴⁾ عادل حشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بسكرة، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير مؤسسات صناعية، جامعة محمد خبضر، بسكرة، 2001، 2002، ص 41.



ثالثا: التفسير المالي للخزينة⁽¹⁾:

يمكن أن نفسرها وفق 3 حالات وهي:

الخزينة موجبة: $TN > 0$

معناها أن رأس المال أكبر من احتياجات رأس المال العامل وتطرح المؤسسة مشكل الربحية أي فائض معطل وبالتالي عليها معالجة هذا الأمر أما بتعظيم قيم الاستغلال عن طريق تسهيل التسديد.

الخزينة سالبة: $TN < 0$

بمعنى أن رأس المال العامل اقل من احتياجات رأس المال العامل وهذا يعني أن المؤسسة لم تغطي احتياجاتها كليا وهي في حالة عجز وهذا يطرح مشاكل مثل تكاليف إضافة ولهذا يجب عليها أن تحصل حقوقها وأموالها من الزبائن أو تطلب قرضا من البنك مما يستدعي تقديم معلومات عن وضعيتها المالية أو طلب تمديد أجل ديونها أو تنازل عن بعض استثماراتها التي لا تؤثر على نشاط المؤسسة.

الخزينة تساوي الصفر: $TN = 0$

في هذه الحالة نلاحظ أن رأس مال العامل يساوي احتياجات رأس المال العامل ، وهذا يعني أن المؤسسة محافظة على وضعيتها المالية وهي حالة مثلى وغير دائمة ، من الصعب جدا الوصول إليها.

(1) المرجع السابق، ص 42.

المبحث الثالث: التحليل بالنسب المالية:

يضم هذا المبحث مجموعة من المؤشرات التي يعتمد عليها المحلل للوصول إلى تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك سعياً لاكتشاف الأخطاء ومعالجة الاختلالات والتقليل من المخاطر أو منعها، ومعرفة أماكن ومسببات هذه المشاكل، فسنناول من خلال هذا البحث نسب السيولة ونسب الهيكلية، وهذا كمطلب أول، أما نسب السوق والرفع المالي كمطلب ثاني، وخصصنا المطلب الثالث لدراسة نسب الربحية، أما الرابع والأخير فتناولنا فيه نسب النشاط.

المطلب الأول: تحليل نسب السيولة و الهيكلية:

سننتظر من خلال هذا المطلب إلى عرض مؤشرات السيولة والهيكلية وكذا تفسير مدلول هذه المؤشرات.

أولاً: مؤشرات السيولة:

يمكن تعريفها كما يلي:

1) **تعريف:** يقصد بالسيولة في المؤسسة أن تكون المؤسسة قادرة على سداد الالتزامات المطلوبة منها في الأجل القصير في ميعاد استحقاقها دون تحمل أي خسارة⁽¹⁾.

وبناء على ذلك يمكن القول أن مفهوم السيولة في المؤسسة يرتبط بعاملين أساسيين هما⁽²⁾:

أ- قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات المطلوبة منها على شرط أن يتم الوفاء في تاريخ استحقاق هذه الالتزامات.
ب- أن يتم وفاء المؤسسة بالتزاماتها دون أن تحصل أي خسارة، ذلك لأنه من الممكن أن تضطر المؤسسة إلى السداد عن طريق تدبير نقدية من بيع أصولها وهذا يعرض المؤسسة لتحمل خسارة نتيجة نقص جزء من أصولها قد تكون في حاجة إليها.

1- قياس السيولة في المؤسسة:

هناك جملة من المؤشرات التي يمكن لإدارة المؤسسة استخدامها في قياس السيولة، وذلك بناء على معلومات تحصل عليها من قائمة المركز المالي.

نسب السيولة تتمثل في معيار التداول، معيار السداد السريع، معيار النقدية، و هذا المؤشرات تكمل بعضها البعض فلا يجب الإدارة أن تعتمد على مؤشر واحد لقياس درجة السيولة في المؤسسة،⁽³⁾ وسنعرف كل منها كما يلي:

(1) أسعد حميد العلي، مرجع سابق، ص 81.

(2) خبراء الشركة العربية، مرجع سابق، ص 50 - 51.

(3) مجدي الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المنهاج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص ص 115 - 118.

- معيار التداول: (1)

ويتم حسابها بقسمته الأصول المتداولة على الخصوم المتداولة وتتضمن الأصول المتداولة عادة النقدية واستثمارات مؤقتة، أو أوراق مالية قابلة للبيع والذمم و المخزونات، أما الخصوم المتداولة فتتضمن عادة حسابات الموردين وأوراق الدفع قصيرة الأجل.
تحسب بالعلاقة التالية:

الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

تعتبر هذه النسبة عن المدى الذي يمكن تحويله إلى نقدية في مواعيد تتفق مع استحقاق هذه الالتزامات، أي عدد مرات تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة.
ومن الجدير بالذكر لا يوجد معيار تداول مثالي، لأنّ درجة السيولة التي يجب توفيرها تختلف من مؤسسة لأخرى طبقاً للظروف التي تعيش فيها المؤسسة.

- معيار السيولة السريعة: (2)

هي عبارة عن قيمة الأصول النقدية وشبه النقدية على الخصوم المتداولة، وتحسب هذه النسبة وفقاً لما يلي:

الأصول النقدية والشبه النقدية / الخصوم المتداولة

تهدف إلى قياس مقدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل، وذلك دون اللجوء إلى بيع أصل من أصولها التي يصعب بيعها دون التعرض لخسارة.

- معيار النقدية : (3)

المؤشر المرتفع بين امتلاك المؤسسة للسيولة النقدية اللازمة لسداد ديونها في المدى القصير.

ويحسب بالعلاقة التالية:

النقدية / الخصوم المتداولة

هذا المعيار أكثر تحفظاً حيث يحرص قدرة المؤسسة الاقتصادية على الوفاء بالمدى القصير بمتطلباتها المتداولة من النقدية لديها فقط وليس النقد، وما يمكن تحويله من الموجودات إلى نقد بسرعة.

(1) محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، الإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر 2010، ص 430.

(2) أيمن الشنطي، مرجع سابق، ص 115.

(3) المرجع السابق، ص 116.

أ. مقياس جودة السيولة:

يتم حسابها بالإعتماد على جدول تدفقات الخزينة، حيث توفر السيولة لجميع المؤسسات جانب الأمان في أنشطتها من خلال توفير القدرة على مواجهة الالتزامات النقدية الجارية، وأهم هذه النسب⁽¹⁾:

- نسبة تغطية النقدية

$$= \frac{\text{صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية}}{\text{تدفقات نقدية خارجية للأنشطة الاستثمارية و التمويلية}}$$

تعكس هذه النسبة ما إذا كانت المؤسسة تنتج نقدية بما فيه الكفاية لمواجهة الالتزامات ومدى الحاجة إلى التمويل عن طريق الاقتراض أو بواسطة أدوات المكملة.

- مؤشرات التدفقات النقدية الضرورية:

$$= \frac{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}{\text{الديون مستحقة الأداء ومدفوعات التأخير (قصيرة الأجل)}}$$

ويعكس هذا المؤشر مدى قدرة المؤسسة على توليد نقدية من الأنشطة الرئيسية بشكل يكفي لمواجهة احتياجاتها التمويلية الضرورية .

3- نسب الفائدة المدفوعة .

$$= \frac{\text{الفوائد المدفوعة}}{\text{صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية}}$$

وتوفر هذه النسبة مؤشرات عن مدى استفادة النقدية من الأنشطة التشغيلية في سداد الفوائد المتعلقة بالقروض.

2- أهمية السيولة في المؤسسة:

تكمن أهمية السيولة النقدية في المؤسسة في النقاط التالية⁽²⁾:

- أ. تدعم ثقة مقرضين المؤسسة بها عن طريق بناء سمعة ائتمانية جديدة.
- ب. الاستمرار في قيام المؤسسة بعملياتها (نشاطاتها التشغيلية) بشكل مستمر.
- ت. استفادة المؤسسة من الخصم النقدي عند توفير السيولة.
- ث. تجنب الاقتراض وعدم الاضطرار إلى دفع كلفة عالية على الأموال المقترضة.
- ج. الوفاء بالالتزامات عند الاستحقاق وتفادي خطر الوقوع بالعسر المالي.

(1) محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 168 - 169.

(2) عاطف جابر طه عبد الرحيم، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 57.

ح. مواجهة الظروف الطارئة.

ثانيا: المؤشرات المالية المستخدمة في تحليل هيكل التمويل:

وتعرف كذلك بنسب الملكية أو المديونية، وتهدف هذه المؤشرات لقياس مدى مشاركة أصحاب المؤسسة ومدى

مشاركة الدائنين في تمويل أنشطة المؤسسة⁽¹⁾.

1- طرق قياس مؤشرات هيكل التمويل:

من أهم هذه المؤشرات نذكر ما يلي:

أ. نسبة الخصوم المتداولة إلى حق الملكية⁽²⁾:

ويتم حساب هذه النسبة بقسمة الخصوم المتداولة على حق الملكية.

وتشمل حقوق الملكية في المؤسسة:

رأس المال، الأرباح غير موزعة، الاحتياطات.

فائض رأس المال.

وتكون هذه النسبة كما يلي:

الخصوم المتداولة / حق الملكية

كلما انخفضت هذه النسبة كلما كان الوضع الأفضل للمؤسسة لأنه كلما كانت حقوق الملكية كبيرة والديون

صغيرة كلما زاد ضمان الدائنين والعكس صحيح.

ب. نسبة إجمالي الديون إلى حق الملكية⁽³⁾:

يعاب على النسبة السابقة أنه يمكن أن تكون الديون قصيرة الأجل صغيرة والديون طويلة الأجل ضخمة ومنه تم

معالجتها بهذه النسبة

أجمالي الديون / حق الملكية

ومن البديهي أنه كلما انخفضت هذه النسبة كلما كانت المؤسسة في وضع أفضل.

(1) محمد عباس بدوي، مرجع سابق، ص 96.

(2) سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، دون دار نشر، مصر 2007، ص 240.

(3) المرجع السابق، ص ص 240 - 241.

ج. نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول⁽¹⁾:

يتم حساب هذه النسبة بقسمة إجمالي الديون التي على المؤسسة إلى إجمالي الأصول، وهي بالعلاقة التالية:

إجمالي الديون / مجموع الأصول

ويشير هذا المعيار إلى نسبة مساهمة غير المالكين في كل وحدة نقدية من الموجودات وتقيس هذه النسبة مقدار الأموال التي قدمها الدائنون إلى إجمالي المستثمر في المؤسسة، ويسعى الدائنون دائما إلى أن تكون هذه النسبة منخفضة. وذلك لزيادة معدل الأمان، وفي هذا السياق يمكن للمحلل أن يستعين بنسب أخرى للحكم على قدرة المؤسسة على سداد ديونها طويلة الأجل منها⁽²⁾:

د. نسبة الديون طويلة الأجل إلى الأصول الثابتة:

تحسب بالعلاقة التالية:

الديون طويلة الأجل / الأصول الثابتة

تبين هذه النسبة مقدار مساهمة الديون طويلة الأجل في تمويل امتلاك الأصول الثابتة، فالحصول على مؤشر عال يعني أن المساهمة عالية الالتزامات الثابتة في امتلاك الأصول الثابتة، وهذا مؤشر غير جيد حيث يفترض أن تكون المساهمة الأعظم في امتلاك الأصول الثابتة لمصادر التمويل الداخلية كرأس المال... الخ، وحين يكون منخفض يكون ضمان جيد لتلك القروض.

ذ. نسبة حقوق الملكية إلى الحقوق الثابتة:

تحسب بالعلاقة التالية: حقوق الملكية / مجموع الأصول

ر. نسبة تغطية الفوائد⁽³⁾:

تساهم بشكل مهم في دراسة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في الأجل الطويل حيث تعرف هذه النسبة بعدد مرات تغطية الفوائد.

يتم حسابها بالعلاقة التالية: صافي الربح والضرائب / مصروف الفائدة

أهم ما تبينه هذه النسبة، هامش الأمان المتوفر لأصحاب القروض للحصول على فوائد قروضهم، حيث المؤشر العالي بين قدرة المؤسسة، العالية على تسديد فوائد القروض السنوية دون أية إرياقات للأنشطة المختلفة في المؤسسة.

(2) أهمية مؤشرات الهيكل المالي:

(1) مجيد الكرخي، مرجع سابق، ص 112.

(2) مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، طبعة 02، مرجع سابق، ص 136 - 137.

(3) المرجع السابق، ص 137 - 138.

تمثل أهمية كبيرة لكل من الدائنين وأصحاب المؤسسة وذلك راجع لما يلي:

1. يهتم دائني المؤسسة أن يكون لها رأس مال مملوك كبير يزيد عن حجم الديون، يعتبر عامل أمان لهم يمكن استرداد أموالهم منه عند تعرض المؤسسة للاهتبار.
2. يهتم أصحاب رأس المال في المؤسسة أن يتم تمويل جزء من أنشطتها بالتمويل الخارجي، لأن ذلك قد يؤدي إلى زيادة العائد على رؤوس أموالهم إذا كان العائد على استثمار الديون أعلى الفوائد المستحقة عليها.

المطلب الثاني: تحليل نسبة الربحية:

يجب أن نفرق أولاً بين الربح والربحية⁽¹⁾:

فالربح هو عبارة عن الفرق بين الإيرادات والمصروفات، أما الربحية فهي عبارة عن معيار لتقييم الأداء في المؤسسة، و سنتطرق إليها بالتفصيل في هذا المطلب.

أولاً: قياس ربحية المؤسسة:

إنّ قياس الربحية يتم باستخدام البيانات الواردة في قائمة الدخل وهي إحدى القوائم المالية وتعتبر مكملة لقائمة المركز المالي⁽²⁾، كما يوجد بعض المؤشرات الأخرى التي يتم حسابها بالاعتماد على معلومات من قائمة تدفقات الخزينة⁽³⁾.

وتنقسم هذه المؤشرات إلى:

1- المؤشرات المستخدمة لقياس ربحية المبيعات في المؤسسة⁽⁴⁾.

أ. النسبة بين إجمالي الأرباح وصافي المبيعات:

وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{إجمالي الأرباح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

ويستخدم هذا المؤشر في المقارنة بين ما حققته المؤسسة وما تحققه المؤسسة المماثلة لها، أو مقارنة نفس لنفس المؤسسة في عدة سنوات مختلفة.

ب. نسبة بين صافي الأرباح وصافي المبيعات⁽⁵⁾:

تحسب بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{صافي المبيعات}}$$

(1) خبراء الشركة العربية، مرجع سابق، ص 71.

(2) أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 143.

(3) محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سابق، ص 167.

(4) محمد عباس بدوي، مرجع سابق، ص 385.

(5) المرجع السابق، ص 385.

تستخدم لقياس مدى قدرة المبيعات على تحقيق صافي ربح المؤسسة ومقارنة بالسنوات السابقة أو بالمؤسسات المماثلة وكما ارتفعت هذه النسبة كلما زادت كفاءة المؤسسة.

ج. النسبة بين المصروفات (أو أي بند منها) وصافي المبيعات⁽¹⁾:

تحسب بالعلاقة التالية: المصروفات / صافي المبيعات

هذا المؤشر هو عبارة عن الفرق بين النسبتين السابقتين أي إجمال الربح وصافي الربح ويتم مقارنة هذه النسبة بمصروفات المؤسسات المماثلة أو مقارنة انخفاضها وارتفاعها بين سنوات مختلفة.

ومن دراسة المؤشرات السابقة المستخدمة في قياس ربحية المبيعات في المؤسسة يلاحظ أنه يجب على أي مؤسسة عمل على زيادة النسبة الأولى ونسبة صافي الربح إلى المبيعات.

ويجب عليها أيضا تخفيض النسبة الثالثة وهي نسبة المصروفات على المبيعات ذلك لأن إدارة المؤسسة تكون ذات كفاءة عالية إذا ارتفعت نسب الأرباح إلى المبيعات عن المؤسسات المماثلة، وإذا انخفضت نسب المصروفات إلى المبيعات على المنظمات المماثلة.

2- المؤشرات المستخدمة لقياس ربحية رأس مال المؤسسة⁽²⁾.

يتم قياس ربحية رأس مال المؤسسة بحساب العائد على رأس المال، الذي يعبر عن مدى كفاءة استخدام رأس المال المستثمر في المؤسسة ، ومدى كفاءة إدارة المؤسسة في تحقيق عائد على رأس المال ، لذلك تعتبر إدارة المؤسسة ذات كفاءة عالية في حالة ارتفاع العائد على رأس المال.

ويعتبر تحقيق عائد مرتفع على رأس مال المؤسسة ذو أهمية كبيرة للدائنين خاصة أصحاب الديون طويلة الأجل لأن تحقيق عائد استثمار مرتفع يشير إلى قوة المركز المالي للمؤسسة وإلى قدرتها على الوفاء لسداد الديون.

وعند دراسة العائد على الاستثمار يمكن حساب المؤشرات التالية :

أ . العائد على رأس المال المملوك : يفيد أصحاب رأس المال المملوك في معرفة معدل العائد على ما يملكونه من رأس المال ، ويمكن حسابه كما يلي :

العائد على رأس المال المملوك : صافي الأرباح / رأس المال المملوك

(1) خبراء الشركة العربية، مرجع سابق، ص 72.

(2) المرجع السابق ، ص 73.

ب. العائد على رأس المال العامل : يفيد في معرفة مدى قدرة رأس المال العامل على تحقيق الأرباح ويمكن حسابه بالعلاقة التالية : صافي الأرباح / رأس المال العامل

ج. العائد على إجمالي رأس المال المستثمر : ويفيد في إدارة كل أموال المستثمر فيها لتحقيق عائد مرتفع ، ويتم حسابه كما يلي : (1)

صافي الأرباح / رأس المال المستثمر

ومن الجدير بالذكر أن هذا المؤشر يعتبر أهم المؤشرات المستخدمة لقياس ربحية المؤسسة نظرا لأن معدل العائد على رأس المال المستثمر أكبر على كفاءة المؤسسة ، ولو كان المفروض اختيار نسبة مالية واحدة لقياس ربحية المنظمة لكانت نسبة العائد على الاستثمار .

3 . أما مقاييس جودة الربحية بالنسبة لجدول تدفقات الخزينة : (2)

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات يمكن بواسطتها حساب مجموعة من المؤشرات نذكر منها :

نسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية :

تحسب بالعلاقة التالية:

التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية / متطلبات النقدية الاولية (قصيرة الأجل)

ويقصد بمتطلبات النقدية الأولية التدفقات النقدية الخارجية من الأنشطة التشغيلية والفوائد المدفوعة وسداد الديون المستحقة (قصيرة الأجل) .

مؤشر النقدية التشغيلية :

يحسب كما يلي:

صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / متطلبات النقدية الاولية (قصيرة الأجل)

ولوضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي .

نسبة التدفق :

جملة التدفقات النقدية الداخلة في الأنشطة التشغيلية / صافي المبيعات

وتعكس هذه النسبة مدى كفاءة سياسات الائتمان في تحصيل النقدية .

(1) أمين السيد أحمد لطفي ، التحليل المالي، مرجع سابق ص146.

(2) محمد إبراهيم عبد الرحيم ، مرجع سابق، ص 169.

هدف الربحية (1):

يعتبر هدف الربحية من الأهداف الأساسية لجميع المؤسسات ومن الضروري لتحقيق بقائها و استمراريتها، كما يعتبر هدف تحقيق الربح من الأمور الأساسية التي يتطلع إليها المستثمرين ، ومؤشر هام للدائنين ، وأداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدامهما لمواردها وتعرف الإدارة المالية الربح على أنه ذلك الربح الذي لا يقل في مستواه الأرباح التي يتم تحقيقها في المشاريع .

ولتحقيق هدف الربح لابد للمدير أن يحصل على الأموال المطلوبة بأقل ما يمكن من التكاليف والمخاطر ، واستثمار هذه الأموال بطريقة مثلى .

المطلب الثالث: تحليل نسب النشاط

تهتم مؤشرات النشاط بتقييم كفاءة الأداء في المؤسسة، وهي نسب مكملة المؤشرات الربحية والسيولة في التحليل المالي⁽²⁾، ومن أهم هذه المؤشرات :

1- معدل دوران المخزون :

تبين هذه النسبة فعالية المؤسسة وقدراتها على بيع بضائعها ، ويمكن للمحلل من خلالها الحكم على الإدارات المسؤولة عن عمليات البيع وفعالية سياساتها ويمكن قياس هذه النسبة من خلال الصيغة التالية⁽³⁾:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{كافة المبيعات}}{\text{متوسط المخزون}}$$

$$\text{ويتم حساب متوسط المخزون} = \frac{\text{بضاعة أول مدة} + \text{بضاعة آخر مدة}}{2}$$

وتحسب هذه النسبة بعدد المرات، حيث ازدياد عدد المرات يعني نجاح المؤسسة في تصريف المخزون مما ينعكس على فرص تحقيق الربح بالارتفاع ، وانخفاض عدد المرات دوران المخزون يعني انخفاض فرص تحقيق الربح وتلف المخزون.

2- فترة التخزين : (4)

وتعرف كذلك بعدد أيام بقاء المخزون لدى المؤسسة ، ويمكن استخراج معدل دوران المخزون ، بحيث تصبح النتيجة أكثر وضوحا حيث التعبير عن فترة بقاء المخزون لدى المؤسسة بالأيام ، ويمكن قياسها من خلال الصيغة التالية:

$$\text{فترة التخزين} = \frac{360}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

(1) عاطف جابر طه عبد الرحيم ، أساسيات التمويل و الإدارة المالية، الدار الجامعية ، مصر، 2008 ، ص60.

(2) سمير محمد عبد العزيز ، مرجع سابق ، ص243-244.

(3) مؤيد راضي خنفر، تحليل قوائم المالية ، دار القيصرة للنشر والتوزيع، الأردن ، 2009 ، ص 158-159 .

(4) سوزان سمير ذيب وآخرون ، إدارة الائتمان ، دار الفكر ، الأردن، 2012 ، ص 199.

حيث 360 يعبر عن عدد أيام السنة ، وبطبيعة الحال تكون النتيجة أفضل عندما نحصل على أيام قليلة ، وهو يشير إلى فترة اقتناء المؤسسة للمخزون متدنية وهو ما يعني أيضا سرعة بيع المخزون وانعكاس ذلك على الربح ومنه شراء مخزون جديد وممارسة نفس العملية .

3- معدل دوران الذمم المدينة: (1)

تبيع المؤسسات بضائعها بالأجل حتى تتمكن من زيادة حجم مبيعاتها وتعظيم أرباحها ، لذا فإن دفاتر هذه المؤسسات تظهر ما يعرف بالذمم المدينة وهو ما للمؤسسة على الغير نتيجة لبيع البضائع بالأجل ، ولهذا الصيغة الحالية لاستخراج معدل دوران الذمم المدينة هي كالتالي :

$$\text{معدل دوران الذمم المدينة} = \frac{\text{المبيعات الآجلة}}{\text{متوسط الذمم المدينة}}$$

$$\text{ويمثل متوسط الذمم المدينة} = \frac{\text{الذمم المدينة أول مدة} + \text{الذمم المدينة آخر مدة}}{2}$$

ويقصد هنا بالذمم المدينة المدينون وأوراق القبض ، أما البسط فتظهر فيه المبيعات الآجلة ، وهو ما يعطي نتائج أفضل عند استخدام هذه المبيعات لاحتساب معدل دوران الذمم المدينة ، لما يتوفر من ارتباط وعلاقة مباشرة بين البيع لأجل والذمم المدينة من حيث أن الثانية نتاجا للأولى وقد يضطر المحلل المالي إلى استخدام المبيعات الإجمالية بدلا من المبيعات الآجلة في حال عدم توفر هذه الأخيرة .

4- متوسط فترة التحصيل : (2)

يتم التعبير عن فترة التحصيل بالأيام ، ويستخدم معدل دوران الذمم المدينة في مقام هذه النسبة وتأخذ الصيغة

التالية:

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{360}{\text{معدل دوران الذمم المدينة}}$$

كلما قل عدد الأيام المتعلق بفترة التحصيل ، كلما كان ذلك مؤشرا جيدا أعلى كفاءة بالنسبة لسياسة التحصيل المتبعة من قبل إدارة المؤسسة .

(1) أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي ، مرجع سابق، ص 153 - 154 .

(2) المرجع السابق، ص 156.

5- نسبة الديون المعدومة إلى المبيعات الآجلة: (1)

ويتم من خلال هذه النسبة الربط بين المبيعات الآجلة من جهة والديون المعدومة من جهة أخرى، حيث أن الديون المعدومة أحد نتائج سياسة البيع الآجل لذا فإن هذه النسبة تأخذ الصيغة التالية:

$$\text{نسبة الديون المعدومة إلى المبيعات الآجلة} = \frac{\text{الديون المعدومة}}{\text{المبيعات الآجلة}}$$

إن الحصول على مؤشر متدني لهذه النسبة يعني نجاحاً في سياسة منح الائتمان المتبعة من قبل المؤسسة، كما يعني انخفاض الديون المعدومة، وهو مؤشر على دقة اختيار الزبائن من قبل المؤسسة وكفاءة آليات تحصيل الديون منهم.

6- معدل دوران الذمم الدائنة: (2)

يستخرج معدل دوران الذمم الدائنة من قبل المؤسسات، خاصة عندما تقوم بوضع سياساتها الائتمانية، حيث يتم الموازنة بين ما منحه الموردون للمؤسسة من وقت سداد ديونها وبين ما منحتة المؤسسة لزبائنها لتسديد ديونهم.

$$\text{معدل دوران الذمم الدائنة} = \frac{\text{المشتريات الآجلة}}{\text{الذمم الدائنة}}$$

الذمم الدائنة تتكون من الدائنون والموردون وأوراق الدفع والحصول على معدل أقل يعبر عن حصول المؤسسة على وقت كافي لسداد الديون للموردون.

7- معدل دوران إجمالي الأصول: (3)

كما يعرف بنسبة صافي المبيعات، إلى إجمالي الأصول، وتستخرج هذه النسبة لقياس أنشطة الأصول والتعرف على قدرة إدارة المؤسسة في استغلال هذه الأصول لتوليد المبيعات، وهو ما يمكن الوصول إليه من خلال النسبة التالية:

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}}$$

حيث صافي المبيعات = إجمالي المبيعات - مردودات ومسموحات المبيعات - خصم المبيعات

$$\text{أما متوسط إجمالي الأصول} = \frac{\text{إجمالي الأصول أول المدة} + \text{إجمالي الأصول آخر المدة}}{2}$$

والحصول على معدل دوران عال للموجودات يعتبر مؤشراً على استغلال المؤسسة لأصولها بفعالية وهو ما ينعكس بشكل إيجابي على حجم المبيعات بين الحصول على معدل دوران منخفض يعطي مؤشراً على فشل إدارة المؤسسة في استغلال أصولها بشكل جيد في توليد المبيعات.

(1) أيمن الشطي، مرجع سابق، ص 159-160.

(2) محمد عباس البدوي مرجع سابق، ص 188-189.

(3) أيمن الشطي، مرجع سابق، ص 162.

هذا ما يمكن للمحلل المالي أن يحرص العلاقة بين صافي المبيعات والأصول الثابتة فقط من خلال معدل دوران الأصول الثابتة التي تأخذ الصيغة التالية :

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

حيث أن الأصول الثابتة تعبر عن إجمالي كلف هذه الأصول، وكما هو الحال في مؤشرات الارتفاع والانخفاض في معدل دوران إجمالي الأصول فإن مؤشر الارتفاع، في هذه النسبة يعطي مدلولات على كفاءة إدارة المؤسسة في استغلال أصولها الثابتة أحسن استغلال في توليد المبيعات، بينما مؤشر الانخفاض يبين عدم وجود توازن بين المبيعات وحجم استثمارات المؤسسة في أصولها الثابتة.

المطلب الرابع: تحليل نسب السوق و نسب تحليل الرفع.

سنعرض من خلال هذا المطلب مؤشرات كل من نسب السوق و تحليل الرفع وتفسير نتائجها.

أولاً: نسب السوق :

وتشمل مجموعة من النسب نذكر منها ما يلي :

1- نصيب السهم من الأرباح المحققة (العائد على السهم) :

وتعتبر هذه النسبة من مؤشرات الربحية وهي تقيس نصيب السهم من الأرباح التي تحققها الشركة، وتحسب هذه

النسبة كما يلي: (1)

$$\text{نصيب السهم من الأرباح المحققة} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة - أرباح الأسهم الممتازة}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

وتهدف هذه النسبة لقياس ربح السهم الواحد (2)، ويؤخذ على هذه النسبة عدم دقتها وعدم وضوحها، وذلك

بسبب أن الأرباح المحققة لن توزع جميعها إنما سيحجز جزء منها. فإذا افترضنا أن المؤسسة " س " والمؤسسة " ص " لهما

نفس عدد الأسهم العادية وحققنا نفس الأرباح لكن المؤسسة " س " وزعت كل الأرباح ولم تحتجز أي جزء منها أما

المؤسسة " ص " فقد وزعت جزء من أرباحها وحجزت الباقي وبالتالي فإن النسبة للمؤسسة " س " ستكون مرتفعة

وللمؤسسة " ص " تكون منخفضة رغم أن المؤسسة " ص " ستمكن من استثمار الجزء المحتجز من هذه الأرباح مما

سينعكس إيجابياً على أرباحها في المستقبل بعكس المؤسسة " س " . (3)

(1) مفلح محمد عقل ، مرجع سابق ، ص 224 .

(2) محمد عباس بدوي ، مرجع سابق ، ص 386 .

(3) مفلح محمد عقل ، مرجع سابق ، ص 225 .

2- نسبة سعر السهم إلى الربح المحقق :

تقيس هذه النسبة وتحدد المبلغ الواجب استثماره من قبل المساهم للحصول على العائد المحقق للسهم وتحسب بالعلاقة التالية : (1)

$$\text{القيمة السوقية للسهم} / \text{نصيب السهم من الأرباح المحققة}$$

يلجأ لهذه النسبة محللي الأسواق المالية والمتعاملين فيها خاصة عندما ينوون اتخاذ قرارات شراء وبيع السهم ، حيث تعكس المؤشرات العالية لهذه النسبة ثقة المستثمرين باستقرار ونمو المؤسسة ، وبالتالي ارتفاع الأسعار السوقية لأسهمها ، بينما الحصول على نسب متدنية مما يعكس توقعات المستثمرين بانخفاض معدلات النمو في المؤسسة وبالتالي انخفاض القيمة السوقية للسهم . (2)

3- نسبة التوزيعات

وتهدف هذه النسبة لقياس نسبة الإرباح التي تقرر توزيعها من صافي أرباح السنة، وتحسب بالعلاقة التالية : (3)

$$\text{توزيعات أرباح الأسهم} / \text{صافي الربح بعد الضريبة وبعد أرباح الأسهم الممتازة}$$

وهذه النسبة تعكس سياسة المؤسسة في توزيع الأرباح، وهل توزع نسبة كبيرة من إرباحها، أم تلجأ إلى توزيع نسبة قليلة واحتجاز الباقي. (4)

4- ربح السهم العائد الفعلي للسهم : (5)

يحسب ربح السهم لتقدير عائدات المساهمين بالنسبة إلى السعر السوق للسهم ، ويمكن حساب ربح السهم بالصيغة التالية :

$$\text{ربح السهم} = \frac{\text{نصيب السهم العادي من التوزيعات}}{\text{السعر السوقي للسهم}}$$

(1) المرجع السابق ، ص 225.

(2) مؤيد راضي خنفر وآخرون ، مرجع سابق ، ص 152.

(3) محمد عباس البدوي ، مرجع سابق ، ص 386.

(4) مفلح محمد عقل ، مرجع سابق ، ص 225.

(5) مؤيد راضي خنفر وآخرون ، مرجع سابق ، ص 154.

وتقترن هذه النسبة بالعائد على السهم و تستخدم للحكم على فرص الاستثمار البديلة حيث المؤشر العالي لربح السهم يجعل المستثمرين يتوقعون نموا بطيئا للتوزيعات على أسهمهم.

5- نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم : (1)

ويتم احتساب هذا المؤشر على النحو التالي :

$$\frac{\text{السعر السوقي للسهم}}{\text{القيمة الدفترية للسهم}} = \text{نسبة القيمة السوقية إلى الدفترية}$$

يتم حساب القيمة الدفترية للسهم على النحو التالي :

$$\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{عدد الأسهم المصدرة}} = \text{القيمة الدفترية للسهم}$$

وكلما ارتفع هذا المؤشر يعتبر مؤشرا إيجابيا للمستثمرين والمساهمين ، ويعكس النظرة الجيدة للمستثمرين اتجاه أداء المؤسسة . (2)

6- نصيب السهم من الأرباح الموزعة :

ويتم حساب نصيب السهم من الأرباح الموزعة كما يلي : (3)

$$\frac{\text{توزيعات المعلن عنها الأسهم العادية}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

أو نسبة التوزيع المعلن عنها × القيمة الاسمية للسهم

المؤشر العالي لهذه النسبة يبين المقدار النقدي الذي سيتحصل عليه كل سهم عادي وهو مؤشر إيجابي بالنسبة للمساهمين . (4)

ثانيا : تحليل الرفع :

يقصد بتحليل الرفع أن تستخدم المؤسسة نقطة أو نقاط ارتكاز معينة لتفخيم حجم الأرباح لديها ، حيث تقوم بعض المؤسسات الصناعية أو التجارية بالاعتماد على التكاليف الثابتة في المؤسسة حتى تحقق أرباح أكبر ، وبعضها يقوم على تسهيلات بنكية في تحويل مشاريعها الاستثمارية ومن ثم دفع الفوائد إلى المؤسسات المصرفية وبالتالي تركز على

(1) محمد قاسم خصاونه ، مرجع سابق ، ص 54.

(2) مؤيد راضي خنفر وآخرون ، مرجع سابق ، ص 165.

(3) مفلح محمد عقل ، مرجع سابق ، ص 227.

(4) مؤيد راضي خنفر وآخرون ، مرجع سابق ، ص 164.

قيمة الفائدة المدفوعة للمؤسسات المصرفية حتى تحقق عائد أكبر ، كما نجد بعض المؤسسات تجمع بين التكاليف الثابتة والتسهيلات البنكية في تضخيم الأرباح .

وعليه نجد الروافع في حقل التحليل المالي تنقسم كالتالي : (1)

- **الرفع التشغيلي** : يركز عادة على التكاليف الثابتة .

- **الرفع المالي** : هو نقطة ارتكازه على الفوائد .

- **الرفع المشترك** : هنا تعتبر مزيج من التكاليف الثابتة والفوائد .

1- الرفع التشغيلي : يقصد به أن تعتمد المؤسسة على التكاليف الثابتة . (2)

أو بعبارة أخرى يرتبط الرفع التشغيلي بعنصر التكاليف الثابتة واستخدامها في عملية المؤسسة ، بحيث لن يكون

للمؤسسة رفع تشغيلي إذا كان نسبة التكاليف الثابتة إلى التكاليف الإجمالية تساوي الصفر . (3)

و المقصود بالتكاليف الثابتة هي جميع التكاليف التي ترتبط بالزمن . (4)

كما تعرف التكاليف الثابتة أيضا " هي تكاليف التي تبقى ثابتة رغم تغير مستوي الإنتاج ، والتي ستقوم المؤسسة

بدفعها سواء قامت بالإنتاج أو لم تنتج. (5)

نسب الرفع التشغيلي : يمكن حساب الرفع التشغيلي بقسمة التغير النسبي في أرباح التشغيل على التغير النسبي

للمبيعات، حيث نتحصل على ما يسمى بدرجة الرفع التشغيلي وعليه: (6)

$$\text{درجة الرفع التشغيلي} = \frac{\text{النسبة التغير في الربح قبل الفائدة الضريبة}}{\text{نسبة التغير في المبيعات}}$$

في حالة زيادة المبيعات ستقابلها زيادة في الأرباح ، أما في حالة انخفاض المبيعات درجة الرفع التشغيلي لا علاقة لها باتجاه التغير في المبيعات.

$$\text{درجة الرفع التشغيلي} = \text{نسبة التغير في المبيعات} \times \text{نسبة التغير في الأرباح}$$

(1) عليان شريف، إدارة وتحليل المالي ، دار البركة للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2001 ، ص 271.

(2) مفلح محمد عقل ، مرجع سابق ، ص 93.

(3) مؤيد راضي خنفر فلاح مطارنة ، الطبعة الثالثة ، مرجع سابق ، ص 275.

(4) عليان شريف ، مرجع سابق ، ص 271.

(5) الفوزي محمد بلعور بوعلام ، مرجع سابق ، ص 72.

(6) مفلح محمد عقل ، مرجع سابق ، ص 396-397.

ولحساب درجة الرفع التشغيلي :

$$\text{درجة الرفع التشغيلي} = \frac{\text{تكلفة المتغيرة للوحدة - سعر بيع الوحدة} \times \text{عدد الوحدات المباعة}}{\text{تكلفة الثابتة - (تكلفة المتغيرة للوحدة - سعر بيع الوحدة)} \times \text{عدد الوحدات المباعة}}$$

2- الرفع المالي :

الرافعة المالية هي المصاحبة لقررات التمويل⁽¹⁾.

وتتمثل الرافعة المالية أو الرفع المالي في اعتماد المؤسسة إلى القروض طويلة الأجل لرفع ربحية السهم⁽²⁾.

كما يعرف الرفع المالي بأنه تشغيل الأموال المقترضة في عمليات المؤسسة لتحقيق عائد. ويحقق الرفع المالي المميزات التالية:⁽³⁾

أ. تحسين العائد على حقوق المساهمين نتيجة الفرق بين كلفة الاقتراض ومردود الاستثمار.

ب. المحافظة على السيطرة في المؤسسة لان الدائنين ليس لهم حق في الإدارة.

ج. عدم مشاركة الآخرين في الأرباح المحققة (عدا ما يدفع على شكل فوائد للمفترضين).

نسب الرفع المالي : هناك عدة جوانب أساسية لنسب الرفع المالي وهي التي تقيس مدى مساهمة الملاك في الهيكل المالي مقارنة بالتمويل الذي مصدره القروض المختلفة ومن أهم النسب المستخدمة وهي:⁽⁴⁾

$$\text{نسبة الاقتراض إلى مجموع الأصول} = \frac{\text{مجموع القروض}}{\text{مجموع الأصول}}$$

$$\text{معدل تغطية الفوائد} = \frac{\text{إجمالي الدخل}}{\text{الفوائد}}$$

3- الرفع المشترك: يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الرفع وهو بمثابة محصلة للمؤشرين السابقين . ويستخدم التكاليف

الثابتة التشغيلية والمالية لتعظيم التغير في المبيعات لربحية السهم العادي ، ويحسب الرفع المشترك كما يلي :⁽⁵⁾

$$\text{الرفع المشترك} = \text{الرفع التشغيلي} \times \text{الرفع المالي أو بطريقة أخرى.}$$

$$\text{الرفع المشترك} = \frac{\text{نسبة التغير في عائد السهم العادي}}{\text{نسبة التغير في صافي المبيعات}}$$

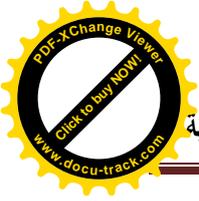
(1) محمد علي إبراهيم العامري ، مرجع سابق ، ص 189.

(2) مبارك لسلوك ، مرجع سابق ، ص 164.

(3) مفلح محمد عقل ، مرجع سابق ، ص 400.

(4) محمد صالح الحناوي جلال العبد ، مرجع سابق ، ص 437.

(5) محمد مطر ، مرجع سابق ، ص 262.

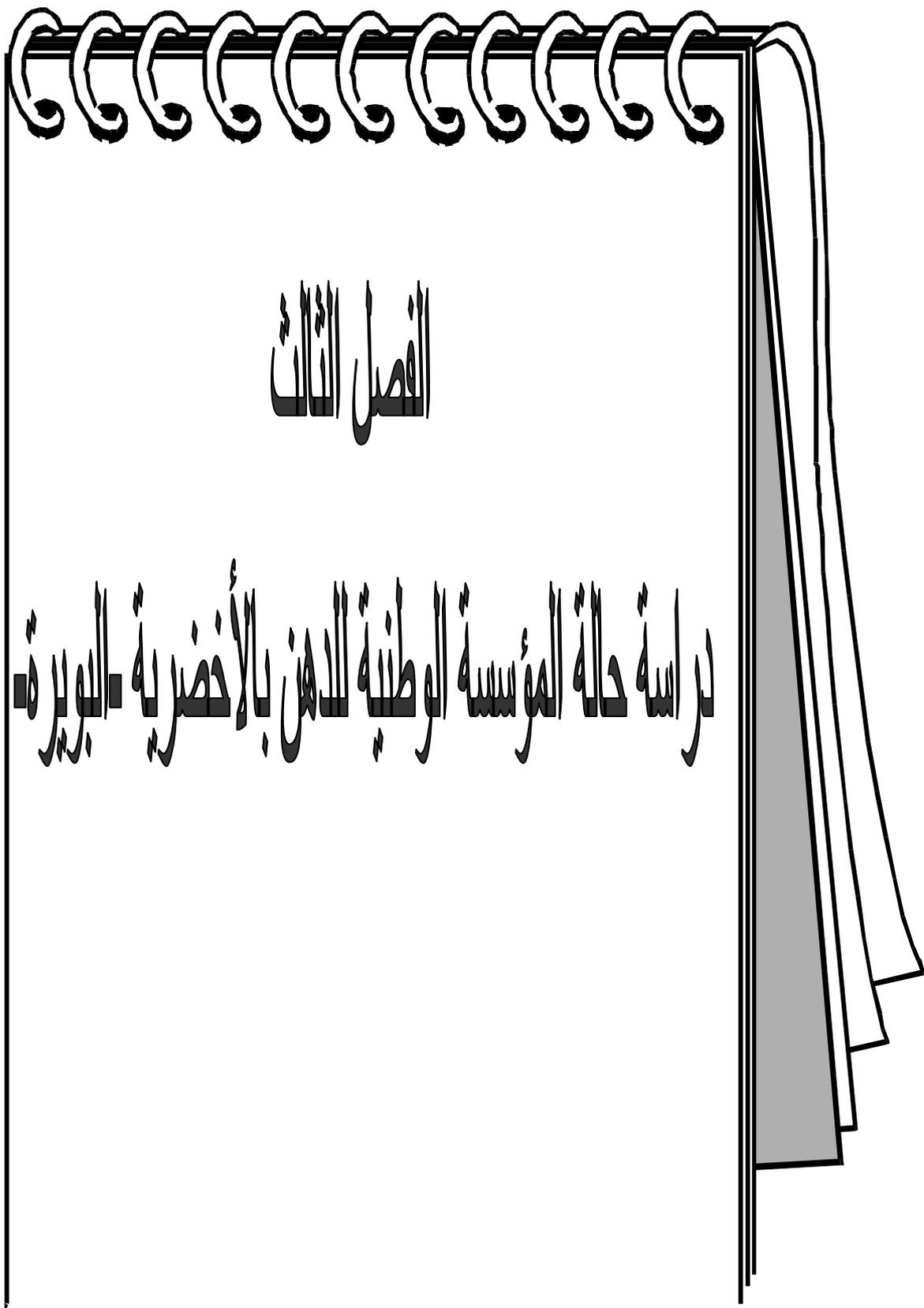


إذا كانت النتيجة مساوية للواحد فإن ذلك يعني أن التغيرات التي ترافق المبيعات تصاحبها تغيرات بنفس المستوى في نسبة التغير في عائد السهم العادي.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل القوائم المالية المستخدمة في عملية التحليل المالي والمعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد الذي يعتمد على المعايير المحاسبية الدولية IFRS و IAS عند عرضه للقوائم المالية وهي في مجملها خمسة قوائم، لها مساهمة فعالة في تحضير مختلف الأعمال التي يقوم بها المحلل المالي في المؤسسة الاقتصادية، لما تتميز به هذه القوائم المالية من مصداقية وشفافية والملائمة والقابلية للمقارنة.

ومن خلال هذه القوائم المالية يمكن حساب مؤشرات التوازن المالي المتمثلة في رأس مال العامل واحتياجات رأس مال العامل والخزينة، فهي تبين الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، وتوفر معلومات هامة حول سيولة المؤسسة ومنه تسمح باتخاذ قرارات استثمارية سليمة، كما يجب الإشارة إلى أهمية التحليل بالنسب المالية فهو فهم البيانات الواردة في القوائم المالية لتكوين قاعدة من المعلومات تساعد متخذي القرار في عملهم، ويقدم العدد الكبير من النسب المالية تحليل شامل لوضعية المؤسسة سواء تعلق الأمر بالربحية أو الديون أو مصادر التمويل فهي تسمح بتحليل كل معلومة على حدا وتبين نقاط القوة والضعف التي تتميز بها المؤسسة.



الفصل الثالث

دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدعج بالأخصرية - البويرة

تمهيد

بعد العرض النظري الذي قدم في الفصل الأول والثاني قصد التعريف على جوانب البحث من خلال التعرف على المقصود بالتحليل المالي ، وعرض المؤشرات المالية الأكثر استخداما في عملية التسيير، المراقبة و تقييم الأداء المالي وتبيين أهمية تحليل المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية، حيث تم التوصل إلى أنه من الضروري الاهتمام بهذه الوظيفة أكثر من السابق من طرف مسيري المؤسسات وكذا تخصيص اهتمام خاص به، لهذا سنحاول في هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على أرض الواقع بالمؤسسة الوطنية للدهن بالأخضرية، باعتبارها مؤسسة عمومية ذات طابع اقتصادي محاولين التعرف على حقيقة الوضع المالي لها وقد تم اختيار المؤسسة نظرا لتمييزها في أدائها الشامل وتأكيدا على الجودة، ومن هنا سيناقش هذا الفصل ثلاث مباحث قمنا بتقسيمها كما يلي:

المبحث الأول: يتضمن تقديم المؤسسة الوطنية للدهن.

المبحث الثاني: فخصصناه لعرض القوائم المالية للمؤسسة.

أما المبحث الثالث فكان يدرس تحليل مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية للمؤسسة الوطنية للدهن.

المبحث الأول: نظرة عامة حول المؤسسة الوطنية للدهن ENAP

تناولنا خلال هذا المبحث أربع مطالب الأول تطرقنا فيه لنشأة وتعريف المؤسسة، أما الثاني فكان بعنوان مهام و أهداف المؤسسة الوطنية للدهن، أما الثاني فدرسنا فيه الإمكانيات المتاحة لها، وأخيرا المطلب الرابع تناولنا فيه الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للدهن.

المطلب الأول: نشأة وتعريف المؤسسة:

درسنا في هذا المطلب لمحة تاريخية عن المؤسسة الوطنية للدهن كما قمنا بتعريفها.

أولا: نشأة المؤسسة :

أنشأت المؤسسة الوطنية الاقتصادية العمومية للدهن جراء إعادة هيكلة الشركة الوطنية و الصناعات الكيماوية بموجب المرسوم رقم 417/82 الصادر في ديسمبر 1982 و التي بدأت نشاطها منذ جانفي 1983 و المتمثل في التسيير، الاستغلال ، التنمية ، الإنتاج و الترقية في مجال الدهن و مشتقاته، و بموجب المرسوم 13/84 الصادر في 1984/05/12 فقد تم تحويل المؤسسة الوطنية للدهن لتصبح تابعة لوزارة الطاقة و الصناعات الخفيفة، كانت المؤسسة ما بين 1983-1985 مكونة من 4 وحدات إنتاجية هي:

- وحدة واد السمار (الجزائر).

- وحدة الأخضرية (ولاية البويرة).

- وحدة ولاية وهران.

- وحدة الشارقة (ولاية الجزائر).

أما في مارس 1990 ونتيجة التحولات الاقتصادية التي عرفتها بلادنا انتقلت المؤسسة نحو الاستقلالية.

ثانيا: تعريف المؤسسة الوطنية للدهن :

هي مؤسسة عمومية منتمية للشركة القابضة العمومية كيمياء-صيدلة. قانونا هي شركة ذات أسهم يقدر رأس مالها ب 90000000000 دج مقسمة إلى 100000 سهم و كل أ سهمها ملك لشركة التسيير بالأسهم و التي تمثل وصاية الدولة ، مقرها الاجتماعي بالأخضرية - ولاية البويرة .

المطلب الثاني: مهام وأهداف المؤسسة الوطنية للدهن :

تقوم المؤسسة الوطنية للدهن بعدة مهام ستتطرق إليها خلال هذا المطلب، كما سنتناول الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

أولاً: المهام :

تستخلص مهام المؤسسة في مرسوم رقم 417/82 في المادة 2 من القانون الداخلي التي تتضمن:

- المؤسسة مكلفة في إطار المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية لتسيير الاستغلال و تطوير نشاطات صناعة الدهون و المنتجات المشتقة و هذا من أجل تغطية الحاجات الوطنية في هذا القطاع.
- أما المهام المستخدمة نتيجة تغيرات الاقتصادية الحديثة فهي محالة لتلبية حاجيات السوق الخارجية من خلال التصدير و بالتالي ترقية الصادرات خارج المحروقات .
- تتمثل حاجيات السوق الوطنية في طلبات الشركات المستعملة للدهون في الصناعات (و هي المؤسسات الوطنية للسيارات الصناعية) أما التصدير فهو يقتصر على منتجات نصف المصنعة و أساسا في المخففات و أهم متعامل IFCO التونسية .

ثانياً. أهداف المؤسسة :

تسعى المؤسسة الوطنية للدهن لتحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

- تعزيز مكانتها في السوق الوطني و البحث عن الأسواق الخارجية .
- تطوير نشاطها بالتعاون مع محترفي الصناعة الدهن و ذلك في إطار الشراكة .
- زيادة عدد الوحدات الإنتاجية و توسيعها.
- تقرير المخزونان الإستراتيجية سواء من المواد الأولية أو المنتجات المصنعة.
- تحقيق الدراسات التقنية الاقتصادية و المالية المتعلقة بأهدافها .
- تنظيم و تنمية هياكل الصيانة .

المطلب الثالث :إمكانيات المؤسسة :

تتميز المؤسسة الوطنية للدهن بمجموعة من الإمكانيات المتاحة،سواء كانت بشرية إنتاجية تسويقية .

أولاً:الإمكانيات البشرية :

تتوفر المؤسسة على طاقة بشرية هائلة حيث يلاحظ استقرار لعدد العمال نظرا لعدم تطور نشاط المؤسسة، إذ لجأت إلى تجميد التوظيف و المحافظة على العمال الدائمين مع اللجوء في حالة الضرورة إلى التوظيف المؤقت، و الجدول التالي يوضح فئة العمال حسب أولوياتهم لسنة 2013.

الجدول رقم (3-1) : عدد العمال حول مستوياتهم.

العمال.	العدد
الإطارات.	223
أعوان التحكم.	464
أعوان التنفيذ.	956
المؤقتين.	278

المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

ثانيا: الإمكانيات الإنتاجية :

تستخدم المؤسسة من أكثر من ألف تركيبة كيميائية و معظم المواد الأولية مستوردة من الخارج (معظم دول أوروبا و بعض الدول الآسيوية)، حيث تمثل الواردات لسنة 2011 بـ 70% من القيمة الإجمالية للمشتريات. تنقسم مشتريات المؤسسة إلى قسمين:

- منتجات تامة الصنع: الدهن، المخفقات، الغراء.
- منتجات نصف مصنعة: الراتنج، المخفقات و المستحلبات.

ثالثا: الإمكانيات التسويقية:

المؤسسة لا تسوق مباشرة منتجاتها حيث أن 80% يتم تسويقه عبر مؤسسة (ديبروشيم) والباقي تسويقه مباشرة إلى زبائنها الصناعيين.

المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للدهن:

يتكون الهيكل التنظيمي من مديرية عامة تضم ثلاثة مديريات مركزية بالإضافة إلى ستة و وحدات إنتاجية و التي كلها تحت إشراف مجلس الإدارة.

أولا: مجلس الإدارة:

ويكون مجلس الإدارة ممثلا من طرف الرئيس المدير العام للشركة و يتكون مجلس إدارة هذه المؤسسة من 9 أعضاء 7 منهم قامت بتعيينهم الجمعية العامة العادية العامة للشركة العمومية المالك الوحيد للأسهم و عضوان منتخبان يمثلان العمال و عضوان يمكن للدولة تعيينهما.

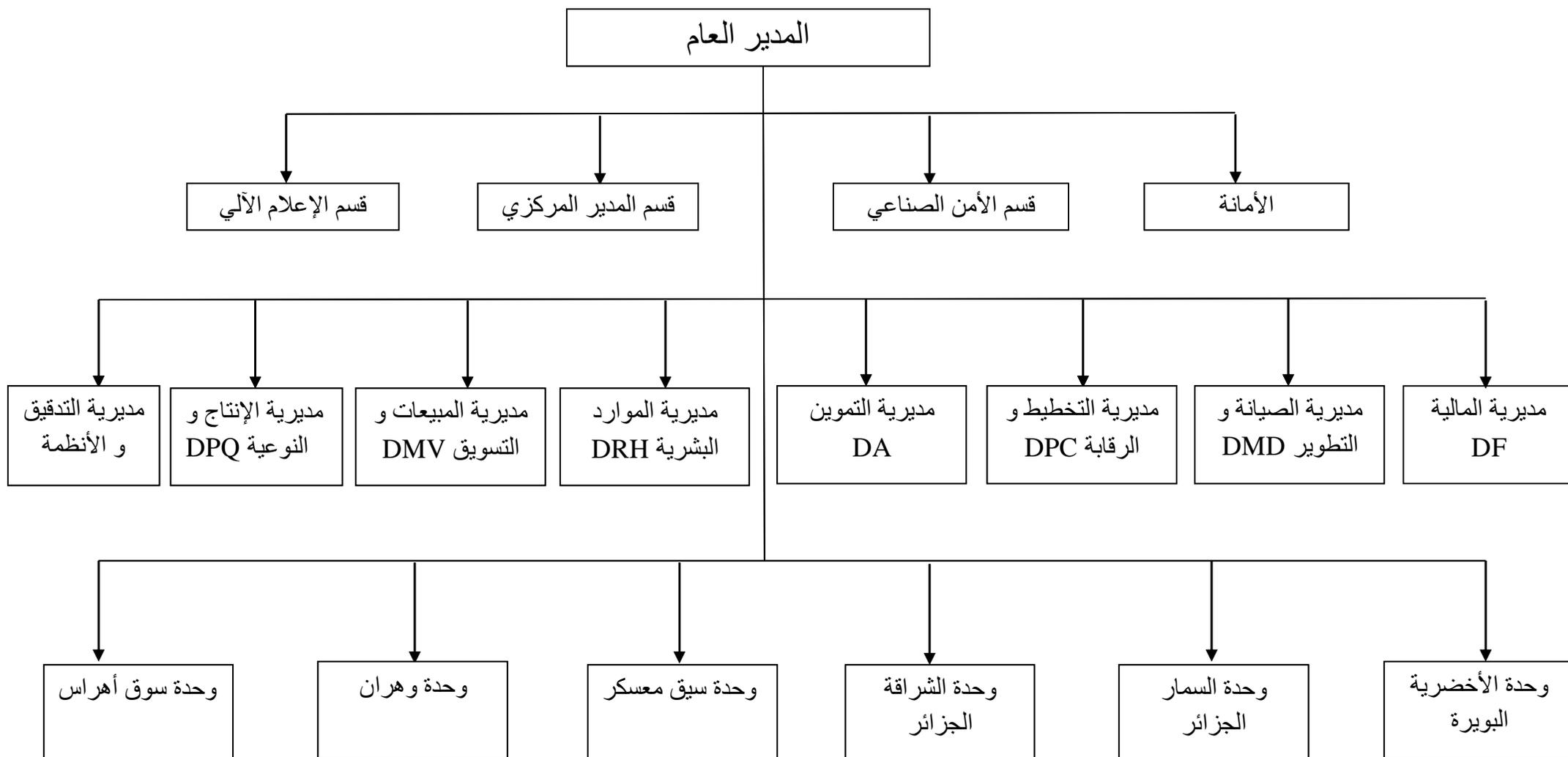
يتم اختيار رئيس مجلس الإدارة من بين أعضائها و تقوم بتحديد صلاحياته رغم أنه في المؤسسة الوطنية للدهن رئيس مجلس الإدارة هو نفسه المدير العام.

ثانيا: المديرية العامة :

مقرها بالأخضرية و هي الهيكل الإداري للمؤسسة و تكمن مهامها فيما يلي :

- تقوم بدراسة الوسائل المتوفرة و المشاريع المقترحة .
- تحديد الأهداف.
- التنسيق بين مختلف المديريات .
- تسيير العلاقات الداخلية و الخارجية للمؤسسة.
- تسهر على حسن سير المؤسسة .
- و تتكون من ثمانية مديريات :
- 1. مديرية الصيانة و التطوير.
- 2. مديرية التخطيط و التطوير.
- 3. مديرية الموارد البشرية.
- 4. مديرية المالية و المحاسبة .
- 5. مديرية التسويق و المبيعات .
- 6. مديرية الإنتاج و النوعية .
- 7. مديرية التموين.
- 8. مديرية التدقيق و الأنظمة

الشكل رقم (1-3) : الهيكل التنظيمي للمؤسسة الوطنية للدهن



المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية للمؤسسة الوطنية للدهن.

من خلال هذا المبحث سنحاول عرض مختلف القوائم المالية للمؤسسة الوطنية للدهن للسنوات 2011-

2013.

المطلب الأول: قائمة الميزانية

تبين الميزانية المالية المعلومات المالية التي يعتمد عليها المحلل المالي في إبراز الوضعية المالية للمؤسسة ، و في هذا

المبحث نبين كيفية إعداد الميزانيات المالية لوحدة الدهن خلال الفترة من 2011 إلى 2013.

أولاً: عرض الميزانية المحاسبية والميزانيات المالية:

- الميزانية المحاسبية لسنة 2011 (أنظر الملحق رقم 1 و2).

- الميزانية المحاسبية لسنة 2012 (أنظر الملحق رقم 3 و4).

- الميزانية المحاسبية لسنة 2013 (أنظر الملحق رقم 3 و4).

ثانياً: الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية :

في النظام المحاسبي الجديد فإن الميزانية المحاسبية تعتبر ميزانية مالية لأنها معدة باعتبار مبدأ الاستحقاق و السيولة

وبالتالي كل بنود الميزانية توضع بنفس الترتيب في الميزانية المالية عليه فالأصول غير الجارية في الميزانية المحاسبية تعبر عن

الأصول الثابتة في الميزانية المالية، الأصول الجارية تمثل الأصول المتداولة في الميزانية المالية، نفس الشيء في جانب الخصوم

فرؤوس الأموال الخاصة تقابلها الأموال الخاصة، الخصوم غير الجارية تقابلها الديون متوسطة طويلة الأجل، أما الخصوم

الجارية فتقابلها الديون قصيرة الأجل.

ثالثاً: الميزانية المالية المفصلة و المختصرة للمؤسسة الوطنية للدهن:

يوضح الجدولين التاليين كل من جانبي الأصول و الخصوم للميزانيات المالية لوحدة الدهن خلال الفترة الممتدة من

2011 إلى 2013، والتي سيتم الاعتماد عليها في دراسة الوضعية المالية للمؤسسة.

- إعداد الميزانية المالية المفصلة :

الجدول رقم (3-2): الميزانية المالية المفصلة

السنوات 2011 - 2013

الوحدة: دج

أ- الأصول

المبلغ الصافي			اسم الحساب
2013	2012	2011	
8709470,39	320600,00	365626,04	التبittات المعنوية
2032595522,87	1317293757,25	1279878125,09	التبittات العينية
232482763,03	139274183,70	137179854,84	التبittات الجاري انجازها
10594665,00	10282665,00	10282665,00	المساهمات والديون الدائنة الملحقه بمساهمات
105833915,75	58428914,94	29575572,26	الودائع و الكفالات المدفوعة
3830414273.39	3831799825,13	26009389,50	الحسابات الدائنة الأخرى المثبتة
198800000.00	128800000,00	0,00	الفوائد و المنتجات المالية المستحقة
155072887.94	114596154,00	101812648,00	الضرائب المؤجلة على الأصول
6574503498.37	5600796100,02	1585103880,73	مجموع الأصول الثابتة
282310.91	2610167820,39	3541846963,40	المواد الأولية و اللوازم
3330336823.11	673887518,03	741736710,37	تمويلات الأخرى
691589009.99	26575346,98	26326163,39	سلع قيد الانجاز
3024747475.64	782033538,58	771786878,78	المخزونات من المنتجات
1141987589.56	294841804,83	907952592,92	المخزونات الخارجية(التي هي في الطريق أو في الإيداع)
549672106.16	1608044233,13	1843254735,75	الزبائن و الحسابات المرتبطة بهم
781591950.22	23394166,51	9432003,52	الموردون المدينون:التسبيقات و المدفوعات على الحساب
26433144.87	61202838,56	25857573,02	العاملون و الحسابات المرتبطة بهم
00	1130000,00	0,00	الدولة،الجماعات العمومية،الهيئات الدولية و الحسابات الملحقه
9251320.03	4296771,75	32555276,92	المدينون المختلفون و الدائنون المختلفون
1670024.57	1499197,25	2307147,02	الأعباء المعاينة مسبقا
00	25816898,91	0,00	الدولة،الضرائب على النتائج
133821185.26	26163064,43	169332008,85	الدولة،الرسوم على رقم الأعمال
15087500.00	1100000,00	12067181,67	الفوائد المنتظرة
6016404740.99	5039720884,37	6761320045,44	البنوك المؤسسات المالية،و ما يماثلها
617596.37	428438,19	482318,53	الصندوق
12791354817.89	11180302521,91	14846257599,58	مجموع الأصول المتداولة
193658316.26	16781098621,93	16431361480,31	مجموع العام للأصول

الوحدة: دج

ب-الخصوم

2013	2012	2011	اسم الحساب
			الأموال الدائمة
9000000000.00	3 000 000 000,00	3000000000,00	رأس المال الشركة
5303007324.58	9 487 052 428,36	7995831991,09	الاحتياطيات(القانونية،الأساسية،العادية و المقتنة)
00	521 520 492,65	521520492,65	فارق إعادة التقييم
2245710274.39	1 855 218 586,04	2212340437,27	نتيجة السنة المالية
-154289068.69	-290 556 699,72	-284172582,00	الترحيل من جديد
16394428530.28	14 573 234 807,33	13445520339,01	مجموع الأموال الخاصة
198082002.67	40 965 214,10	89160242,93	الافتراضات و الديون المماثلة
12857442.00	12 857 442,00	12857442,00	الضرائب المؤجلة على الخصوم
748685419.31	551 230 584,31	496026943,00	المؤونات للأعباء-الخصوم غير الجارية
959686570,23	605 053 240,41	598044627,93	مجموع الديون طويلة الأجل
	الديون قصيرة الأجل		
1048073012,95	779 711 377,19	1252053575,66	الموردون و الحسابات المرتبطة بها
120439705,87	0,00	116245638,71	الدولة،الضرائب على النتائج
10057135,51	0,00	0,00	الدولة،الضرائب على رقم العمال
31897350,70	45 571 536,34	38027577,26	الضرائب الأخرى و الرسوم و التسديدات المماثلة
210236989,32	182 192 583,54	210659371,33	الزبائن الدائنون،التسبيقات المستلمة RRR المطلوب منحه
190382885,88	134 010 653,03	124655780,91	العاملون و الحسابات المرتبطة بهم
79881984,14	60 698 495,26	52763868,32	الهيئات الاجتماعية و الحسابات الملحقه
30823000,00	350 030 000,00	540030000,00	المجمع و الشركاء
11335720,81	48 195 928,83	48560701,18	المدينون المختلفون و الدائنون المختلفون
1208430,57	2 400 000,00	4800000,00	الفوائد المنتظرة
2011743215,75	1 602 810 574,19	2387796513,37	مجموع الديون قصيرة الأجل
19365858316,26	16 781 098 621,93	16431361480,31	المجموع العام للخصوم

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة عن الفترة 2011 إلى 2013.

- إعداد الميزانية المالية المختصرة :

الجدول رقم (3-3) : الميزانية المالية المختصرة

السنوات 2011-2012-2013

الوحدة: دج

السنوات	2011	%	2012	%	2013	%
الأصول						
الأصول الثابتة	1585103880,73	9,65	5600796100,02	33,38	6574503498,37	34
قيم الاستغلال	5989649308,86	36,45	4387506028,81	26,15	5744115315,37	30
القيم المحققة	2082738745,08	12,67	1751547170,54	10,43	1030217165,00	5
القيم الجاهزة	6773869545,64	24,23	5041249322,56	30,04	6017022336,00	31
الأصول المتداولة	14846257599,58	90,35	11180302521,91	66,62	12791354817,89	66
مجموع الأصول	16431361480,31	100%	16781098621,93	100%	19365858316,26	100
الخصوم						
الأموال الخاصة	13445520339,01	81,82	14573234807,33	86,84	16394428530,28	84
الديون الطويلة	598044627,93	3,64	605053240,41	3,6	959686570,23	5
الأموال الدائمة	14043564966,94	85,46	15178288047,74	90,44	3651186069,03	89
الديون القصيرة	2387796513,37	14,54	1602810574,19	9,56	2011743215,75	11
مجموع الخصوم	16431361480,31	100%	16781098621,93	100%	19365858316,26	100

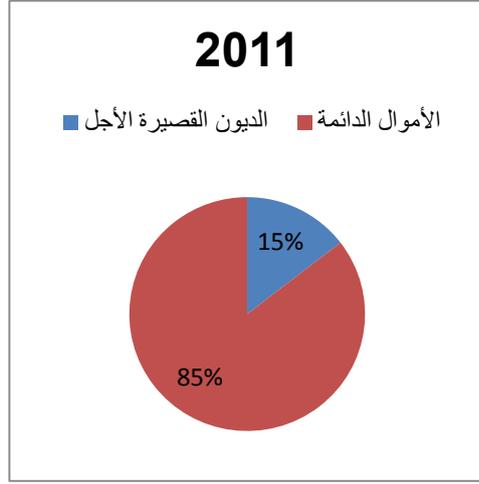
المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

رابعا: التمثيل البياني للميزانيات المالية

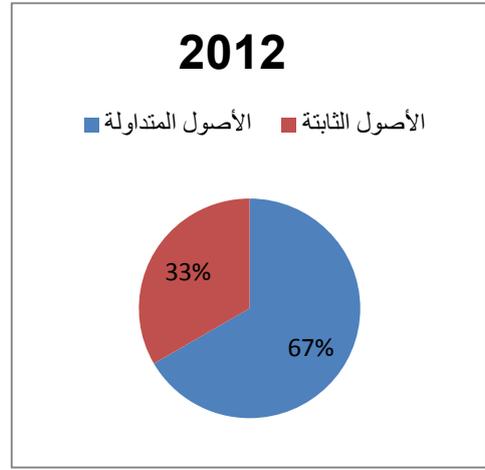
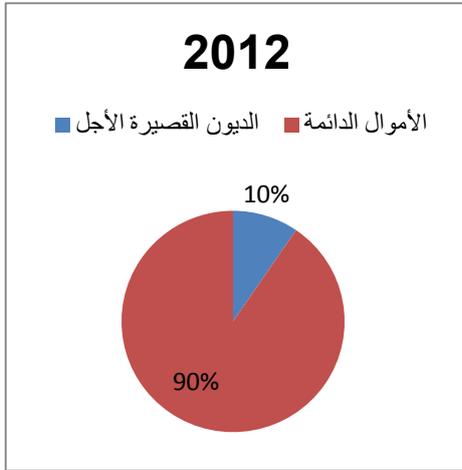
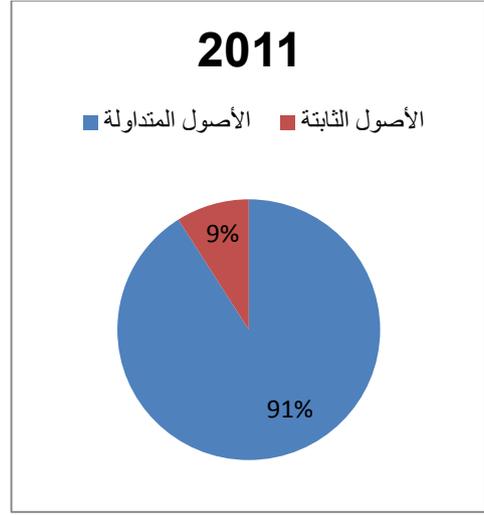
يوضح الشكل التالي التمثيل البياني للميزانيات المالية للمؤسسة خلال السنوات الثلاثة على شكل دائرة.

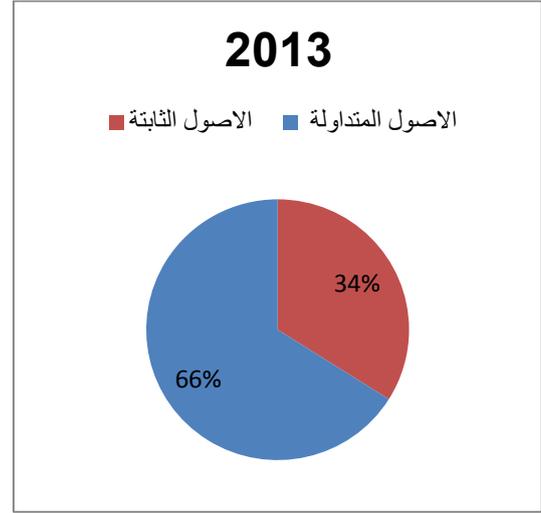
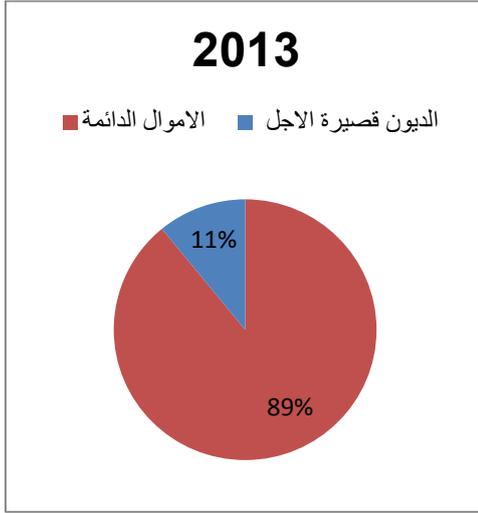
الشكل رقم (3-2): التمثيل البياني للميزانية المختصرة.

الخصوم



الأصول





المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

المطلب الثاني: عرض جدول حسابات النتائج.

يعتبر جدول حسابات النتائج احد القوائم الهامة في عملية التحليل المالي نظرا للمعلومات المالية التي يقدمها للمحلل المالي لتحليل نشاط وربحية المؤسسة وذلك بالاعتماد على الملاحق التالية:

- جدول حسابات النتائج لسنة 2011 (أنظر الملحق رقم 5).
 - جدول حسابات النتائج لسنة 2012 (أنظر الملحق رقم 6).
 - جدول حسابات النتائج لسنة 2013 (أنظر الملحق رقم 6).
- قمنا بجمع المعلومات المالية في الجدول التالي قصد القيام بتحليلها .

الجدول رقم (3-4): جدول حسابات النتائج للسنوات 2011-2013.

الوحدة: دج

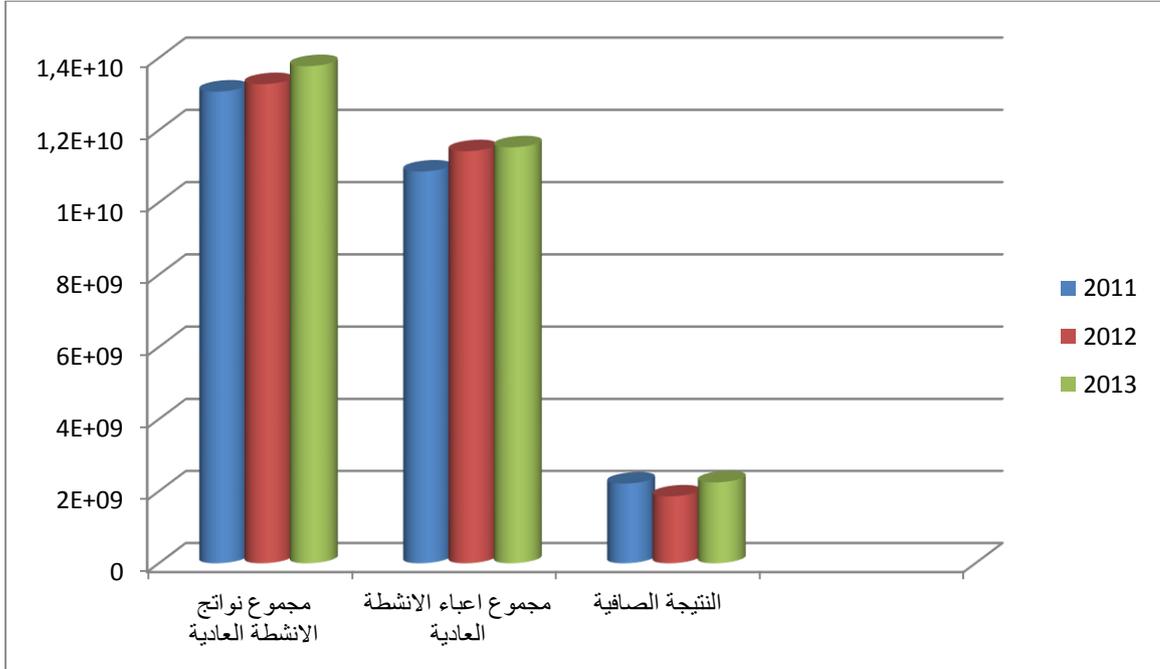
2013	2012	2011	البيان
13655978755.16	13022060315.96	12686738546.76	مبيعات البضائع والمنتجات المصنعة
183172538.81-	232111880.07	264260543.95	إنتاج مخزن
1391975.22	1423542.00	1299230.20	إنتاج مثبت
13474243191.57	13046695738.03	12952298320.91	إنتاج السنة المالية (1)
7905892598.79	8331497509.16	7855559931.24	مشتريات مستهلكة
66922703.41	51254437.66	47480365.37	خدمات خارجية
410806858.16	378834788.25	370691683.98	خدمات خارجية أخرى
8383621660.36	8755586735.07	8273731980.59	استهلاك السنة المالية (2)
5090621531.21	4291109002.96	4678566340.32	القيمة المضافة للاستغلال (1-2)
2000839383.14	1661983301.59	1532475079.31	أعباء المستخدمين
206487062.22	195882442.64	193290724.37	الضرائب والرسوم والمدفوعات الثابتة
2883295085.85	2433243258.23	2952800536.64	الفائض الإجمالي للاستغلال
109097114.73	50582760.30	41290456.80	منتجات العمليات الأخرى
56417288.67	55077292.39	65941350.91	الأعباء العملياتية الأخرى
319532397.07	288838412.67	239568269.88	أعباء مخصصات الاهتلاك وخسائر القيمة
46563080.95	11658809.64	28405856.52	استرجاع خسائر القيمة و المؤونات
2663005595.79	2151569123.61	2716987229.17	النتيجة العملياتية
140607553.28	163073948.54	45132793.84	نواتج مالية
27624497.68	21576471.11	27763097.74	أعباء مالية
112982955.60	141496477.43	17369696.10	النتيجة المالية
2775988551.39	2293066601.04	2734356925.27	نتيجة العادية قبل الضرائب
529014765.00	450631521.00	527477337.00	ضرائب على إرباح نتائج الأنشطة العادية
1263512.00	12783506.00-	5460349.00-	فرض الضريبة المؤجلة عن الأصول
13770510840.53	13272011256.51	13067127428.00	مجموع نواتج الأنشطة العادية
11524800566.14	11416792670.47	10854786990.80	مجموع أعباء الأنشطة العادية
2245710274.39	1855218586.04	2212340437.27	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
2245710274.39	1855218586.04	2212340437.27	النتيجة الصافية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

التمثيل البياني لجدول حسابات النتائج.

يوضح الشكل التالي التمثيل البياني لمجموع أعباء و نواتج الأنشطة العادية، وكذا النتيجة الصافية للمؤسسة خلال السنوات الثلاثة على شكل أعمدة بيانية.

الشكل رقم (3-3): التمثيل البياني لجدول حسابات النتائج .



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول والشكل أعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات و هي:

أن مجموع نواتج الأنشطة العادية هو في ارتفاع خلال الثلاث سنوات وهذا عامل ايجابي للمؤسسة، أما فيما يخص مجموع الأعباء الأنشطة العادية فهو كذلك في ارتفاع، خاصة سنة 2012 فتميزت بارتفاع ملحوظ فاق الارتفاع في المجموع المتعلق بنواتج الأنشطة العادية، مما جعل الأمر يؤثر على النتيجة الصافية فانخفضت في سنة 2012 لتعود للارتفاع في سنة 2013 وهذا أمر ايجابي بين ان المؤسسة تنتهج إستراتيجية صحيحة تسمح لها من رفع عوائدها. **المطلب الثالث : جدول**

تدفقات الخزينة

يجب على المؤسسة التقرير عن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية باستخدام أي من الطريقتين الآتيتين:

أ- الطريقة المباشرة، حيث يتم بموجبها الإفصاح عن المبالغ الإجمالية المحصلة والمدفوعة للبنود الأساسية.

ب- الطريقة غير المباشرة: حيث يتم بموجبها تعديل رقم صافي الربح أو الخسارة.

وفيما يلي قائمة التدفقات النقدية للمؤسسة الوطنية للدهن، ومن خلال الملاحق التالية يتم عرض جداول تدفقات الخزينة كما يلي:

- جدول تدفقات الخزينة لسنة 2011 (أنظر الملحق رقم 7).
- جدول تدفقات الخزينة لسنة 2012 (أنظر الملحق رقم 8).
- جدول تدفقات الخزينة لسنة 2013 (أنظر الملحق رقم 8).

المبحث الثالث: تحليل مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية للمؤسسة الوطنية للدهن:

لتحليل التوازن المالي للمؤسسة يعتمد المحلل المالي على ثلاثة مؤشرات أما النسب المالية فهي تتكون من أربع مجموعات رئيسية سنتطرق إليها بالتفصيل خلال هذا المطلب.

المطلب الأول: رأس المال العامل FR:

يعتبر رأس المال العامل مؤشرا أساسيا للتحليل و تقييم التوازنات داخل المؤسسة، و كما سبقت الإشارة إليه هناك أربعة أنواع لرأس المال العامل و هي:

أ- رأس المال العامل الدائم

و هو ذلك المقدار الفائض من الموارد المالية الدائمة بعد تمويل الاحتياجات المالية الدائمة.

ب- رأس المال العامل الخاص

يتمثل في ذلك المقدار الإضافي من رأس المال العامل الخاص بعد تمويل الأصول الثابتة، حيث يقيس قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها.

ج- رأس المال العامل الإجمالي

يقصد بهذا المفهوم مجموع عناصر الأصول التي يتكلف بها نشاط استغلال المؤسسة، و هي مجموع الأصول الأقل من سنة و هي تتمثل في الأصول المتداولة.

د- رأس المال العامل الأجنبي

و هو ذلك الجزء من الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة و المتمثلة في إجمالي الديون و سوف يتم توضيح مختلف قيم رؤوس الأموال العاملة في الجدول الموالي:

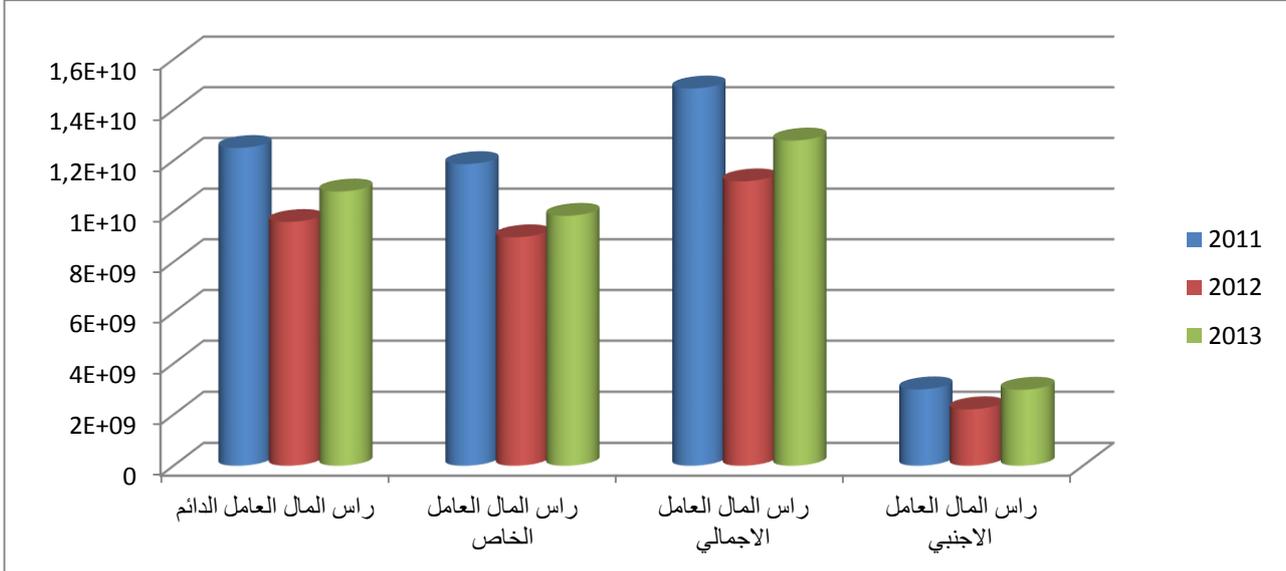
جدول رقم: (3-5) حساب مختلف رؤوس الأموال العاملة الوحدة: دج

2013	2012	2011	البيان /السنوات
17354145100,00	15178288047,74	14043564966,94	الأموال الدائمة
6574503498,37	5600796100,02	1585103880,73	الأصول الثابتة
10007796110,00	9577491947,72	12458461086,21	رأس المال العامل الدائم
16394428530,28	14573234807,33	13445520339,01	الأموال الخاصة
6574503498,37	5600796100,02	1585103880,73	الأصول الثابتة
9819925032,65	8972438707,31	11860416458,28	رأس المال العامل الخاص
12791354817,89	11180302521,91	14846257599,58	الأصول المتداولة
12791354817,89	11180302521,91	14846257599,58	رأس المال العامل الإجمالي
959686570,23	605053240,41	598044627,93	الديون الطويلة الأجل
2011743215,75	1602810574,19	2387796513,37	الديون القصيرة الأجل
2971429785,98	2207863814,60	2985841141,30	رأس المال العامل الأجنبي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

وسوف يتم توضيح مختلف رؤوس الأموال العاملة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-4): التمثيل البياني لمختلف رؤوس الأموال العاملة



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول والشكل أعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات و هي:

- بالنسبة لرأس المال العامل الدائم

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم قد ارتفع في السنة الثانية ثم انخفض في السنة الأخيرة محل الدراسة ، لكنه موجب خلال الفترة المدروسة فهذا الانخفاض لا يشكل أي خطورة على المؤسسة لأن قيمة رأس المال العامل الدائم جد معتبرة و هو ما يؤكد أن المؤسسة تمتلك هامش أمان، و هو ما يفسر إضافة إلى قدرتها على تغطية أصولها الثابتة انطلاقاً من أموالها الدائمة قدرتها على تسديد جزء من ديونها القصيرة الأجل في حالة عدم توافق آجال تحول الأصول المتداولة إلى سيولة مع آجال استحقاقية الديون القصيرة الأجل.

- بالنسبة لرأس المال العامل الخاص

نلاحظ قيمة رأس المال الخاص موجبة خلال فترة الدراسة هذا ما يعني أن المؤسسة قادرة على تمويل أصولها الثابتة من مواردها الخاصة دون الاعتماد على موارد خارجية، و بالتالي فإن الموارد المالية المخصصة لتمويل الاستثمارات الرأسمالية هي مصادر داخلية و هو مؤشر ايجابي للمؤسسة على عدم التبعية للأطراف الخارجية، و الملاحظة الثانية التي

يمكن تسجيلها بالنسبة لرأس المال العامل الخاص هو أن قيمته تقترب من قيمة رأس المال العامل الدائم، هذا ما يعني أن قيمة الديون الطويلة الأجل صغيرة جدا و هو مؤشر ايجابي للوضعية المالية للمؤسسة.

- بالنسبة رأس المال العامل الإجمالي

إن القيمة المعبرة لرأس المال العامل الإجمالي للمؤسسة خلال فترة الدراسة مقارنة برأس المال العامل الأجنبي يدل على امتلاك المؤسسة لسيولة معتبرة.

- بالنسبة رأس المال العامل الأجنبي

إن القيمة المنخفضة لرأس المال العامل الأجنبي مقارنة بالأموال الخاصة يعني أن المؤسسة مستقلة ماليا أي عدم تدخل الأطراف الخارجية في سياستها، و كذلك القيمة المنخفضة لرأس المال العامل الأجنبي يعني أن المؤسسة بإمكانها الحصول على قروض إضافية و بسهولة.

المطلب الثاني: احتياجات رأس المال العامل : BFR

يجب على المؤسسة خلال دورة الاستغلال أن تغطي مخزوناتاها و مدينوها (احتياجات الدورة) بالديون القصيرة الأجل (موارد الدورة)، فإذا كان الفرق موجب بين الطرفين فذلك يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة، و هو ما يسمى (احتياجات رأس المال العامل).

الجدول رقم: (3-6) حساب احتياجات رأس المال العامل
الوحدة: دج

2013	2012	2011	البيان/ السنوات
6774332474	6139053199,35	8072388053,94	الأصول المتداولة - القيم الجاهزة
2011743215.75	1602810574,19	2387796513,37	الديون القصيرة الأجل - السلفات المصرفية
4762589259	4536242625,16	5684591540,57	احتياجات رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

الشكل رقم: (3-5) : التمثيل البياني لاحتياجات رأس المال العامل



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول والشكل أعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات و هي:
نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيم احتياجات رأس المال العامل موجبة خلال كل سنوات الدراسة، حيث يقدر هذا الاحتياج في سنة 2011 بـ 5684591540,57 دج لينخفض إلى 4536242625,16 دج ويرجع هذا الانخفاض إلى تراجع قيمة احتياجات التمويل وارتفاع في قيمة الموارد تمويل المؤسسة الاقتصادية، ليعود للارتفاع في سنة 2013 ليصل إلى 4762589259 دج وهذا راجع إلى ارتفاع قيمة قيم الاستغلال وكذا قيمة القيم المحققة بنسبة تفوق ارتفاع الديون قصيرة الاجل.

المطلب الثاني: تحليل خزينة المؤسسة الوطنية للدهن TR:

كما سبق و أن عرفنا الخزينة بأنها مجموع القيم التي تستطيع المؤسسة التصرف فيها خلال دورة الاستغلال، و يمكن حساب خزينة المؤسسة خلال سنوات الدراسة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3-7) : الخزينة الصافية للمؤسسة

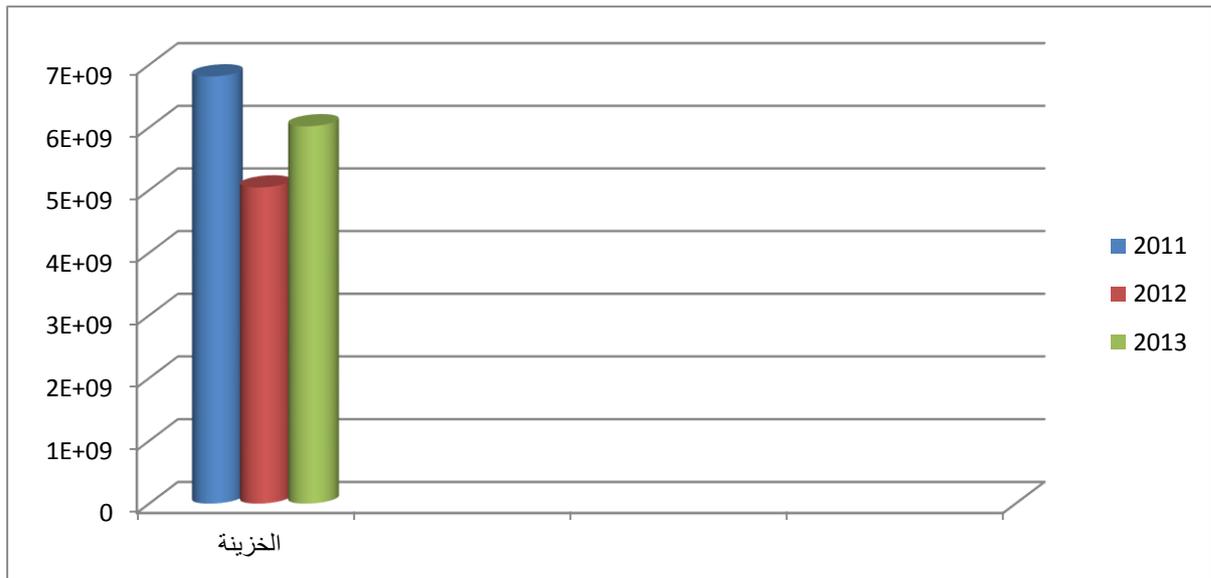
الوحدة: دج

(2013-2011)

2013	2012	2011	البيان/ السنوات
10779611600	9577491947,72	12458461086,21	رأس المال العامل FR
4762589259	4536242625,16	5684591540,57	احتياجات رأس المال العامل BFR
6017022341	5041249322,56	6773869545,64	TR الخزينة

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

الشكل رقم (3-6) : التمثيل البياني للخزينة الصافية للمؤسسة



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

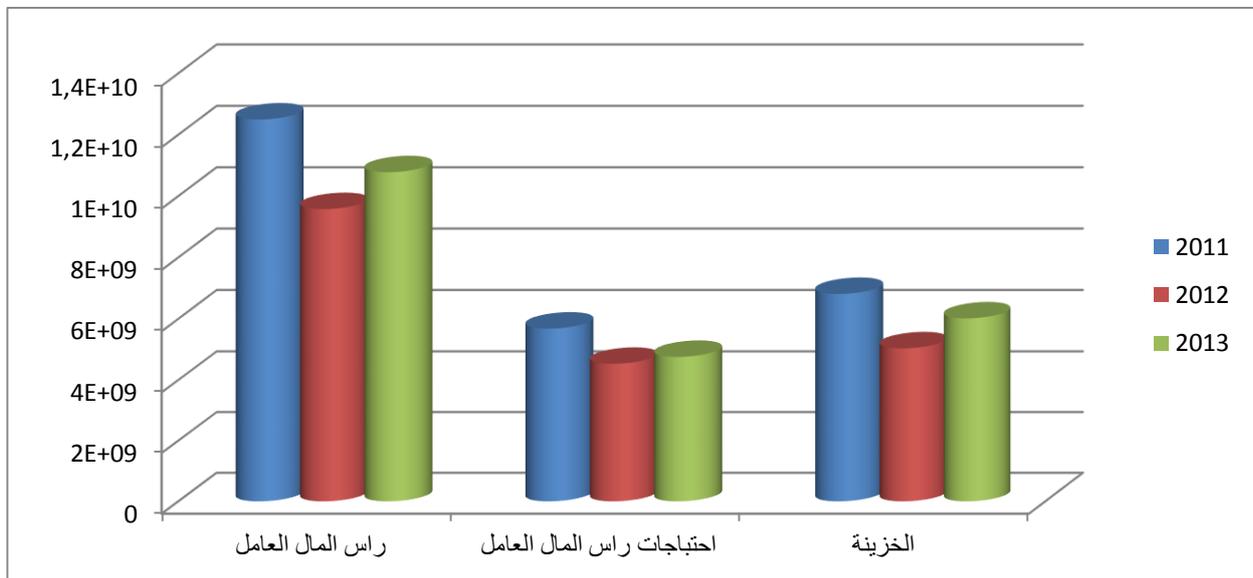
من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول والشكل أعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات و هي:

نلاحظ انخفاض قيمة الخزينة لسنة 2012 بنسبة 35% و السبب في هذا الانخفاض راجع لنقص القيم الجاهزة أما سنة 2013 فارتفع بنسبة 19% ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة رأس مال المؤسسة وذلك بعقد شراكة جديدة مع مؤسسات أخرى.

والشكل الموالي يوضح مختلف مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة.

الشكل رقم (3 - 7): التمثيل البياني لرأس المال العامل الدائم، احتياجات رأس المال العامل،

والخزينة للمؤسسة



المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

من خلال النتائج المتحصل عليها من الشكل أعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات و هي:

نلاحظ انه رغم الارتفاع و الانخفاض من سنة لأخرى، تبقى جميع المؤشرات موجبة سواء مؤشر رأس المال العامل أو احتياجات رأس المال العامل أو مؤشر الخزينة، كما يجب الإشارة إلى انه يوجد لدى المؤسسة فائض من الأموال المجمدة غير المستغلة بشكل ملائم، وهذا راجع إلى عدم الاستغلال الأمثل لهذه الموارد، في حين يمكن استغلال هذا الفائض في الدخول في مجالات استثمارية أخرى، والاهتمام أكبر بعملية البحث والتطوير لكي تصبح منتجات المؤسسة تنافس المنتجات الأجنبية.

حيث يمكن للمؤسسة الاستفادة من بعض الفرص والمزايا التي تمنحها البنوك في بعض الأحيان مثل ارتفاع معدلات الفائدة يكون دافعا لتوظيف الأموال لدى هذه البنوك.

كما يمكن للمؤسسة استغلال هذا الفائض في حيازة تسيبات جديدة لان معظم معدات المؤسسة مهلكة تقريبا.

المطلب الرابع: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة بواسطة النسب

تعد النسب المالية أداة لقياس فعالية المؤسسة، وتحديد وضعيتها بين عدة مؤسسات من نفس القطاع الاقتصادي لنفس السنة، كما تساهم في متابعة تطوير التسيير داخل المؤسسة لعدة سنوات، و تستعمل للمقارنة بين النتائج التي تعطيها النسب المالية للسنة الحالية مع النتائج السنوات الماضية أو السنوات القادمة و نتائجها المقدمة .

ويمكن تتبع تطور نشاط المؤسسة الوطنية للدهن انطلاقا من مجموعة النسب المالية، والتي يتم حسابها من خلال الوثائق المحاسبية التي تم الحصول عليها.

أولا: نسب السيولة :

هي النسب التي تقيس مدى قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها القصيرة الأجل باستعمال أصولها المتداولة أو القيمة القابلة للتحقيق بمعنى فان هذه النسب تسمح بمعرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير بالاعتماد على ما هو تحت تصرفها، وسوف يتم التعرف على نسب السيولة للمؤسسة موضوع الدراسة من خلال الجدول التالي:

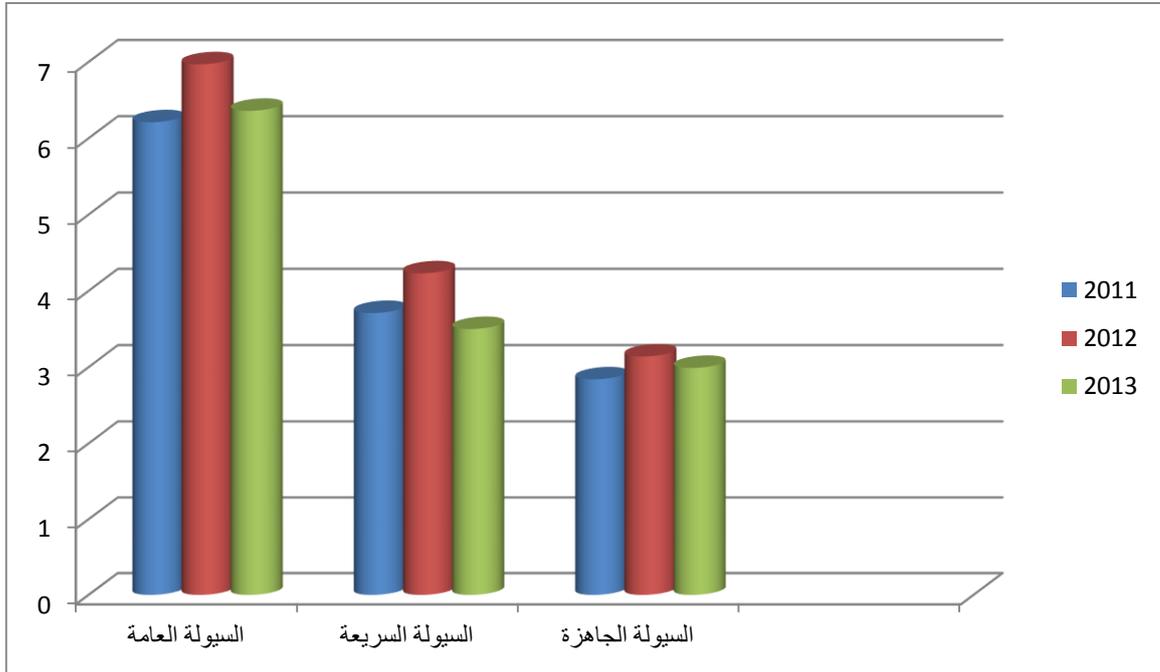
الجدول رقم : (3-8) حساب نسب السيولة للمؤسسة

النسب/السنوات	العلاقة	2011	2012	2013
السيولة العامة	الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل	6,21	6,97	6,36
السيولة السريعة	الأصول المتداولة - المخزونات / الديون قصيرة الأجل	3,71	4,23	3,50
السيولة الجاهزة	القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل	2,84	3,14	2,99

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

والشكل الموالي يوضح مختلف نسب السيولة للمؤسسة.

الشكل رقم (3- 8): التمثيل البياني لمختلف نسب السيولة



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول والشكل أعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات و هي:

- تحليل نسبة السيولة العامة

نلاحظ من خلال الجدول المبين أعلاه أن نسبة السيولة العامة للمؤسسة تجاوزت 6 خلال السنوات الثلاثة من (2011-2012-2013)، هذا ما يعني وجود فائض من الأصول المتداولة بعد تغطية كل الديون القصيرة الأجل، وهذا دليل على وجود رأس مال عامل موجب خلال السنوات الثلاثة محل الدراسة. توضح هذه النسب سيولة معتبرة للمؤسسة، لكن مقابل ذلك فإن ارتفاع هذه النسبة لأكثر من ستة خلال السنوات محل الدراسة يعني أن الديون القصيرة الأجل غير كافية لتمويل الأصول المتداولة، وهذا ما جعل المؤسسة تلجأ إلى الأموال الدائمة لتغطية هذا العجز، وهذه السياسة تعد بمثابة تجميد للأموال في الأصول المتداولة، ومن أجل معالجة هذه النسبة على المؤسسة الاهتمام بالديون قصيرة التي لا تكفي لتمويل الأصول المتداولة.

- تحليل نسبة السيولة السريعة

تحسب هذه النسبة بحذف المخزون السلعي من قيمتها لأنه كما سبقت الإشارة إليه أن هذا الأخير أقل عناصر الأصول المتداولة سيولة ، وتكون هذه النسبة مقبولة إذا كانت مساوية للواحد. من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن قيمة هذه النسبة تتراوح بين 3.50 و 4.65 خلال فترة الدراسة وهي نسبة عالية جدا، و سبب هذا الارتفاع في قيمة هذه النسبة خلال فترة الدراسة يعود إلى ارتفاع حساب الزبائن و الحسابات المرتبطة بهم ، ومن أجل الوصول إلى نسبة مقبولة يجب على المؤسسة التركيز في سياسة تحصيل مدينيها، لأنه من خلال النسب المحسوبة يظهر أن المؤسسة مبالغ في الاحتفاظ بحقوقها لدى الغير .

- تحليل نسبة السيولة الجاهزة

كما سبق الإشارة إليه فإن هذه النسبة تعد أكثر صرامة في قياس سيولة المؤسسة، لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى المؤسسة للوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع جزء من مخزونات أو تحصيل مدينيها، وتتراوح القيمة المقبولة لهذه النسبة ما بين 0.2 و 0.6 . من خلال الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن نسبة السيولة الجاهزة للمؤسسة للسنوات الثلاث مرتفعة جدا عن النسبة النموذجية، وهذا ما يعني أن المؤسسة احتفظت بفائض في النقديت غير مستغل .

ثانيا: نسب هيكل التمويل :

تهدف نسب هيكل التمويل لقياس درجة اعتماد المؤسسة الوطنية للدهن على أموال الغير في تمويل أنشطتها، ويكتسب المدى الذي تذهب إليه هذه المؤسسة في الاقتراض أهمية كبيرة في التأثير على كل من العائد والخطر. إذ أن التمويل باستخدام الاقتراض قد يؤدي إلى زيادة ربحية المؤسسة مقارنة بالتمويل عن طريق أموال الملكية، حيث يسمح بخصم فوائد القروض من وعاء الضريبة على الدخل. غير أنه من ناحية أخرى ثمة مخاطر تتبع تزايد الاعتماد على القروض في تمويل أنشطة المؤسسة تتمثل في احتمال عدم قدرة المؤسسة على تسديد القروض وفوائدها الأمر الذي قد يؤدي إلى إفلاس المؤسسة.

ويوضح الجدول التالي مختلف نسب هيكل التمويل للمؤسسة للدهن.

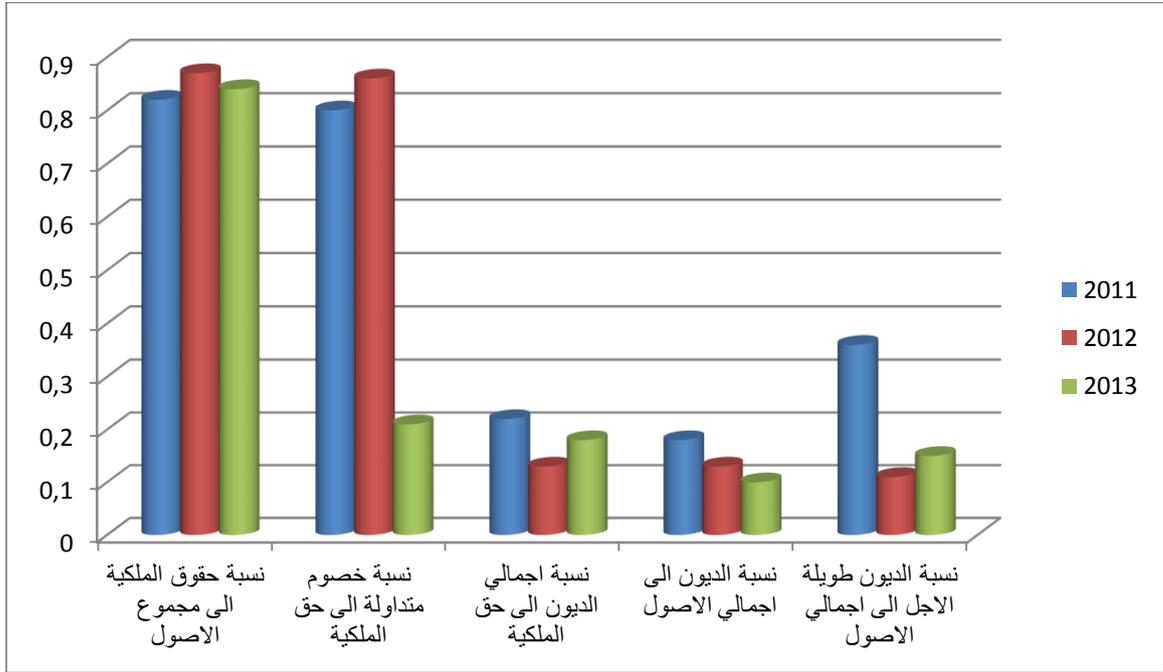
الجدول رقم (3-9) : حساب مختلف نسب هيكل التمويل

النسب/السنوات	العلاقة	2011	2012	2013
نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الأصول	حق الملكية /مجموع الاصول	0.82	0.87	0.84
نسبة خصوم متداولة إلى حق الملكية	خصوم متداولة/حق الملكية	0,80	0,86	0.21
نسبة إجمالي الديون إلى حق الملكية	مجموع الديون / حق الملكية	0.22	0.15	0.18
نسبة الديون إلى إجمالي الأصول	إجمالي الديون /مجموع الاصول	0.18	0.13	0.10
نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي الأصول	إجمالي ديون طويلة الأجل /مجموع الأصول الثابتة	0.36	0.11	0.15

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة..

والشكل الموالي يوضح مختلف نسب هيكل التمويل للمؤسسة.

الشكل رقم (3-9): التمثيل البياني لمختلف نسب هيكل التمويل.



المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول والشكل أعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات و هي:

- نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الأصول:

نلاحظ أن نسب حقوق الملكية في ارتفاع وهذا لارتفاع بدرجات متفاوتة، و أساس هذا الارتفاع عائد إلى السياسة الاستثمارية التحفيزية التي تطبقها المؤسسة، وهذا مؤشر ايجابي في السياسة الإستراتيجية التي تتبعها المؤسسة الوطنية للدهن.

- نسبة خصوم متداولة إلى حقوق الملكية:

نلاحظ انخفاض واضح في نسبة خصوم متداولة إلى حقوق الملكية في سنة 2013، وهذا راجع إلى ارتفاع قيمة حقوق الملكية مع تميز الخصوم المتداول بنوع من الثبات، وهذا دليل على أن المؤسسة تعتمد على أموالها الخاصة أكثر من اعتمادها على أموال الغير.

- نسبة إجمالي الديون إلى حقوق الملكية:

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتبين أن سنة 2012 حققت أفضل نسبة وتقدر بـ 0.15 مقارنة بالسنتين 2011 و 2013، وهذا دليل على أن المؤسسة في السنة الأخيرة رفعت من مجموع ديونها.

- نسبة الديون إلى إجمالي الأصول:

تميزت هذه النسبة بانخفاض متفاوت وهذا راجع إلى كون المؤسسة قامت بتسديد جزء من ديونها، وهذا راجع إلى التسيير العقلاني للموارد المالية للمؤسسة خلال هذه الفترة.

- نسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي:

نلاحظ أن هذه النسبة تميزت بانخفاض واضح من 2011 إلى 2012 حيث قدر هذا الانخفاض بـ 0.25 لتعود للارتفاع في سنة 2013 لآكن قدرة الارتفاع بـ 0.02.

ثالثا: نسب النشاط

هي مجموعة نسب تقيس مدى نجاح المؤسسة في إدارة أصولها والتزاماتها، وتستخدم نسب هذه المجموعة في الغالب لتقييم أداء المؤسسة المتعلق بالمركز المالي قصير الأجل، حيث تكمن أهمية حساب هذه النسب في كونها أداة لقياس فعالية إدارة المؤسسة في استغلال مواردها وإدارة موجوداتها، حيث تحدد مقدار مساهمة كل عنصر مستثمر ضمن أصول المؤسسة في تحقيق رقم الأعمال، ويتم تحديد مختلف هذه النسب في الجدول التالي:

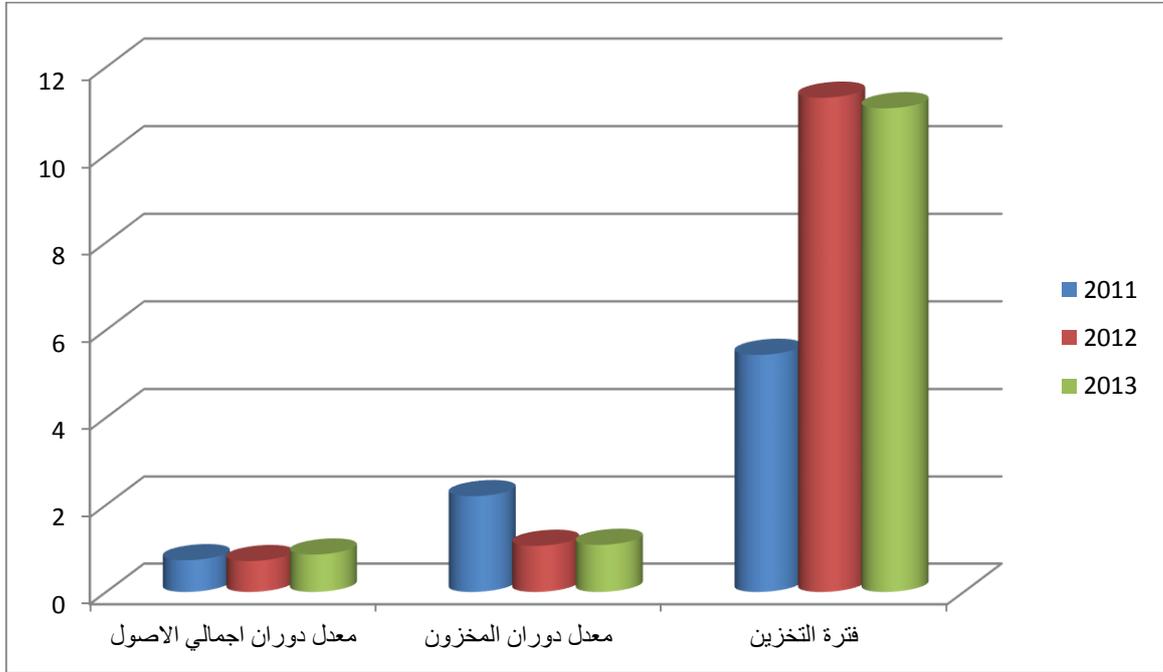
الجدول رقم (3-10) : حساب مختلف نسب النشاط للمؤسسة

2013	2012	2011	العلاقة	النسب/السنوات
0.68	0.71	0,73	صافي المبيعات/متوسط إجمالي الأصول	معدل دوران إجمالي الأصول
1.082	1.06	2.20	كلفة المبيعات/متوسط المخزون	معدل دوران المخزون
11.06 شهر	11.3 شهر	5.43 شهر	12/معدل دوران المخزون	فترة التخزين

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

والشكل الموالي يوضح مختلف نسب النشاط للمؤسسة.

الشكل رقم (3 - 10): التمثيل البياني لمختلف نسب النشاط.



المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول والشكل أعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات و هي:

- تحليل معدل دوران إجمالي الأصول:

إن معدل دوران إجمالي الأصول للمؤسسة محصور بين 0.68-0.73 للسنوات الثلاث ، هذا يعني أن كل دينار مستثمر في المؤسسة في هذه السنوات يولد ما يقارب 0.70 دينار من المبيعات، وهذا ما يدل على كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها ، وهذا ما يعني أن المؤسسة لا يمكنها زيادة حجم المبيعات دون زيادة في رأس المال.

- تحليل معدل دوران المخزون:

يتراوح معدل دوران المخزون بين 1.06 و 2.2 وهو معدل منخفض و هذا يعني وجود ضعف في استغلال المخزونات من اجل خلق المبيعات وقد يكون هذا راجع إلى سوء تسيير المخزون.

ويمكن للمحلل من خلالها الحكم على الإدارات المسؤولة عن عمليات البيع وفعالية سياساتها ، وانخفاض عدد المرات دوران المخزون يعني انخفاض فرص تحقيق الربح وتلف المخزون ، حيث على المؤسسة رفع عدد المرات من اجل نجاح المؤسسة في تصريف المخزون مما ينعكس على فرص تحقيق الربح .

- تحليل فترة التخزين:

تتراوح فترة الاحتفاظ بالمخزون ما بين 5 الى 11 شهر وهي فترة طويلة ، وبطبيعة الحال تكون النتيجة أفضل عندما نحصل على أيام قليلة ، وهو يشير إلى فترة اقتناء المؤسسة للمخزون متدنية وهو ما يعني أيضا سرعة بيع المخزون وانعكاس ذلك على الربح ومنه شراء مخزون جديد وممارسة نفس العملية .

رابعا:نسب الربحية:

في تحليل الربحية يتم التركيز على مجموعتين من نسب الربحية هما :

1- مجموعة النسب التي تربط الأرباح بالمبيعات لتعبر عن مدى قدرة نشاط البيع على توليد الأرباح، وتستخدم هذه النسب لقياس مدى قدرة المؤسسة على مواجهة الظروف الصعبة التي قد تنشأ إما عن هبوط السعر السوقي للمنتج ، أو ارتفاع نفقات تصنيع المنتج ، أو هبوط حجم المبيعات .

2- مجموعة النسب التي تربط الأرباح بالأموال المستثمرة في المؤسسة بقصد تمويل ومجوداتها وسواء كان مصدر هذه الأموال من المساهمين أو من الإقتراض أو من الاثنين معاً .

ويوضح الجدول التالي مختلف نسب الربحية للمؤسسة للدهن.

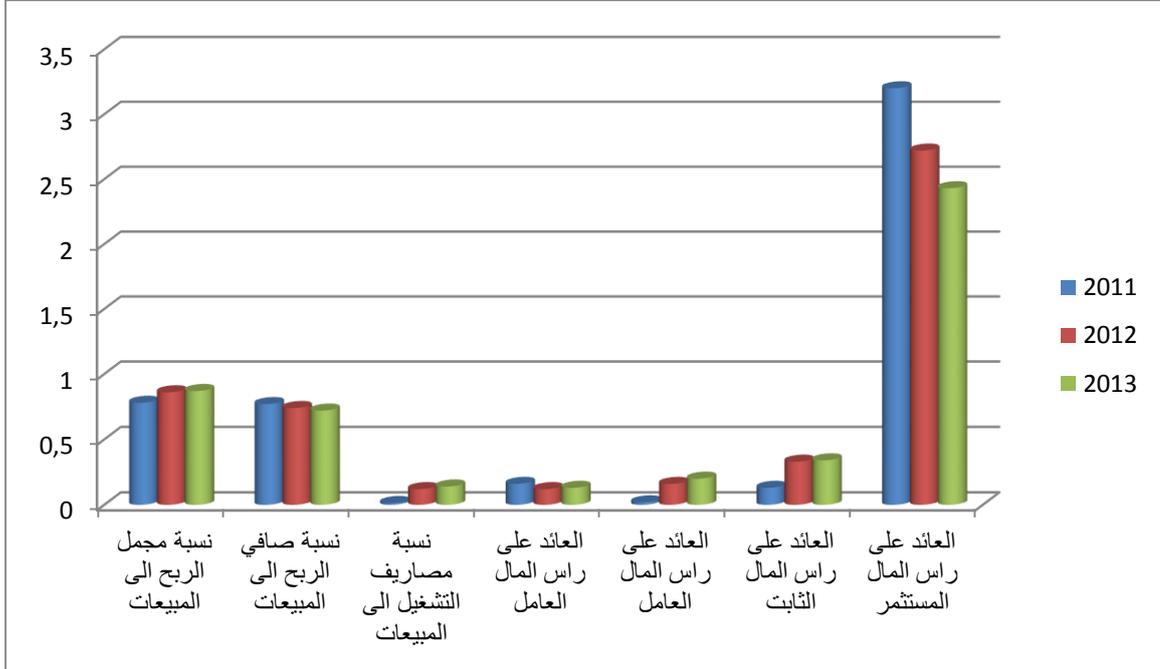
الجدول رقم (3-11) : حساب مختلف نسب الربحية.

2013	2012	2011	الصيغة الرياضية	البيان
0.87	0.86	0.78	مجمّل الربح/صافي المبيعات	نسبة مجمل الربح إلى المبيعات
0.72	0.74	0.77	صافي الربح/صافي المبيعات	نسبة صافي الربح الى المبيعات
0.14	0.12	0.014	المصاريف / صافي المبيعات	نسبة مصاريف التشغيل إلى المبيعات
0.13	0.12	0.16	صافي الأرباح / رأس المال المملوك	العائد على رأس المال المملوك
0.20	0.16	0.019	صافي الإرباح / رأس المال العامل	العائد على رأس المال العامل
0.34	0.33	0.13	صافي الإرباح / رأس المال الثابت	العائد على رأس المال الثابت
2.43	2.72	3.20	صافي الربح / رأس المال المستثمر	العائد على رأس المال المستثمر

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

والشكل الموالي يوضح مختلف نسب الربحية للمؤسسة.

الشكل رقم (3 - 11): التمثيل البياني لمختلف نسب الربحية.



المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف المؤسسة.

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول والشكل أعلاه يمكن تسجيل عدة ملاحظات و هي:

- النسبة بين إجمالي الأرباح وصافي المبيعات:

عرفت هذه النسبة ارتفاع على مر ثلاث سنوات وكان هذا الارتفاع مذبذب، وبصفة عامة إن إجمالي الربح المحقق هو في تطور، هذا ما يؤكد وجود إستراتيجية فعالة في تسويق المنتجات.

- نسبة بين صافي الأرباح وصافي المبيعات:

من خلال النسب التي حققتها المؤسسة في السنوات الثلاثة يتبين أن هناك انخفاض في صافي الربح المحقق وهذا راجع إلى ارتفاع في تكاليف الإنتاج وارتفاع أسعارها.

- النسبة بين المصروفات (أو أي بند منها) وصافي المبيعات :

نلاحظ أن هناك ارتفاع في نسبة المصاريف إلى صافي المبيعات وهذا راجع إلى زيادة عملية الإنتاج، و المواد المستعملة في هذه العملية بالإضافة إلى زيادة اليد العاملة.

ومن دراسة المؤشرات السابقة المستخدمة في قياس ربحية المبيعات في المؤسسة يلاحظ أن النسبة الأولى ونسبة صافي الربح إلى المبيعات مرتفعة، و النسبة الثالثة وهي نسبة المصروفات على المبيعات منخفضة وهذا دليل على أن إدارة المؤسسة ذات كفاءة عالية.

- العائد على رأس المال المملوك:

يتبين أن هناك تذبذب في العائد رأس المال المملوك، حيث بلغ في سنة 2011 تقريبا 0.16 وهي أعلى نسبة حققتها المؤسسة مقارنة بالسنوات 2012 و 2013 ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض إلى عدد أسهم رأس المال المملوك.

- العائد على رأس العامل :

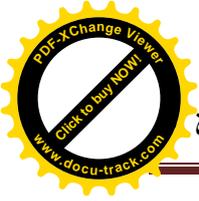
نلاحظ أن هناك ارتفاع خلال السنوات الثلاثة وذلك بقيم متفاوتة وهذا ما يؤكد زيادة إنتاجية المؤسسة وهذا مؤشر إيجابي لقدرة رأس المال العامل على تحقيق الأرباح.

- العائد على رأس المال الثابت:

يتبين أن هناك ارتفاع واضح في العائد على رأس المال الثابت حيث ارتفع من 0.12 سنة 2011 ليصل تقريبا إلى 0.33 في كل من 2012-2013، وهذا راجع إلى انخفاض رأس المال الثابت الذي كانت تحتفظ به المؤسسة، ويعود هذا إلى تطبيق المؤسسة سياسة استثمارية تحفيزية.

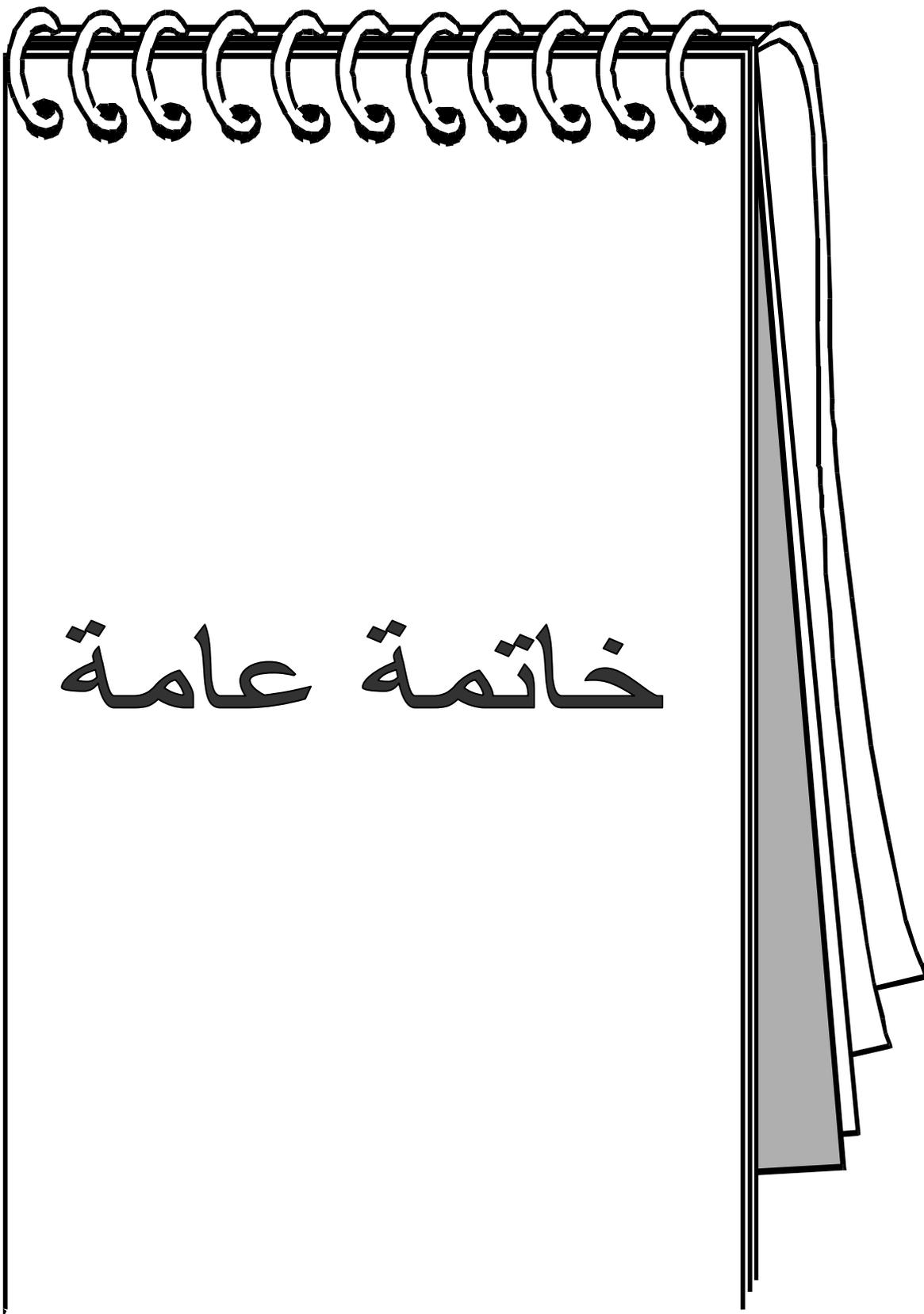
- العائد على إجمالي رأس المال المستثمر:

نلاحظ أن هناك انخفاض في العائد على إجمالي رأس المال المستثمر، وهذا راجع إلى ارتفاع رأس المال المستثمر.



خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة التطبيقية على مستوى مؤسسة الوطنية للدهن ENAP من مختلف جوانبها وخاصة المتعلقة بالجانب المالي للمؤسسة وبعد إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي، حاولنا حساب بعض المؤشرات المالية للمؤسسة كمؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، توصلنا إلى أن هناك بعض العوامل التي تؤثر سلبا على المؤسسة كغلاء أسعار المواد الأولية وارتفاع قيمة العملة الصعبة في حين هناك مؤشرات أخرى توحى بأن المؤسسة الوطنية للدهن لديها إمكانيات وموارد مالية ضخمة تستطيع استغلالها في توسيع نشاطها ليرقى للمستوى العالمي وعلى العموم المؤسسة الوطنية للدهن تسير على النهج الصحيح خاصة مع الإستراتيجية التي سطرته المؤسسة وإدماجها للشركة الوطنية وهذا بفضل خبرتها التي تتجاوز 41 سنة وسعيها دائما للمزيد من التقدم والازدهار في مجالها الإنتاجي وكذا تحقيق أهدافها العامة.



خاتمة عامة

خاتمة عامة

إن دراستنا هذه الخاصة بالتحليل المالي وأهمية تحليل المؤشرات المالية بالمؤسسة الاقتصادية، والتي ركزنا فيها على المؤسسة الوطنية للدهن، تهدف إلى تكوين مؤسسات اقتصادية ذات وضعية مالية متوازنة و إدارة مالية رشيدة تسعى لتحقيق أعظم ربح بأقل تكلفة، ومراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة، وسعيا لمواكبة العصرية أصبح من الضروري على كل دولة مسايرة التطور و التقدم في جميع المستويات و خاصة المستوى الاقتصادي الذي يعتبر الركيزة الأساسية و الكيان الرسمي لأي بلد.

كما أن معرفة و دراسة الوضعية المالية لأي مؤسسة كانت في الفترة الماضية أو الحالية تمثل نقطة البداية لتشخيص أي مؤسسة في المستقبل، وقد تطرقنا في بحثنا هذا إلى مختلف هذه الجوانب وحاولنا الإجابة على معظم الأسئلة التي طرحت في المقدمة وقمنا أيضا بإسقاط تلك الدراسة على المؤسسة الوطنية للدهن حتى نستطيع معايشة الواقع الاقتصادي والمالي لمؤسساتنا الجزائرية بصفة عامة والمؤسسة التي قمنا بالترخيص فيها بصفة خاصة ، ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها نجد:

أولاً: ساهمت الإدارة المالية في جعل التحليل المالي أداة من الموضوعات المهمة لتحليل الأداء المالي، هذا بجانب التطورات البيئية التي عززت من دور التحليل في مؤسسات الأعمال المعاصرة، ولقد اكتسب التحليل المالي بعد الاستراتيجي من خلال أدواته التقليدية والحديثة وبشكل يمكن الأطراف المستفيدة من نتاجه من صياغته القرارات المتبعة وفقا للهدف أو الغرض من التحليل المالي في ضوء المعايير المعتمدة لمقارنة النتائج والحكم على أداء المؤسسة، وتظهر أهمية التحليل المالي:

- إن أهمية التحليل المالي تمكن من التشخيص الفعال للنظام المالي للمؤسسة والذي من خلاله يتسنى للمسير المالي اتخاذ القرارات التي تضمن استمرارية و تطوير المؤسسة سواء كانت في الآجال القريبة أو البعيدة.

- التحليل المالي يقوم بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، سواء كانت إيجابية وبالتالي نقطة قوة يجب اغتنامها، أو سلبية ومنه نقطة ضعف يجب معالجتها.

- يجب على المحلل أن يعمل بأسلوب التحليل العمودي وكذا الأفقي والتحليل بواسطة النسب، سعيا منه للإحاطة الشاملة بالوضعية المالية للمؤسسة لأنه لا يستطيع الاعتماد على احد أساليب التحليل المالي فقط عند تحليله وتقييمه للوضعية المالية للمؤسسة.

ثانياً: تستخدم المؤشرات المالية كأداة لتحليل الوضع المالي للمؤسسة بشكل واسع من قبل المحللين كون أن هذه المؤشرات تحتوي معلومات تفيد بالتنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة في المستقبل، وتنقسم إلى مؤشرات التوازن المالي والتحليل بالنسب المالي حيث يشمل خمسة مجموعات رئيسية هي السيولة النشاط والهيكلة المالي والربحية ومجموعة السوق، وتعكس

خاتمة عامة

مؤشرات كل مجموعة أداء معين للمؤسسة، وتصبح هذه المؤشرات مفيدة عند ما يتم مقارنتها مع مؤشرات مرجعية للأداء، بهدف تحديد نقاط القوة والضعف للمؤسسة هذا بالإضافة إلى :

- التشخيص المالي له أهمية كبيرة و تهتم به أفراد عديدة من داخل المؤسسة و خارجها ، و بالتالي فإن نتائجه هي التي تحدد قرارات هذه الأطراف في مواصلة التعامل مع المؤسسة أو التخلي عنها ، وذلك بناء على نتائج التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية، حيث هذا الأخير يستعمل عدة آليات تسمح لنا بمعرفة الوضعية المالية بأكثر دقة و تفصيل.

- يعتبر التحليل أسلوب لتزويد المؤسسة بالمعلومات التي تترجم في شكل مؤشرات تسمح بتحليل وضع المؤسسة ومدى كفاءتها في استغلال الموارد.

- قدرة التحليل المالي على التنبؤ بمواطن الضعف ومواطن القوة التي تتميز بها المؤسسة الاقتصادية وذلك من خلال المؤشرات المالية.

- لا يمكن تفضيل قائمة معينة على القوائم المالية الأخرى لان لكل واحدة مجموعة من المؤشرات تختص بها، فمثلا جدول حسابات النتائج يسمح لنا بحسابات مؤشرات النشاط، والميزانية يمكن حساب من خلالها نسب السيولة.

- إن عملية حساب المؤشر لا تكفي وإنما ينبغي مدلول هذا المؤشر وتحديد ما إذا كانت المعلومات التي قام عليها المؤشر تتميز بالمصدقية حتى ينعكس ذلك على مصداقية المؤشر.

- من اجل تشخيص وضع المؤسسة الاقتصادية يجب حساب المؤشرات المالية الخاصة بها ومقارنتها مع المؤسسات العاملة في نفس النشاط مع مراعاة أن تكون القوائم المالية التي تعد مصادر المعلومات متقاربة في كيفية إعدادها حتى لا يحدث خلل في عملية المقارنة.

ثالثا: من خلال إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي وبعد دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن استخلصنا النتائج التالية:

من خلال دراستنا للحالة المالية للمؤسسة الوطنية للدهن وجدنا أنها لا تعاني من المشاكل من الناحية المالية كونها تعيش حالة مالية متوازنة هيكليا مع رأس مال عامل موجب، وخزينة موجبة وتوصلنا كذلك إلى أن المؤسسة تعتمد أكثر على أموالها الخاصة لتمويل مشاريعها الاستثمارية، وهذا يعني أن المؤسسة في حالة حسنة إلا أن هناك بعض الاختلالات كتجمد الأموال، أي وجود أموال بدون استغلال وكذلك الفائض الموجود في الخزينة وهذا ليس عقلايا.

وبصفة عامة يمكن أن نخلص نقط ضعف المؤسسة فيما يلي:

- عدم الاهتمام بالبحث والتطوير من اجل ضمان بقاء منتجتها في السوق في ظل المنافسة الشديدة.

خاتمة عامة

- اهتمامهم بجانب صباغة البيوت وإهمالهم لصباغة السيارات في حين لكل منها الأهمية الخاصة به في رفع المكانة السوقية.

- كثرة الموارد المالية المتاحة لدى المؤسسة وسوء الاستغلال الأمثل لها مما يشجع على التبذير.

الاقتراحات و التوصيات:

من خلال دراستنا لهذه المؤسسة توصلنا إلى بعض التوصيات تفيدها لاستدراك نقاط الضعف ومن بينها نذكر:

- اعتماد المؤسسة على التحليل المالي من اجل التسيير الحسن لشؤونها ومعرفة وضعيتها المالية الحقيقية.

- الاستخدام الأمثل للموارد المالية الفائضة وذلك بالاستثمار في مجالات أخرى مثلا الادخار في البنوك وذلك عامل لتفعيل دور البنوك و إسهامها في الأنشطة الاستثمارية.

- تطوير منتجاتها والقيام بالدعاية الإشهارية اللازمة خاصة فيما يخص صباغة السيارات وذلك من اجل مسك سوق هذا المنتج من اجل الحد من استوراده.

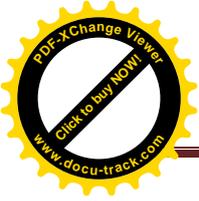
- عدم تجميد المؤسسة لأموالها في كل دورة حتى توفر سيولة لتحدد بها استثماراتها.

- العمل على المحافظة على التوازن المالي وذلك عن طريق تخفيض رأس المال العامل وهذا بخفض الموال الدائمة وبالمقابل رفع الأصول الثابتة و من جهة أخرى زيادة احتياجات رأس المال العامل وذلك للتقليل من الموارد الفائضة والغير مستغلة.

وبالرغم من المشاكل التي تعاني منها المؤسسة إلا أنها أثبتت جدارتها على مستوى السوق الوطنية بدليل استحواذها

على معظم الصفقات العمومية وخاصة المتعلقة بالصناعة والأشغال العمومية

وهذا يرجع إلى تضافر الجهود و الإدارة الحسنة للطاغم المسير وعلى رأسهم الرئيس المدير العام و العمال.



أفاق الدراسة :

في الأخير بقي علينا إلا أن نطرح بعض الإشكاليات التي نتركها للإجابة عليها من قبل الطلبة ،وعلى أمل أن

تكون مواضيع الأبحاث المستقبلية :

- الآثار المترتبة عن غياب التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية.
- أهمية التحليل المالي في رسم إستراتيجية المؤسسة.
- دور التحليل المالي في تغيير مسار المؤسسة.
- فعالية التحليل المالي في تحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية.



قائمة المراجع



قائمة المراجع :

المراجع باللغة العربية :

- أولا : الكتب

1. أحمد العبيدات و آخرون، الإقتصاد والمناجمت والقانون، ديوان الوطني للمطبوعات، الجزائر، 2009.
2. أحمد ماهر، الإدارة الإستراتيجية، الدار الجامعية، مصر، 1999.
3. أحمد محمد العداسي، التحليل المالي للقوائم المالية، مكتب المجتمع العربي، الأردن، 2011.
4. أسعد حميد العلي، الإدارة المالية الأسس العلمية والتطبيقية والتنظيمية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2012 .
5. اسماعيل العربي، إقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1996 .
6. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي والإدارة المالية دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
7. أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، مصر، 2008 .
8. أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي، الدار الجامعية، مصر، 2005.
9. أوجين بريجهام، الإدارة المالية بين النظرية والتطبيق العلمي، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2009.
10. أيمن الشنطي، أحمد شقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البديعة، عمان، 2007.
11. جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة، لبنان، دون سنة.
12. حمزة محمود الزبيدي، أساسيات الإدارة المالية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
13. حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2004 .
14. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي.وتقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
15. حواس صلاح، المحاسبة المالية حسب النظام المالي المحاسبي، بدون دار النشر، الجزائر، 2011.

16. خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، IFRS/IAS، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

17. خبراء الشركة العربية، الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة، الشركة العربية المتحدة للتوريد والتوريد، مصر، 2006.

18. خلدون إبراهيم شريفان، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

19. دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار الميسرة، طبعة الثانية، عمان، 2009.

20. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2000.

21. سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، دون دار نشر، مصر، 2007.

22. سوزان سمير ذيب وآخرون، إدارة الائتمان، دار الفكر، الأردن، 2012.

23. شريف عليان، إدارة وتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.

24. شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية الإبلاغ المالي، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

25. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، مكتب الشركة الجزائرية، الجزائر، 2008.

26. شيخة خميشي، التسيير المالي للمؤسسة، دروس ومسائل محلولة، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2010.

27. صالح مرزوقة، محاضرات في مقياس المحاسبة العامة، مطبوعات جامعة منتوري، الجزائر، 1998 - 1999.

28. عاطف جابر طه عبد الرحيم، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2008.

29. عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد وتسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

30. عبد العزيز النجار، السياسة المستقبلية للإدارة المالية الإصلاح الهيكل المالي، المكتب العربي الحديث، مصر، 2009.

31. عبد الغفار حنفي، أساسيات الإدارة المالية، الدار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع، مصر، 2003.

32. عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، مصر، 2004.

33. عثمان خلف، ملخص التسيير المالي والتحليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 4، الجزائر، 2002.

34. عدنان تايه النعيمي، راشد فؤاد التميمي، التخطيط المالي اتجاهات معاصرة، البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

35. العربي دحموش، محاضرات في اقتصاد المؤسسة، مطبوعات جامعة منشوري، الجزائر، 2001.



36. عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2006.
37. فايز سليم حداد، الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 3، 2010.
38. مبارك لسلك، التيسير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
39. مجدي الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المنهاج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
40. محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008.
41. محمد احمد الكايد، الإدارة المالية الدولية والعالمية تحليل المالي والاقتصادي، دار الكنوز المعرفية العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
42. محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، دار المريخ للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، المملكة العربية السعودية، دون سنة نشر
43. محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، دار الحماد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
44. محمد صالح الحناوي ، جلال إبراهيم العبد، الإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر 2010.
45. محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، مكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009.
46. محمد علي العامري، الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2001.
47. محمد فوزي ، بلعور بوعلام، التسيير المحاسبي والمالي، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية ، الجزائر، 2013.
48. محمد قاسم حصاونة، أساسيات الإدارة المالية، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
49. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتمان، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
50. محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، عمان 2007.
51. محمد مفلح عقل، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2006.
52. محمد منير شاكر وآخرون، التحليل المالي مدخل لصناعة القرارات، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2008 .
53. مصطفى فهمي الشيخ، التحليل المالي، دون دار النشر، فلسطين، 2008.
54. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتب المجتمع العربي، طبعة 2، الأردن، 2009.

55. مليكة زغيب ،ميلود بوشنغير، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2010.

56. مؤيد راضي خنفر، تحليل قوائم المالية ، دار القيصرية للنشر والتوزيع ،الأردن ، 2009 .

57. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة،تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة،الطبعة الثالثة، عمان 2011.

58. ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة للطلبة الجامعيين، دار المحمدية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1998.

59. ناصر دادي عدون، مراقبة التسيير والتحليل المالي، دار المحمدية، الجزء الثاني، الجزائر، 2008 .

60. وليد ناجي الحياي ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المقترح في الدنمارك ، الأردن دون سنة نشر .

61. وليد ناجي الحياي ، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مؤسسة الوراق ، الأردن، 2004.

- ثانيا : الرسائل والأطروحات :

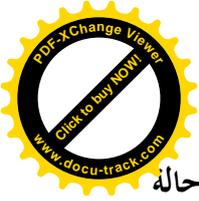
1. أكلي تودرت، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي والمالي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية ونقود ، جامعة الجزائر ، 2008-2009.

2. أنفال حدة خبيزة، تأثير الهيكل المالي على إستراتيجية المؤسسة الصناعية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011 – 20012 .

3. الحاج النوي، انعكاسات التطبيق التوحيد المحاسبي على القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير، في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة ،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2007-2008.

4. سليمان بلعور ،اثر إستراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مجمع صيدال،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،تخصص إدارة الأعمال،جامعة الجزائر، 2003-2004.

5. غنية بوربيعة، محددات الاختيار الهيكل المالي المناسب للمؤسسة، دراسة حالة مؤسسة الأشغال للتركيب الكهربائي فرع سونلغاز، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،تخصص مالية المؤسسة جامعة الجزائر،2011-2012.



6. فاطمة الزهرة بوقرومي، دور النظام المحاسبي في تفعيل الإستراتيجية المالية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة ميديترايم فلوت قلاص، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، قسم العلوم التجارية، محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر ، 2012- 2013 .

7. محمد سامي لزعر ، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي والمالي، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2011-2012 .

8. اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة ، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، جامعة حاج لخضر ، باتنة ، 2008-2009 .

- ثالثا : الندوات والملتقيات :

1. هيئة الأوراق المالية، ندوة تطبيقات التحليل المالي وحقوق وواجبات المستثمرين في السوق الأوراق المالية، الفرج للاستثمارات، دبي، سبتمبر ، 2006 .

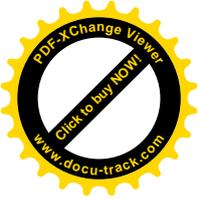
- رابعا: المجالات:

1. زهرة حسن العامري، علي خلف الركابي، أهمية النسب المالية في تقويم الأداء ، دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد 63 سنة 2007 .

- القوانين والمراسيم:

1. قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 هـ الموافق ل 26 يوليوسنة 2008 ، الجريدة الرسمية، العدد 19 ،الصادرة بتاريخ 28 ربيع الأول 1430 هـ الموافق ل 25 مارس 2009 ، المادة 02 .

2. قانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق ل 25 نوفمبر 2007 ، الجريدة الرسمية، العدد 74 ،الصادرة بتاريخ 15 ذي القعدة1428 الموافق ل 25 نوفمبر 2007 ، المادة الأولى .



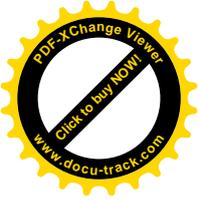
المراجع باللغة الأجنبية:

أولاً: الكتب:

1. Alain Marion, **analyse financier concepts et méthodes**, dynode 3 édition, France, 2004.
2. Christian Hoarau, **maitriser le diagnostic financier**, groupe revue fiduciaire, 2 édition, paris 2001.
3. Nacer Eddine Sadi, **Analyse Financière d'entreprise méthodes et outils d'analyse et de diagnostic en normes françaises et internationales**, l'harmattan, France, 2009.

المواقع الالكترونية

1. www.ao-academy.org/docs/ali-khalaf-study.dok (18/04/2015).(14:16).
2. www.tahasoft.books/266. Mohssin karam-dok.(15/04/2015).(15:19)



قائمة المراجع :

المراجع باللغة العربية :

- أولا : الكتب

1. أحمد العبيدات و آخرون، الإقتصاد والمناجمت والقانون، ديوان الوطني للمطبوعات، الجزائر، 2009.
2. أحمد ماهر، الإدارة الإستراتيجية، الدار الجامعية، مصر، 1999.
3. أحمد محمد العداسي، التحليل المالي للقوائم المالية، مكتب المجتمع العربي، الأردن، 2011.
4. أسعد حميد العلي، الإدارة المالية الأسس العلمية والتطبيقية والتنظيمية، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2012 .
5. اسماعيل العربي، إقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1996 .
6. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي والإدارة المالية دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
7. أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، مصر، 2008 .
8. أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي، الدار الجامعية، مصر، 2005.
9. أوجين بريجهام، الإدارة المالية بين النظرية والتطبيق العلمي، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2009.
10. أيمن الشنطي، أحمد شقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البديعة، عمان، 2007.
11. جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة، لبنان، دون سنة.
12. حمزة محمود الزبيدي، أساسيات الإدارة المالية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
13. حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2004 .
14. حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي.وتقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
15. حواس صلاح، المحاسبة المالية حسب النظام المالي المحاسبي، بدون دار النشر، الجزائر، 2011.

16. خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، IFRS/IAS، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

17. خبراء الشركة العربية، الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة، الشركة العربية المتحدة للتوريد والتوريد، مصر، 2006.

18. خلدون إبراهيم شريفان، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2001.

19. دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، دار الميسرة، طبعة الثانية، عمان، 2009.

20. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2000.

21. سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، دون دار نشر، مصر، 2007.

22. سوزان سمير ذيب وآخرون، إدارة الائتمان، دار الفكر، الأردن، 2012.

23. شريف عليان، إدارة وتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.

24. شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية الإبلاغ المالي، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

25. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقاً للمعايير المحاسبية الدولية، مكتب الشركة الجزائرية، الجزائر، 2008.

26. شيخة خميشي، التسيير المالي للمؤسسة، دروس ومسائل محلولة، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2010.

27. صالح مرزوقة، محاضرات في مقياس المحاسبة العامة، مطبوعات جامعة منتوري، الجزائر، 1998 - 1999.

28. عاطف جابر طه عبد الرحيم، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر، 2008.

29. عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد وتسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

30. عبد العزيز النجار، السياسة المستقبلية للإدارة المالية الإصلاح الهيكل المالي، المكتب العربي الحديث، مصر، 2009.

31. عبد الغفار حنفي، أساسيات الإدارة المالية، الدار الجامعية الجديدة للنشر والتوزيع، مصر، 2003.

32. عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، مصر، 2004.

33. عثمان خلف، ملخص التسيير المالي والتحليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 4، الجزائر، 2002.

34. عدنان تايه النعيمي، راشد فؤاد التميمي، التخطيط المالي اتجاهات معاصرة، البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

35. العربي دحموش، محاضرات في اقتصاد المؤسسة، مطبوعات جامعة منشوري، الجزائر، 2001.



36. عمر صخري، اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، الجزائر، 2006.
37. فايز سليم حداد، الإدارة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 3، 2010.
38. مبارك لسلوك، التيسير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
39. مجدي الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المنهاج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
40. محمد إبراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008.
41. محمد احمد الكايد، الإدارة المالية الدولية والعالمية تحليل المالي والاقتصادي، دار الكنوز المعرفية العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
42. محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي شركات وأسواق مالية، دار المريخ للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، المملكة العربية السعودية، دون سنة نشر
43. محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية، دار الحماد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
44. محمد صالح الحناوي ، جلال إبراهيم العبد، الإدارة المالية، الدار الجامعية، مصر 2010.
45. محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، مكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009.
46. محمد علي العامري، الإدارة المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2001.
47. محمد فوزي ، بلعور بوعلام، التسيير المحاسبي والمالي، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية ، الجزائر، 2013.
48. محمد قاسم حصاونة، أساسيات الإدارة المالية، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
49. محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتمان، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
50. محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، عمان 2007.
51. محمد مفلح عقل، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، 2006.
52. محمد منير شاكر وآخرون، التحليل المالي مدخل لصناعة القرارات، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2008 .
53. مصطفى فهمي الشيخ، التحليل المالي، دون دار النشر، فلسطين، 2008.
54. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتب المجتمع العربي، طبعة 2، الأردن، 2009.



55. مليكة زغيب ،ميلود بوشنغير، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2010.

56. مؤيد راضي خنفر، تحليل قوائم المالية ، دار القيصرية للنشر والتوزيع ،الأردن ، 2009 .

57. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة،تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة،الطبعة الثالثة، عمان 2011.

58. ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة للطلبة الجامعيين، دار المحمدية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1998.

59. ناصر دادي عدون، مراقبة التسيير والتحليل المالي، دار المحمدية، الجزء الثاني، الجزائر، 2008 .

60. وليد ناجي الحياي ، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، منشورات الأكاديمية العربية المقترح في الدنمارك ، الأردن دون سنة نشر .

61. وليد ناجي الحياي ، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مؤسسة الوراق ، الأردن، 2004.

- ثانيا : الرسائل والأطروحات :

1. أكلي تودرت، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي والمالي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية ونقود ، جامعة الجزائر ، 2008-2009.

2. أنفال حدة خبيزة، تأثير الهيكل المالي على إستراتيجية المؤسسة الصناعية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011 – 20012 .

3. الحاج النوي، انعكاسات التطبيق التوحيد المحاسبي على القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير، في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة ،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2007-2008.

4. سليمان بلعور ،اثر إستراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مجمع صيدال،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،تخصص إدارة الأعمال،جامعة الجزائر، 2003-2004.

5. غنية بوربيعة، محددات الاختيار الهيكل المالي المناسب للمؤسسة، دراسة حالة مؤسسة الأشغال للتركيب الكهربائي فرع سونلغاز، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،تخصص مالية المؤسسة جامعة الجزائر،2011-2012.

6. فاطمة الزهرة بوقرومي، دور النظام المحاسبي في تفعيل الإستراتيجية المالية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة ميديترايم فلوت قلاص، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، قسم العلوم التجارية، محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر ، 2012- 2013 .

7. محمد سامي لزعر ، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي والمالي، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2011-2012 .

8. اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة ، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، جامعة حاج لخضر ، باتنة ، 2008-2009 .

- ثالثا : الندوات والملتقيات :

1. هيئة الأوراق المالية، ندوة تطبيقات التحليل المالي وحقوق وواجبات المستثمرين في السوق الأوراق المالية، الفرج للاستثمارات، دبي، سبتمبر ، 2006 .

- رابعا: المجالات:

1. زهرة حسن العامري، علي خلف الركابي، أهمية النسب المالية في تقويم الأداء ، دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد 63 سنة 2007 .

- القوانين والمراسيم:

1. قرار مؤرخ في 23 رجب عام 1429 هـ الموافق ل 26 يوليوسنة 2008 ، الجريدة الرسمية، العدد 19 ،الصادرة بتاريخ 28 ربيع الأول 1430 هـ الموافق ل 25 مارس 2009 ، المادة 02 .

2. قانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 الموافق ل 25 نوفمبر 2007 ، الجريدة الرسمية، العدد 74 ،الصادرة بتاريخ 15 ذي القعدة1428 الموافق ل 25 نوفمبر 2007 ، المادة الأولى .



المراجع باللغة الأجنبية:

أولاً: الكتب:

1. Alain Marion, **analyse financier concepts et méthodes**, dynode 3 édition, France, 2004.
2. Christian Hoarau, **maitriser le diagnostic financier**, groupe revue fiduciaire, 2 édition, paris 2001.
3. Nacer Eddine Sadi, **Analyse Financière d'entreprise méthodes et outils d'analyse et de diagnostic en normes françaises et internationales**, l'harmattan, France, 2009.

المواقع الالكترونية

1. www.ao-academy.org/docs/ali-khalaf-study.dok (18/04/2015).(14:16).
2. www.tahasoft.books/266. Mohssin karam-dok.(15/04/2015).(15:19)